العين الساهرة

العدد ١٣٠ ذو الحجة ١٤٣٣هـ - أكتوبر ٢٠١٢م

التوقيع على عقد إنشاء مشروع المرحلة الأولى
من مجمع المهام الخاصة بصحار

شرطة أمن منشآت النفط والغاز..

حمايةٍ أمنية حصينة لمواردنا الطبيعية

كلمات مضيئة

إن الأداء الحكومي الجيد في مختلف القطاعات وخدمة الوطن والمواطنين بكل أمانة وإخلاص ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار من الأركان الضرورية لكل تنمية يراد لها الدوام والاستقرار.

قابوس بن سعيد

١١ نوفمبر ٢٠٠٨م

تقليل نسبة الجرائم

تضطلع شرطة عمان السلطانية بمهام البحث والتحري في الجرائم لضبط كل من تسول له نفسه العبث بأمن الآخرين أو التعدي على سلامتهم أو ممتلكاتهم.

ونظراً للتغيير الذي طرأ على أوجه الحياة المختلفة وما تبع ذلك من ظهور بعض الممارسات السلبية نتيجة الإنفتاح على العالم في شتى المجالات، تسعى شرطة عمان السلطانية جاهدة لتقليل نسبة الجرائم الناجمة عن هذه المستجدات والحفاظ على الأمن وضمان استتبابه.

وإيماناً بأهمية دور المواطن في المحافظة على أمنه ومجتمعه وأن مسؤولية حماية الوطن لا تقع على أجهزة الأمن وحدها فإن الشرطة تسعى جاهدة إلى نشر مفهوم الوعي بين أفراد المجتمع من أجل تطبيق شعار «كلنا شرطة» .

وتبذل شرطة عمان السلطانية جهوداً كبيرة للتصدي لمشكلة المخدرات وضبط كل من يقوم بتهريبها أو ترويجها أو تعاطيها، ومحاولة تقليل ما تسببه من أضرار بشرية ومادية في المجتمع.

وتطبق شرطة عمان السلطانية إجراءات حازمة وصارمة لمنع دخول المخدرات إلى البلاد وملاحقة مروجيها ومتعاطيها نظراً لما تجره المخدرات من مآسٍ ومشاكل اجتماعية لا تقتصر فقط على متعاطيها؛ بل تشمل المجتمع بأسره، الأمر الذي يستدعي مواجهة هذه الآفة بكل حزم والقضاء عليها بشتى الوسائل، فالمخدرات لا تعترف بحدود الزمان والمكان، إنها مشكلة عالمية تهدد حياة الإنسان اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وأمنياً.

ولقد حققت شرطة عمان السلطانية ممثلةً في إدارة الاتصال للشرطة العربية والدولية (انتربول مسقط) بالإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية المركز السادس ضمن أفضل عشرة مكاتب وطنية على مستوى العالم في مجال التدقيق في قاعدة بيانات وثائق السفر المفقودة والمسروقة، والتحقق منها بالإضافة إلى بحث وثائق المتهمين الهاربين من العدالة والمطلوبين دولياً.

وقد جاء التصنيف بناءً على تقرير المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الخاص بتصنيف وترتيب الدول الأعضاء البالغ عددها (١٨٨) دولة.

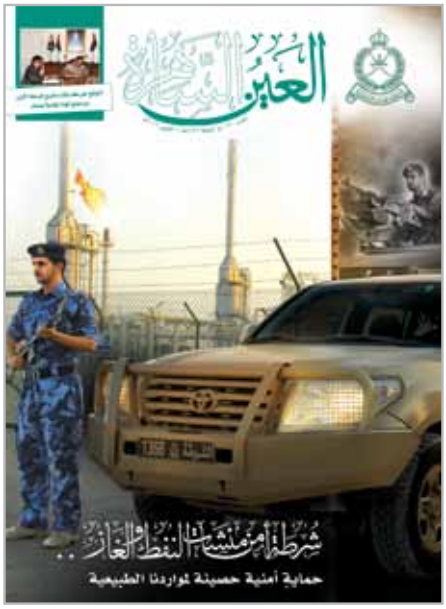

٦	أخبـــــار الشرطـــــة.
٢٤	شرطة أمن منشآت النفط والغاز.
٣٤	إدارة الموارد البشرية التحول للدور الإستراتيجي.
٤٠	إنشاء بيئة مؤاتية لمكافحة الجريمة في القرن الـ ٢١.
٤٢	احذروا هذه النبتة الجميلة.
٤٦	تفسير جرائم ذوي الياقات البيضاء في ضوء نظرية الصراع.
٥١	الحوادث المرورية .. شفافية الطرح وواقعية المعالجة.
٥٢	(من أرشيف البحث الجنائي الفني) القاتل نفّذ في نفسه القصاص.
٥٧	أمومة قاتلة.
٥٨	وقفة : تدبر وتفكر وتأمل واعتبار حوادث الطرقات أسباب ومسببات.
٦٠	مراقبة وسائل الاتصال وأثرهما في الإثبات الجنائي.
٦٤	التعويض عن الحبس الإحتياطي.
٦٨	كلاب الشرطة ذراعٌ أمنية.
٧٢	رياضة.
٧٨	واحة القراء.
٨١	حتى نلتقي.

المراســـــــلات
باسم مدير العلاقات العامة
القيـادة العـامـة للشرطـة
ص.ب: ٣٠٢ - الرمز البريدي: ١١٦ ميناء الفحل

البريـــد الإلكترونـــي
Info@rop.gov.om

الهواتف: ٢٤٤٠١٢٦٢
فـــاكس: ٢٤٥٦٧١٦١

القراء الأعزاء

هذه دعـوة للمشـاركة معنـا
والإدلاء بآرائكم في القضايا التي تهم المجتمع.
كمـــا نرحب بكتـابـاتـكم، ونسـعـى للمزيـــد من
التواصـل معكم من خـــــلال صفحات المجلـة.

الاشتراكات السنوية :
- للوزارات والمؤسسات: ٣ ريالات عُمانية.
- للأفـــــــــراد: ٢ ريـال عُمـاني.
التوزيع: العُمانية للتوزيع والتسويق.
هاتف: ٢٤٦٠٤٤٧٧ / ٢٤٦٩٩١٧٠

للتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني

alainassahira@hotmail.com
info@rop.gov.om

مجلة دورية أمنية تصدرها إدارة العلاقات العامة
بشرطة عمان السلطانية

العين الساهرة

رئيس هيئة التحرير
العقيد / عبدالله بن محمد الجابري

هيئة التحرير
العقيد / محمد بن خلفان الدغيشي
المقدم / عامر بن سلطان الطوقي
المقدم / جمال بن حبيب القريشي
الرائد / فهد بن سيف الحوسني

مدير التحرير
النقيب / هلال بن محمد الحراصي

إدارة التحرير
الملازم / نبهان بن سلطان الحارثي
الرقيب / زكريا بن سالم الصبحي
الضابط المدني / ثريا بنت حمود العيسرية

تحرير موضوعات اللغة الانجليزية
النقيب / أحمد بن جعفر الصارمي
النقيب / عبدالله بن سعيد الحارثي
الضابط المدني / بشير عبدالدائم بشير

الإخراج والتنفيذ الفني
الوكيل أول / يوسف بن بهادر البلوشي

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي ووجهة نظر كاتبها فقط
ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس إلا بإذن مسبق

٦

٢٤

٣٤

٤٠

٤٥

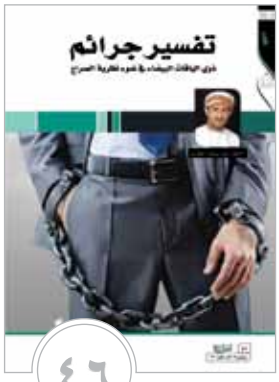

٤٦

٥٢

٦٨

٨١

موقع شرطة عُمان السلطانية
على الشبكة العالمية للمعلومات «الإنترنت»
www.rop.gov.om

شرطة عمان السلطانية
توقع عقد إنشاء مشروع مجمع المهام الخاصة بصحار

وقع معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم عقد إنشاء مشروع المرحلة الأولى من مجمع شرطة المهام الخاصة بولاية صحار بمحافظة شمال الباطنة.

ويتضمن المشروع إنشاء مبانٍ للإدارة والإسكان، وميدان التدريب، ومنشآت رياضية وغيرها من المرافق الخدمية المصاحبة.

حضر توقيع الإتفاقية عدد من كبار ضباط شرطة عمان السلطانية، ومسؤولون بالشركة المنفذة للمشروع.

وتوقع اتفاقيتين لتوريد أجهزة متطورة لضبط السرعة

وقع معالي الفريق/ حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٥/٨/٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم اتفاقيتين لتوريد أجهزة ضبط السرعة، الأولى لأجهزة ضبط سرعة متنقلة والثانية لأجهزة ضبط سرعة ثابتة ومراقبة الإشارات الضوئية.

وتتميز أجهزة ضبط السرعة التي تم توريدها بالجودة في التصوير الضوئي والمرئي، وقدرتها على تحديد سرعة المركبات من على بعد، وسوف يتم توزيع النوع الأول على طواقم الدوريات المرورية العسكرية والمدنية العاملة في مختلف محافظات السلطنة.

حضر توقيع الإتفاقيتين عدد من كبار ضباط شرطة عمان السلطانية، ومسؤولون من الشركات الموردة.

الجدير بالذكر أن شرطة عمان السلطانية قد دشنت في وقت سابق من هذا العام خطة المراقبة المرورية (المرحلة الأولى) وذلك في إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق السلامة المرورية لجميع مستخدمي الطريق وقد تم خلال الأشهر الماضية تكثيف الدوريات المرورية كجزء من هذه الخطة.

ضيوف شرطة عمان السلطانية

استقبل معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ١٦/٩/٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة والجمارك بالقرم أوليفر بليك، رئيس الجمعية العمانية البريطانية والوفد المرافق له .

كما استقبل معاليه بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٢م بمقر القيادة العامة للشرطة بالقرم رؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع السابع والعشرين للمديرين العامين للجوازات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما استقبل معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك بالقيادة العامة للشرطة بالقرم بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٢م سعادة/طارق الحسيسن سفير المملكة المغربية المعتمد لدى السلطنة.

واستقبل معاليه بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٢م بمقر القيادة العامة للشرطة بالقرم سعادة الدكتور / بورنتشاي دانفيفاتانا، سفير مملكة تايلند المعتمد لدى السلطنة.

وقد جرى خلال المقابلات بحث أوجه التعاون في المجالات ذات الإهتمام المشترك ، حضر المقابلات عدد من كبار ضباط شرطة عُمان السلطانية.

تخريج الدفعة التاسعة والعشرين من الضباط الجامعيين التخصصيين ودورة الضباط المرشحين والدفعة الثامنة والأربعين من فصائل الشرطة المستجدين

رعى معالي الفريق جناب السيد / منذر بن ماجد آل سعيد رئيس جهاز الإتصالات والتنسيق بالمكتب السلطاني بتاريخ ١٨ /٧/ ٢٠١٢م احتفال شرطة عمان السلطانية بتخريج الدفعة التاسعة والعشرين من الضباط الجامعيين التخصصيين ومجموعة من الضباط المرشحين والدفعة الثامنة والأربعين من فصائل الشرطة المستجدين، وذلك على ميدان الإستعراض العسكري بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، بحضور معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك، وعدد من قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ومديري عموم المصالح الحكومية والأعيان بولاية نزوى وأهالي الخريجين وأولياء أمورهم والطاقم الإشرافي والتدريبي بالأكاديمية.

بدأت وقائع الإحتفال بأداء التحية العسكرية (سلام قف) لمعالي جناب السيد الفريق راعي المناسبة ، ثم تقدم قائد الطابور مستأذنا إياه بتفتيش الصف الأمامي من الطابور، ثم مرّ طابور الخريجين من أمام المنصة الرئيسية في استعراض عسكري بالمسير البطئ، ثم قام راعي الحفل بتسليم جوائز الإجادة لأوائل الخريجين.

بعد ذلك أدى الخريجون نشيد شرطة عمان السلطانية (حماة الحق) ثم رددوا قسم الولاء وهتفوا ثلاثاً بحياة جلالة السلطان المعظم، وبعد أداء التحية العسكرية لراعي المناسبة استأذنه قائد الطابور لمغادرة طابور ميدان العرض إيذاناً بإنتهاء مراسم التخريج .

مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك
يرعى حفل ختام مسابقة شرطة عمان السلطانية للمشاة

رعى اللواء الركن / سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ١٤ /٧/ ٢٠١٢م حفل ختام مسابقة شرطة عمان السلطانية للمشاة لعام ٢٠١٢ م، وذلك على ميدان الإستعراض العسكري بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، بحضور عدد من كبار قادة الأجهزة العسكرية والأمنية وشرطة عمان السلطانية ..

بدأ الحفل بأداء تحية القادة لراعي المناسبة، ثم قام المقدم / عبدالله بن محمد المحرزي مدير مجمع البحوث والدراسات - رئيس لجنة تحكيم المسابقة - بإعلان الفرق الفائزة بالمراكز الثلاثة الأولى، بالإضافة إلى الفائزين بألقاب أفضل قائد فئة، وأفضل مدرب في المسابقة، حيث حصل فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة على المركز الأول وحلّ فريق قيادة شرطة منشآت النفط والغاز وصيفاً، فيما جاء فريق قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الثالث.

وحصل الملازم أول /فيصل بن سعيد الفارسي من فريق قيادة شرطة منشآت النفط والغاز على لقب أفضل قائد فئة، و جاء ثانياً الملازم أول / بدر بن عبدالله الربخي من فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، وحصل الملازم / صالح بن عزيز العامري من فريق قيادة شرطة المهام الخاصة على المركز الثالث.

وفي المنافسة على لقب أفضل مدرب فئة جاء الرقيب أول / زياد بن راشد الحوسني من فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة أولاً، والوكيل متقاعد / خميس بن جمعه الحسني من فريق قيادة شرطة منشآت النفط والغاز ثانياً والرقيب / جمعه بن سالم الذيابي من فريق قيادة شرطة المهام ثالثاً، وكان راعي المناسبة والمدعوين قد شاهدوا عرضاً مرئياً لنظام المسابقة وأهدافها على هامش حفل الختام .

بعد ذلك قدمت الفرق الفائزة بالمراكز الثلاثة الأولى فقرات متنوعة في المشاة والحركات العسكرية

دللت من خلالها على كفاءتها وجدارتها في التفوق وإحراز المراكز المتقدمة، ثم قام اللواء الركن / سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك بتسليم كأس البطولة والجوائز للفائزين، وفي ختام المسابقة قدم العقيد / راشد بن سالم البادي قائد أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة هدية تذكارية لراعي المناسبة .

الجدير بالذكر أن هذه المسابقة تقام للمرة الأولى بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بنظام احتساب الدرجات المقررة لعناصر التقييم للقيافة والهندام والمشاة والحركات العسكرية باستخدام السلاح وبدونه .

وشارك في المسابقة ستة وعشرون فريقاً يمثلون مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية، وقد شهدت المسابقة تنافساً شريفاً بين الفرق المشاركة وذلك لتأكيد جدارتها في الحفاظ على مستوى الكفاءة في العناصر المقررة التي تعد من الأركان الراسخة في مبادئ الإنضباط والجاهزية العسكرية .

تصوير الرقيب أول/ حمد الشريقي

تدريبات خاصة وشاقة لمجابهة المواقف الصعبة

Special, hard training to prepare for difficult tasks

اللجنة الرئيسية لمسابقة السلامة المرورية تعقد اجتماعها الرابع

ترأس اللواء الركن / سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك رئيس اللجنة الرئيسية لمسابقة السلامة المرورية بتاريخ١ /٧/ ٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم الإجتماع الرابع للجنة المشكلة بقرار معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك تنفيذاً لتوصيات ندوة السلامة المرورية.

وقد تضمن الإجتماع مناقشة العديد من المحاور الرئيسية لأبعاد المسابقة التي تهدف إلى تعزيز سبل السلامة المرورية للحد من حوادث المرور، وإشراك أفراد المجتمع للتعاون والعمل على نشر الوعي المروري، وكذلك حث المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص على تدريب وتأهيل مستخدمي الطريق والعمل على تنفيذ مشروعات تخدم السلامة المرورية، بالإضافة إلى فتح المجال للبحوث والدراسات في مجال السلامة المرورية وكذلك تكثيف برامج التوعية للحد من حوادث المرور.

اللجنة الرئيسية لمسابقة السلامة المرورية تعقد اجتماعها الخامس

كما ترأس اللواء الركن / سالم بن مسلم بن علي قطن بتاريخ١١ /٩/ ٢٠١٢م بمعهد السلامة المرورية الإجتماع الخامس للجنة الرئيسية لمسابقة السلامة المرورية لعام ٢٠١٢م.

وقد ناقش الإجتماع الآراء المطروحة في اللقاء التوضيحي لأصحاب السعادة وكلاء الوزارات وزيادة عدد الجهات الحكومية والخاصة في فرق التقييم للفئات المرشحة، كما تم مناقشة ما توصل إليه فريق العمل المكلف بمتابعة استمارة تقييم الوحدات الحكومية والمؤسسات والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والأفراد والولايات، وكذلك استمارة ترشح الولايات بالإضافة إلى مناقشة ما توصل إليه فريق العمل الخاص بالتغطية الإعلامية للمسابقة.

شرطة عمان السلطانية توقع اتفاقية لدراسة تقييم عوامل السلامة المرورية

وقع اللواء الركن / سالم بن مسلم بن علي قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ١٦ / ٩ / ٢٠١٢م بالقيادة العامة للشرطة بالقرم على اتفاقية دراسة وتقييم عوامل السلامة المرورية على الطريق مع المختبر البريطاني للنقل.

ويأتي توقيع هذه الإتفاقية للإستفادة من الخبرات العالمية للمختبر البريطاني للنقل في مجال السلامة المرورية في إطار الجهود المبذولة لتوفير السلامة المرورية والحد من الحوادث.

حضر توقيع الإتفاقية عدد من كبار ضباط شرطة عمان السلطانية.

شرطة عمان السلطانية تستضيف الاجتماع السابع والعشرين للمديرين العامين للجوازات بدول مجلس التعاون

عقد بتاريخ ١٧ / ٩ / ٢٠١٢م بفندق قصر البستان أعمال الاجتماع السابع والعشرين للمديرين العامين للجوازات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي استضافته شرطة عمان السلطانية خلال الفترة من ١٧ - ١٩ سبتمبر خلال العام الحالي.

وفي الجلسة الافتتاحية رحب اللواء الركن / سالم بن مسلم بن علي قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك بالوفود الخليجية المشاركة متمنياً لهم التوفيق وتحقيق الأهداف المرجوة من الاجتماع.

وقد استُعرض خلال الاجتماع الاجراءات التنفيذية لقرارات الاجتماع السادس والعشرين لأصحاب السمو وزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال ومن بينها الإجراءات التي تُعنى بتنقل المواطنين والمقيمين بين دول المجلس والتسهيلات المقدمة لهم بالإضافة إلى مناقشة مجالات التدريب وتبادل المعلومات المتعلقة بالجوازات والإقامة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شرطة عمان السلطانية
تحتفل بافتتاح المبنى الجديد لمركز شرطة بدية

افتتح في تاريخ ١٨ /٧/ ٢٠١٢م ممثلة في قيادة شرطة محافظة شمال الشرقية بافتتاح المبنى الجديد لمركز شرطة ولاية بدية، وذلك تحت رعاية سعادة الشيخ / يحيى بن حمود المعمري محافظ شمال الشرقية.

بدأ الحفل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، ثم ألقى العقيد / سالم بن راشد العلوي قائد شرطة محافظة شمال الشرقية كلمة بهذه المناسبة أشار فيها إلى أن إنشاء المبنى الجديد لمركز شرطة بدية جاء في إطار حرص القيادة العامة للشرطة على الرقي بالخدمات التي تقدمها شرطة عمان السلطانية لجميع شرائح المجتمع، وتقديم أفضل الخدمات الأمنية.

وأضاف بأن المبنى أنشئ على مساحة من الأرض تبلغ سبعة آلاف وخمسمائة (٧٥٠٠) متراً مربعاً، ويشمل على مركز للشرطة، ومركز للدفاع المدني، ومركز للإسعاف، ومخزن للدفاع المدني، وسكن للأفراد، واستراحة للضباط، وكذلك مهبط للطائرات العمودية، وساحة لحجز المركبات، وقد روعي في تصميمه الجمع بين الطابع المعماري الحديث، والطراز العماني الأصيل، وهو مزود بأحدث المركبات والمعدات والأجهزة لتقديم خدماته للمواطنين والمقيمين في مجالات الأمن العام، والدفاع المدني، والإسعاف تماشياً مع التقدم العمراني، والتطور الكمي والنوعي في المرافق السياحية والخدمية الذي تشهده محافظة شمال الشرقية.

وأوضح قائد شرطة محافظة شمال الشرقية بأن المركز له أهمية بالغة لكونه يخدم ولايتي بدية ووادي بني خالد، ويقع على الطريق العام الذي يربط بين محافظتي شمال الشرقية، وجنوب الشرقية، ويقدم خدماته لشريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين.

وبعد ذلك أُلقيت قصيدة شعرية بهذه المناسبة، ثم قام راعي الحفل بقص الشريط إيذاناً بافتتاح المركز، والتجول في مرافق المبنى.

حضر الحفل اللواء الركن / سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك، وعددٌ من المكرمين أعضاء مجلس الدولة وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى، وولاة وشيوخ وأعيان ولايات محافظة شمال الشرقية، ومديرو عموم المؤسسات الحكومية بالمحافظة، وعدد من قادة تشكيلات شرطة عمان السلطانية.

الشرطة تستقبل دفعات جديدة من حماة الحق وحراس المبادئ

توجهت دفعات جديدة من المواطنين الملتحقين بجهاز الشرطة إلى أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بنزوى للتدريب العسكري للحاق بإخوانهم الذين حظوا بشرف الإنتساب لشرطة عمان السلطانية، بعد أن أنهوا كافة الإجراءات وخضعوا للتقييم واجتازوا جميع المراحل بما فيها المقابلات والفحص الطبي.

وسيخضع الملتحقون للمراحل التدريبية المختلفة التي تشمل المعارف الأساسية في علوم الشرطة والقانون والإسعافات الأولية بالإضافة إلى التطبيقات العملية.

الجدير بالذكر أن عملية التوظيف لا تزال مستمرة في شرطة عمان السلطانية، وهناك دفعات أخرى سيتم الإعلان عنها عبر الصحف المحلية وعبر الموقع الإلكتروني لشرطة عمان السلطانية في الشبكة الدولية للمعلومات (الأنترنت) للتقييم وإنهاء إجراءات التوظيف.

وتؤكد شرطة عمان السلطانية بأنها مستمرة في التنسيق مع الهيئة العامة لسجل القوى العاملة حول كافة الجوانب المتعلقة بالتوظيف وعلى مختلف الفئات من حملة الدبلوم العام والدبلوم العالي وكذلك حملة البكالوريوس في التخصصات التي تحتاجها شرطة عمان السلطانية.

معهد الضباط ينفذ دورة طرق آلية الدفع الإلكتروني والبطاقات الائتمانية ومهام تطوير الخدمات المصرفية

نفذ معهد الضباط بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢م دورة تدريبية بعنوان نظم الدفع الإلكتروني والبطاقات الإئتمانية ومهام تطوير الخدمات المصرفية، حيث هدفت الدورة إلى إكساب المشاركين المعارف والمهارات بنظام الدفع الإلكتروني ومزايا استخدام البطاقات الإئتمانية والحوالات المصرفية وغيرها من أساليب الدفع والتي تمكنهم من إنجاز المعاملات المصرفية.

كما تضمنت الدورة عدة محاور أساسية أهمها مفهوم البطاقة الائتمانية ومزايا استخدام البطاقات الائتمانية وأنواعها والحوالات المصرفية والشيكات بكافة أنواعها وكذلك الإيرادات والمصروفات في البطاقات الإئتمانية.

شرطة عمان السلطانية وشركة شل للتنمية - عمان

توقعان على مذكرة التعاون لإضافة قاعات دراسية للمدرسة المرورية للأطفال

في إطار حرص شرطة عمان السلطانية على تشجيع مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في تعزيز السلامة المرورية من خلال نشر الوعي والتثقيف المروري، تم بتاريخ ١٠ / ٩ / ٢٠١٢م بمعهد السلامة المرورية التوقيع على مذكرة تعاون بين شرطة عمان السلطانية و شركة شل للتنمية -عمان تقوم بموجبها شركة شل للتنمية بإضافة قاعات دراسية للمدرسة المرورية للأطفال من أجل رفع مستوى الخدمات والبرامج التوعوية المقدمة لزوار المدرسة المرورية.

وقع نيابة عن شرطة عمان السلطانية العميد مهندس / محمد بن عوض الرواس مدير عام المرور ووقع نيابة عن شركة شل للتنمية - عمان الفاضل / هلال بن يحيى المعولي مدير عام الشؤون الخارجية، وقال العميد مهندس مدير عام المرور عقب مراسم التوقيع أن توقيع هذه المذكرة يأتي في إطار تفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص في تعزيز السلامة المرورية ، ونشر الوعي المروري وخاصة لدى أبنائنا الطلاب وذلك من أجل خلق جيل مروري واعٍ بأهمية التقيد بقواعد وأنظمة المرور .

ومن جانبه قال الفاضل / هلال بن يحيى المعولي مدير عام الشؤون الخارجية لشركة شل لتنمية - عمان أن شركة شل تحرص ضمن مبادراتها الإجتماعية على المساهمة في كل ما من شأنه المساهمة في الحد من الحوادث المرورية وتعزيز السلامة على الطرق ، وذلك من خلال عدة برامج ومبادرات تقام بشكل دوري كما هو الحال في هذا المشروع مع شرطة عمان السلطانية إيمانا منها بأهميتها لتوعية الأجيال القادمة وترسيخ مبدأ السلامة على الطرق في أذهانهم وذلك من خلال أنشطة وبرامج المدرسة المرورية التي تقدمها شرطة عمان السلطانية لفئة مهمة في المجتمع والتي من شأنها المساهمة في إحداث تغيير في الممارسات الحالية الخاطئة في السياقة " .

طلبة كلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ينفذون مهمة تدريبية بالجبل الأخضر

بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٢م نفذت الدفعة السادسة والثلاثون من طلبة كلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة مهمة تدريبية بالجبل الأخضر استمرت لمدة أربعة أيام، حيث تأتي هذه المهمة ضمن البرنامج التدريبي لطلبة الكلية بهدف صقل مهاراتهم التدريبية في مختلف الظروف من خلال التخطيط السليم وإكسابهم الخبرة الميدانية في تنفيذ المهام الأمنية برهنت هذه المهمة على مدى الجاهزية والكفاءة العالية ومستوى اللياقة البدنية لمنتسبي هذه الدورة.

بدأ التمرين عبر صعود الجبل الأخضر حيث كانت نقطة الإنطلاق من وادي المعيدن بنيابة بركة الموز وانتهاءً بمعسكر التدريب القتالي بالجبل الأخضر التابع للجيش السلطاني العماني سيراً على الأقدام بكامل المعدات والأسلحة والتجهيزات الفردية الخاصة وذلك بمعية قائد الأكاديمية وعدد من الضباط والأفراد، حيث روعيت في خطة الصعود التي تم وضعها من قبل المعنيين بإدارة التدريب العسكري والفريق المشرف على المهمة الشمولية في تنفيذ مراحل الصعود ووضع الحلول البديلة للتنفيذ واجتياز الموانع الطبيعية بكل جدارة وكفاءة عسكرية.

الجدير بالذكر بأن البرنامج التدريبي للمهمة سيتواصل من خلال المعسكر التدريبي الذي سيقام بالتعاون مع الجيش السلطاني العماني ممثلاً في مركز التدريب القتالي بالجبل الأخضر حيث سيتم تنفيذ العديد من الفعاليات في المناطق الجبلية والأودية والتي منها الرماية بالذخيرة الحية.

اختتام دورة الغوص المتقدمة بقيادة شرطة المهام الخاصة

اختتمت بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٢م بقيادة شرطة المهام الخاصة دورة الغوص المتقدمة والتي استمر برنامجها التدريبي لمدة أسبوعين وتم تنفيذها بالتنسيق مع إحدى المؤسسات التدريبية ذات الصلة بهذا المجال تحت رعاية العقيد / مبارك بن عبدالله الفلاحي قائد شرطة المهام الخاصة بحضور عدد من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام.

وتضمن البرنامج التدريبي على محاضرات نظرية يتعرف المشارك من خلالها على معلومات مهمة تساعده أثناء الغوص تحت المياه كحساب تدرج الأعماق وكيفية التصرف في المواقف الطارئة.

كما هدفت الدورة إلى صقل مهارات المشاركين وتزويدهم بالمهارات والتطبيقات العملية والمعارف العلمية الجديدة.

دورة سياقة المركبات العسكرية الثقيلة لأفراد الدفاع المدني

نفذت الإدارة العامة للدفاع المدني بتاريخ ١٤/٧/٢٠١٢م بمبنى إدارة التدريب بمرتفعات المطار بولاية السيب دورة سياقة المركبات العسكرية الثقيلة لعدد من أفرادها.

وقد هدفت الدورة إلى غرس المفاهيم الصحيحة لفنون السياقة السليمة وإكساب المشاركين المهارات الفنية وتعريفهم بكيفية التعامل مع المركبات الثقيلة والمعدات والأجهزة التي توجد بها وكيفية صيانتها.

وقد اشتمل برنامج الدورة على إلقاء المحاضرات النظرية المتمثلة في مفاهيم السياقة الوقائية والاحتياطات اللازم توافرها في المركبة، كما اشتمل البرنامج على تنفيذ تمارين عملية.

الجدير بالذكر بأن هذه الدورة تأتي ضمن البرنامج التدريبي السنوي للإدارة العامة للدفاع المدني لتأهيل الكوادر البشرية في مختلف مجالات العمل بالإدارة.

شرطة عمان السلطانية تشارك في اجتماعين بتونس

شاركت شرطة عمان السلطانية في اجتماع اللجنة المعنية بدراسة مشروع اتفاقية أمنية بين الدول العربية بالإضافة إلى إجتماع اللجنة المعنية لدراسة مشروع تشكيل لجنة أمنية عربية اللذين عقدا بتونس خلال الفترة من ١٠ - ١٣ / ٩ / ٢٠١٢م.

وقد مثل وفد الشرطة للاجتماعين العميد / حمد بن سليمان الحاتمي رئيس القسم الخاص وعضوية المقدم سعيد بن حمد البلوشي مدير الشؤون القانونية.

وقد ناقش الاجتماعان الموضوعات الأمنية المدرجة على جدول الأعمال وكذلك سبل تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية في المجالات الأمنية المختلفة.

شرطة عمان السلطانية تشارك في المؤتمر العربي الخامس عشر لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية بتونس

كما شاركت شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجوازات والإقامة في المؤتمر العربي الخامس عشر لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات والجنسية الذي انعقد في تونس خلال الفترة من ٢٩ - ٣٠ أغسطس من هذا العام، وقد مثل وفد شرطة عمان السلطانية في المؤتمر المقدم / علي بن حمد السليماني مساعد مدير عام الجوازات والإقامة، والنقيب أحمد بن سعيد الغافري ضابط بقسم الشؤون القانونية بالإدارة وقد ناقش المؤتمر عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال من بينها نتائج تطبيق توصيات المؤتمر العربي الرابع عشر وعدد من الموضوعات الأخرى المتعلقة بتطوير أسس التعاون والتنسيق بين الدول العربية فيما يتعلق بالهجرة والجوازات والتأشيرات وتوظيف التقنيات الحديثة في هذا المجال.

وحدة شرطة الخيالة
تختتم دورة الفروسية التأسيسية

اختتمت بتاريخ ٢٠١٢/٨/٨م بوحدة شرطة الخيالة دورة الفروسية التأسيسية التي نظمتها الوحدة لعدد من الأفراد الجدد الذين تم توزيعهم مؤخرا على الوحدة وذلك تحت رعاية آمر وحدة شرطة الخيالة.

وقد استمرت الدورة لمدة ستة عشر أسبوعاً تلقى خلالها المتدربون القواعد الأساسية للفروسية كما تضمنت الدورة على برنامج للياقة البدنية والرماية وعدد من المحاضرات التثقيفية المتعلقة بأعمال الوحدة وأعمال الشرطة بشكل عام.

الشرطة تشارك في اجتماع اللجنة العلمية لتطوير التدريب الشرطي بمنظمة الإنتربول بفرنسا

شاركت شرطة عمان السلطانية في اجتماع اللجنة العلمية لتطوير التدريب الشرطي في الدول العربية الذي عقد في مقر الأمانة العامة لمنظمة الإنتربول بفرنسا يومي الحادي عشر والثاني عشر من شهر سبتمبر لعام ٢٠١٢.

وقد ترأس وفد السلطنة المشارك في هذا الإجتماع العميد / راشد بن سالم البادي قائد أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

وكان الهدف من الاجتماع إلتقاء الدول العربية الأعضاء بالمنظمة الدولية لمناقشة المبادرات المستقبلية من أجل تطوير التدريب الشرطي بالإضافة إلى تعزيز التعاون في هذا المجال ودعم أنشطة منظمة الإنتربول التدريبية.

الفريق الوطني للبحث والإنقاذ
ينفذ تمريناً عملياً بمحافظة ظفار

نفذ فريق الوطني للبحث والإنقاذ بالإدارة العامة للدفاع المدني تمريناً عملياً خلال الفترة من ٨ - ١٠ /٩/ ٢٠١٢م بمحافظة ظفار. وقد تضمن التمرين عدة سيناريوهات في البحث والإنقاذ وإخراج المصابين من تحت الإنقاض.

وأشار مصدر مسؤول بشرطة عمان السلطانية إلى أن هذا التمرين قد مكن أعضاء الفريق من العمل في بيئات وظروف مناخية مختلفة بالإضافه إلى التعامل مع سيناريوهات مختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن الفريق الوطني قد حصل على الإعتراف الدولي من الأمم المتحدة في العام الحالي.

اجتماع اللجنة الفنية للسلامة على الطريق

عقد بمبنى الإدارة العامة للمرور بالسيب بتاريخ ٩/٩/ ٢٠١٢ م الاجتماع الثالث للجنة الفنية للسلامة على الطريق لهذا العام برئاسة العميد مهندس / محمد بن عوض الرواس مدير عام المرور رئيس اللجنة وبحضور الأعضاء الممثلين للجهات المعنية بتنفيذ الطرق ، وقد ناقش الاجتماع المواضيع المتعلقة بالشأن المروري ومن بينها أولوية معالجة المواقع التي تكثر فيها الحوادث المرورية والفترة الزمنية لبدء العمل .

وتدارس الحضور مقترح وضع لوائح تحدد السرعة الدنيا إلى جانب السرعة القصوى، وآلية وضع لوائح منع تجاوز الشاحنات وكذلك الجوانب التخطيطية المتعلقة بتوفير مواقف المركبات والشاحنات وسط الأحياء السكنية والتجاريّة ، كما ناقش أعضاء اللجنة المشاريع الهادفة إلى تحقيق السلامة المرورية المنفذة وقيد التنفيذ كجسور عبور المشاة وغيرها .

فور الانتهاء من الاجتماع قام الأعضاء بزيارة ميدانيّة لبعض المواقع في محافظة مسقط للاطلاع على الجوانب المتعلقة بالسلامة المرورية .

معهد السلامة المرورية

ينفذ برنامج تأهيل معلمي السياقة التأسيسي

واصل معهد السلامة المرورية تنفيذ برامجه التدريبية وذلك استمراراً للبرامج التي يعقدها المعهد للجهات الحكومية والخاصة من أجل الوصول إلى سياقة آمنة على الطرقات.

حيث نفذ المعهد مؤخراً برنامجين تدريبيين لمعلمي ومعلمات السياقة، حيث اشتمل البرنامج على محاضرات نظرية وتطبيقات عملية في مجال المعرفة والمهارة في السياقة والتجاوز الآمن وتغيير المسارات وبيئة الطريق وعلاقتها بالسياقة وكذلك الصفات والشروط الواجب توافرها لدى معلمي السياقة وكيفية التخطيط في التدريب على السياقة وغيرها من الموضوعات التي تؤهلهم لأداء هذه المهنة التي تقدم دوراً ملموسا في خدمة المجتمع.

كما واصل المعهد تنفيذ برامجه التدريبية الأخرى مثل برنامج الدراجات النارية التأسيسية لرجال المرور لمدة أربع أسابيع على التوالي بالإضافة إلى المجموعة الأخيرة لموظفي شؤون البلاط السلطاني فيما يتعلق بمجال السياقة الوقائية للمركبات الثقيلة .

خفر السواحل ودور حيوي في تأمين السواحل العمانية

Coastguard is vital for security along the coast

شرطة أمن منشآت النفط والغاز..

حمايةٌ أمنية حصينة لمواردنا الطبيعية

أجرى التحقيق:
الرقيب/زكريا بن سالم الصبحي
إدارة العلاقات العامة

النفط والغاز الطبيعي من أهم الموارد الطبيعية وموارد الطاقة بالنسبة للاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.

وتضطلع شرطة عمان السلطانية ممثلة في قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز بدورٍ مهم في تأمين الحماية الأمنية لهذه المنشآت، فهي الجهة المسؤولة، عن حمايتها من أي خطرٍ يهددها، وهي بذلك تتخذ الاحتياطات اللازمة لوقايتها من المخاطر وتقوم بتفقدها وتفتيشها وتضع لها الإجراءات الأمنية المحكمة، وحول هذا الموضوع (العين السادسة) أجرت هذا التحقيق لتسليط الضوء على دور قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز.

بداية التقينا بالعقيد طيار/ جميل بن سريد الحسني قائد شرطة أمن منشآت النفط والغاز ليحدثنا عن قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز، وتطورها والأعمال والمهام التي تضطلع بها حيث قال:

تعود فكرة إيجاد وحدة من شرطة عمان السلطانية لأمن منشآت النفط والغاز لعام ١٩٦٤م عند تصدير أول شحنة نفط من ميناء الفحل، فلذلك كان من الضروري إيجاد قوة عسكرية أو شبه عسكرية من أجل توفير الأمن والحماية لهذه المنشآت.

وفي عام ١٩٦٧م تم تشكيل هذه القوة بمسمى(شرطة منشآت النفط) تحت إشراف قوات السلطان المسلحة وتتكون من (٦ ضباط و ٣٦ فرد)، وبتاريخ ١/ ١/ ١٩٧٥م تم إلحاق قوة حراسة منشآت النفط إلى شرطة عمان السلطانية تحت مسمى (وحدة منشآت النفط) حيث بلغ عدد المراكز والمخافر التابعة لها (١٤) أربعة عشر مركزاً.

وفي عام ١٩٩١م صدر قرار المفتش العام للشرطة والجمارك بتعديل الهيكل التنظيمي لشرطة عمان السلطانية ونص القرار في المادة (١٢) منه على إلغاء وحدة شرطة منشآت النفط وإسناد المهام والتبعات الإدارية للمراكز إلى القيادات الجغرافية بالمحافظات والمناطق.

وفي ٢٩ مارس ٢٠٠٤م صدر قرار معالي الفريق/ المفتش العام للشرطة والجمارك رقم : ٣٠/ ٢٠٠٤م بإنشاء قيادة شرطة امن منشآت النفط والغاز وتكليف العقيد/ سعيد بن سيف الريامي بتسيير أعمال القيادة المذكورة وذلك لزيادة الرقعة الجغرافية لهذه المواقع نظراً للتوسعة المستمرة والاكتشافات المتزايدة للحقول النفطية ، فكان لزاما التوسع في مد الطوق الأمني لهذه المنشآت لما لها من أهمية في تحريك العجلة التنموية في السلطنة ناهيك عن الأحداث المتتابعة التي تشهدها دول العالم ، وطلب الشركات العالمية والمحلية النفطية بتكثيف التغطية الأمنية على منشآتها وعدم تعرضها للمخاطر ولضمان أمنها واستقرارها.

وأضاف العقيد طيار إن الأعمال والمهام التي تقوم بها قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز هي:-

١. توفير الحماية الأمنية لمنشآت النفط والغاز من خلال تعيين الحراسات وتسيير الدوريات بمختلف أنواعها والعمل على تهيئة المناخ الملائم لعمليات البناء والإنتاج والتنمية.

٢- رفع مستوى الأداء الأمني بالمراكز التابعة لها بما يتناسب وأهمية منشآت النفط والغاز لضمان أمنها وسلامتها وعدم تعرضها للمخاطر.

٣- توفير كوادر مؤهلة ومدربة تدريباً تخصصياً لحراسة منشآت النفط والغاز والتعامل مع المخاطر التي قد تهددها.

٤- مكافحة الجرائم والحوادث والحد من انتشارها والقضاء على الظواهر الجرمية وتوفير الأمن والاستقرار للعاملين بمنشآت النفط والغاز من خلال مراكز الشرطة التابعة لها والمنتشرة في مواقع منشآت النفط والغاز.

وحول التطور والتحديث الذي جرى في قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز قال العقيد:

شهدت قيادة منشآت النفط والغاز العديد من التحديثات شملت مختلف الجوانب ومن تلك التحديثات:-

- افتتاح المباني الجديدة لمركز شرطة المنارة ومخيزنة.
- زيادة القوة البشرية في المراكز التابعة لها والبالغة (١٥) مركزا.
- زيادة المركبات والآليات بما يتواكب ويتلاءم مع توفير الحماية لمنشآت النفط والغاز.
- إشراف هذه القيادة على الموانئ الحديثة في السلطنة مثل مينائي صحار والدقم.
- قيام هذه القيادة بتدريب وتخريج (١٣٠٠) رجل شرطة، تم توزيعهم في مختلف تشكيلات جهاز الشرطة وذلك بناء على الأوامر السامية بتوظيف (٥٠) ألف مواطن.
- إشراف هذه القيادة على المطارات الداخلية بمناطق الامتياز النفطي في كل من (فهود وقرن العلم ومرمول).

وفي جانب التأهيل والتدريب الذي يتلقاه العاملون بمنشآت النفط والغاز حدثنا قائد أمن منشآت النفط والغاز قائلاً:

إن قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز تعتبر إحدى قيادات شرطة عمان السلطانية إلا أن عملها يختلف عن بقية القيادات كونها قيادة تخصصية معنية بتوفير الحماية الأمنية لمنشآت النفط والغاز من خلال تسيير الدوريات وتوفير الحراسات على المنشآت والعمل على تهيئة المناخ الملائم لعمليات البناء والإنتاج والتنمية.

ونتيجة لذلك الدور المناط بها، فإنها تمتلك كوادر مؤهلة ومدربة تدريبا تخصصيا لحراسة منشآت النفط والغاز، والتعامل مع المخاطر التي قد تهددها، حيث يتم إلحاق منتسبي هذه القيادة بدورات تأسيسية ومتقدمة في مجال تأمين المنشآت سواء كانت داخل السلطنة أو خارجها، وقد قام معهد تدريب الضباط مؤخراً بإدخال برنامج المدونة الدولية لأمن السفن والموانئ خلال خطته السنوية، ويتم إلحاق أكبر عدد من ضباط هذه القيادة في ذلك البرنامج لكون هذه القيادة معنية بتوفير الحماية الأمنية للموانئ النفطية الموجودة بالسلطنة مثل (ميناء صحار - ميناء الفحل - ميناء قلهات وميناء الدقم)، وأؤكد في هذا الصدد وضمن خطة التوسع المستقبلية لقيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز أنه سيتم إنشاء مركز تدريبي متخصص لهذه القيادة وسيقوم بتدريب مرتب هذه القيادة على كيفية حماية المنشآت النفطية مع وجود إدارات وأقسام لذلك المركز بما يتماشى والعملية التدريبية في حماية المنشآت النفطية.

وعن مدى التعاون والتنسيق بين قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز والشركات والمؤسسات النفطية يقول:

هناك تنسيق قائم بيننا وبين مديري العموم والرؤساء التنفيذيين للشركات النفطية لتدارس وتناقش كل ما يعترض سير العملية الإنتاجية في الحقول النفطية من عقبات ومشاكل، وإيجاد الحلول السريعة لها، أيضا هناك اجتماعات دورية بين مدير العمليات ومديري الأمن بتلك الشركات.

ونتيجة لجهود العاملين بهذه القيادة فقد تم تنفيذ أهم مشروع وطني لهذه القيادة وهو التصنيف الأمني للمنشآت النفطية، والذي يعتبر بمثابة حجر الأساس في كيفية توفير الحماية الأمنية لمنشآت النفط والغاز.

وحول الآليات والمعدات المستخدمة حديثا في قيادة أمن منشآت النفط والغاز فقد أوضح العقيد قائلاً:

هناك مجموعة من الآليات والمعدات والتقنيات الحديثة التي سوف يتم استخدامها في منشآت النفط والغاز في المستقبل القريب بعد أن تم اعتماد المنظومة الأمنية التي تحتوي على مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية ومن هذه الإجراءات التي يجب على المنشآت النفطية العمل بها والتي تم بدء العمل بها في بعض المنشآت الحيوية كاستخدام الكاميرات سواء على السياج المحيط بالمنشأة أو على بعض المواقع المهمة الحيوية.

كذلك إدخال التقنية الإلكترونية في البوابات الرئيسية للمنشأة بمنع دخول غير المصرح لهم، والعديد من التقنيات الحديثة التي سوف يتم إدخالها على

المنشآت لتضفي عليها الجو الأمني المناسب والسيطرة على المخاطر التي قد تهددها.

واختتم العقيد طيار/ جميل بن سريد الحسني قائد شرطة أمن منشآت النفط والغاز حديثه قائلاً:

هناك مجموعة من الخطط المستقبلية والتي تهدف إلى تطوير العمل وتحديثه في جميع المنشآت النفطية والتي تشمل إنشاء مركز تدريب في منطقة نهيدة لتأهيل الكوادر المتخصصة وتطوير الجوانب الأمنية في المنشآت النفطية، كما أن زيادة القوة البشرية والمادية في مراكز الامتياز النفطي من الخطط المستقبلية الضرورية في ظل المخاطر المهددة لهذا القطاع الحيوي الهام.

كما التقينا بالمقدم/ جمعة بن محمد السعدي ضابط مركز قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز بميناء صحار الصناعي ليحدثنا عن موقع ميناء صحار ودوره الحيوي والمهام المناطة له لتوفير الحماية الأمنية حيث قال:

ميناء صحار الصناعي تبلغ مساحته (٢١) كم، وطوله (٧) كم وبعرض (٣) كم في ولاية صحار، ويحتوي هذا الميناء على عدد من الشركات الهامة والحيوية لذلك فهو يحظى بأهمية أمنية خاصة ومن هذه الشركات شركة الأوربك والتي تشتمل على مصفاة صحار وكذلك شركة العطريات وشركة عمان بولي بروبلين، وحيث أن جميع هذه الشركات تقوم على النفط ومشتقاته.

- كما أنه يوجد خزانات للنفط بأنواعه (الخام – النفط المصفى)، إضافة إلى خزانات الغاز الطبيعي.

- كما يضم ميناء صحار الصناعي على شركات الكهرباء.

إضافة إلى أن جميع الشركات تقع في نطاق السياج الأمني للميناء لأن تشغيلها هذه الشركات يعتمد بالدرجة الأولى على النفط والغاز، وعليه فإن أي عبث أو إخلال بالأمن في هذا الموقع من شأنه أن يتسبب بأضرار كبيره على الإنسان والبيئة في هذه المنطقة ومن هنا تأتي الأهمية الأمنية لهذا الموقع.

وأضاف المقدم بأن: واجب رجال الشرطة المتواجدين في هذا الموقع هو الحماية والحفاظ على أمن هذه المنشآت الهامة والحيوية وعدم السماح لتعريضها لأي عبث أو تخريب حماية للمجتمع المحيط وساكنيه قبل أن يكون حماية لهذه الشركات، لأن آثار أي أضرار قد تلحق بهذه الشركات إنما سيكون المتضرر الأول هو المجتمع المحيط، وبالتالي فإن حفاظنا على أمن هذه الشركات هو حفاظا على سلامة السكان من أي أضرار قد تلحق بهم.

وختم المقدم حديثه بأن هذا الموقع يعتبر أحد روافد الاقتصاد العماني المطل على بحر عمان الأمر الذي جذب العديد من شركات ووكالات الملاحة البحرية لتفريغ وتحميل بضائعها متجنبه المرور بمضيق هرمز الذي تحوم حوله العقبات السياسية.

والتقينا أيضاً بالمقدم/ عبدالله بن راشد الراسبي مساعد مدير العمليات بفهود ليحدثنا عن المهام المناطة لتوفير الحماية الأمنية لمنشآت النفط والغاز بفهود حيث قال؟

يقوم مركز شرطة فهود بتوفير الحماية الأمنية لمنشآت النفط والغاز من خلال تعيين الحراسات وتسيير الدوريات والعمل على تهيئة المناخ الملائم لعمليات البناء والإنتاج والتنمية والتنقيب عن النفط والغاز ... إلخ من المهام الشرطية الأخرى، ورفع مستوى الأداء الأمني بالمراكز التابعة لهذه القيادة بما يتناسب وأهمية المنشآت لضمان أمنها وسلامتها وعدم تعرضها لأية مخاطر وذلك من خلال توفير كوادر مؤهلة ومدربة تخصصيا لحراسة منشآت النفط والغاز والتعامل مع المخاطر التي قد تهددها بالتنسيق الدائم والمستمر مع الأجهزة الأمنية والعسكرية الأخرى، ومكافحة الجرائم والحوادث والحد من انتشارها والقضاء على الظواهر الجرمية وتوفير الأمن والاستقرار للعاملين بمنشآت النفط والغاز من خلال مراكز الشرطة التابعة لهذه القيادة والمنتشرة في مواقع منشآت النفط والغاز، والعمل على تصنيف المنشآت النفطية والغاز بهدف وضع الحراسات عليها لضمان تأمينها بالتنسيق مع المعنيين الأمنيين بتلك

الشركات من خلال منظومة أمنية لتأمينها تأمينا رفيع المستوى، والإشراف على تأمين المطارات الداخلية في كل من مطاري فهود وقرن العلم والتي يتم عبرها نقل المسافرين العاملين في قطاع النفط والغاز أثناء ذهابهم وعودتهم للإجازات الاعتيادية والمهام الأخرى من خلال تفتيش الركاب المغادرين وأمتعتهم حيث يوجد أفراد مؤهلون ومخصصون للعمل بهذه المطارات وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة لأمن المطارات في النواحي التقنية بالإضافة إلى إجراء التمارين الوهمية والتي يشترك فيها العاملون المعنيون بتلك المطارات والإدارة العامة لأمن المطارات والعاملين بهذه القيادة بهدف رفع مستوى الأداء بالمطارات والاستعداد لمواجهة أية أحداث قد تقع لا قدر الله فضلا عن الاجتماعات بين العاملين بهذه المطارات والطيران العماني وشرطة عمان السلطانية ممثلة في قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز والإدارة العامة لأمن المطارات والمسؤولين الأمنيين بشركات النفط والغاز.

وعن مدى التنسيق بين مركز شرطة فهود والشركات العاملة في الحقول النفطية للتصدي لكل ما قد يضر بأمن ومصالح الشركات النفطية حدثنا قائلاً:

بلا شك التنسيق قائم من خلال التواصل المستمر فهناك ممثلون أمنيون لتلك الشركات يتم التواصل معهم بشكل مستمر ودائم بالإضافة إلى الاجتماعات التي تعقد معهم بشكل دوري وذلك لتدارس كل ما من شأنه أن يخدم الأمن في مجال النفط والغاز واتخاذ الإجراءات الاحترازية وتبادل الآراء والاقتراحات والمعلومات والخروج بصيغ مشتركة تخدم المجال الأمني للتصدي لأي تجاوزات قد تحدث وتضر بمصالح الشركات النفطية.

وحول توفر الكوادر وتأهيلها في مجال الحماية الأمنية لهذه المنشآت يقول:

تسعى قيادة أمن منشآت النفط والغاز ممثلة في قسم التدريب التابع لها ببذل الجهود ومضاعفتها في سبيل تدريب العناصر البشرية من خلال عقد الدورات ذات العلاقة في هذا المجال كذلك يتم الاستعانة بخبراء من دول أخرى وعقد دورات أخرى أكثر شمولية لصقل مهارات العاملين من رجال الشرطة في حماية منشآت النفط والغاز والمجال التدريبي يحتاج إلى وقت طويل حتى أن يكون الفرد مجهزا تجهيزا كافيا حيث يتطلب دخوله لدورات عديدة لكي يستطيع أن يعمل في هذا المجال وذلك حتى يستطيع أن يقوم بواجبه بكل جدارة واقتدار هذا فيما يتعلق بمجال التأهيل، أما الشق الثاني من السؤال عما إذا توجد لدينا كوادر كافية ففي الحقيقة ولا يخفى على الجميع بأن مواقع الامتياز النفطي تقع بمواقع مترامية الأطراف وعلى مسافات متباعدة والتوسع فيه يسير بوتيرة سريعة والجميع يدرك الظروف المحيطة في الدول الأخرى لاسيما التي تشهد عدم الاستقرار كل هذه العوامل تحتاج إلى قوة بشرية كبيرة لكي تستطيع أن تواكب كل ذلك ولكي تكون إجابتنا شفافة وصريحة بالوضع الحالي مقارنة بما هو منوط بنا من مسؤوليات فالقوة البشرية لا تكفي وهذا له ما يبرره مع أصحاب القرار ولكن هذه القيادة ومنذ إنشائها قطعت شوطا كبيرا في ذلك حول رفع هذه القوة ونأمل أن يكون ذلك في القريب العاجل ولكن بلا شك أن هذا يحتاج إلى بعض الوقت هذا جانب والجانب الأخر أيضا بعض المراكز عمرها الافتراضي انتهى والبعض الأخر لا يستوعب قوة بشرية كبيرة وهي الأخرى بحاجة إلى إعادة النظر فيها وهذا أخذ به في الحسبان والتنسيق مستمر في هذا الجانب.

كما التقينا بالمقدم/ حمد بن ناصر الحنيني مساعد مدير العمليات بنمر ليحدثنا عن الإجراءات الأمنية لحماية هذه المنشآت حيث قال:

تم تشكيل فريق عمل من قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز ووزارة النفط والغاز ووزارة المالية لرفع كفاءة إجراءات أمن وحماية منشآت النفط والغاز ولقد خرج فريق العمل بتوصيات ومن أهمها اعتماد أسس ومعايير تصنيف منشآت النفط والغاز حسب أهميتها والخسائر المترتبة من تعرض أية منشأة من تلك المنشآت للخطر ونوع التأمين المطلوب توفيره سواء كان من خلال الدوريات أو الحراسات أو الأمن الذاتي والإلكتروني لأية منشأة، وتم مراجعة الإجراءات المتبعة وكيفية تطويرها والعمل على رفع مستوى الأداء للعاملين بإلحاقهم بدورات متخصصة

داخلية وخارجية والتوسع في مراكز الشرطة ليتناسب طرديا مع التوسع في مناطق الامتياز وشركات النفط وخطوط الإمداد ومنافذ التوزيع ، ونظرا لكون مناطق اختصاص هذه القيادة يشمل كل ربوع السلطنة البحرية والبرية كان من المهم أن يكون هناك إدارة لمراكز هذه القيادة تأخذ طابعين المركزية واللامركزية معا ، حيث تم تقسيم هذه القيادة إلى عدة إدارات متخصصة ومنها إدارة العمليات التي انبثق منها فرعان أساسيان هما عمليات نمر وعمليات فهود لإدارة المراكز الصحراوية بالإضافة إلى المراكز الأخرى التي تشرف على موانئ تصدير النفط والغاز والتي تقوم إدارة العمليات بإدارتها بشكل مباشر حيث تقوم عمليات نمر بالإشراف على مراكز الشرطة الواقعة ضمن اختصاصها وهي مراكز (نمر – مرمول – ريماء – حبارى – مخيزنة – بهجة – السحمة) ومن خلال تلك المراكز يتم تنفيذ الإجراءات الكفيلة بحماية أمن المنشآت الواقعة ضمن اختصاصها، والقيام بالواجبات الأمنية والمرورية الأخرى وكذلك إجراءات التحري وجمع الاستدلال وضبط ما يقع من جرائم وأحداث واتخاذ الإجراءات القانونية لتقديم الفاعلين إلى الادعاء العام وتكثيف الدوريات ونقاط التفتيش وأعمال المرافقات لأجهزة الحفر والمعدات الثقيلة لمنع تعرضها للخطر أو بسببها تعرض حياة الأخرين لذلك.

وحول التنسيق مع الشركات العاملة في الحقول النفطية للتصدي لكل ما قد يضر بأمن ومصالح الشركات النفطية قال:

يتم التنسيق بيننا وبين الشركات العاملة في الحقول النفطية على أكثر من مستوى وذلك :

أولا : من خلال الاجتماعات المشتركة بين المستوى الأول في قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز الممثل بقائد هذه القيادة ومساعده ومديري الإدارات وبين كبار مسئولي شركات النفط الموجودين في محافظة مسقط كون جميع شركات النفط والغاز تتواجد مقارها الرئيسية هناك وفي أماكن قريبة من مقر قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز والذي بموجبه تم اختياره ليكون في محافظة مسقط .

ثانيا : من خلال مساعدي مدير العمليات في نمر وفهود ومسئولي العمليات في شركات النفط والغاز حيث يتم عقد اجتماعات مباشرة وزيارات ميدانية إلى مواقع الإنتاج والالتقاء بالمعنيين في تلك الشركات لتذليل الصعوبات في العمل لديهم واتخاذ الإجراءات السريعة والمباشرة للتصدي لكل ما يضر بمصالح وأمن الشركات النفطية وتأمين مناطق الإنتاج وخطوط الإنتاج من خلال الدوريات والحراسات لتلك المنشآت وتقديم تقارير وتوصيات مباشرة لتلك الشركات كما أن هناك تعاون مباشر لتحقيق مستوى أمني يناسب حجم التهديدات المحتملة .

وحول هذا الموضوع التقينا بالفاضل / عصام بن سعود الزدجالي رئيس ومدير عام شركة أوكسيدنتال عُمان فحدثنا قائلاً:

لشرطة عمان السلطانية متمثلةً في قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز دور كبير وملموس في حماية أحد أهم الموارد الاقتصادية لهذا الوطن ألا وهو النفط، وذلك من خلال خلق بيئة عمل خالية من الحوادث الأمنية التي قد تتسبب في تعطيل سير العمل.

لقد قامت شركة أوكسيدنتال عمان خلال الأعوام المنصرمة بإنشاء دائرة حماية الممتلكات (الأمن)

وتوظيف أشخاص عمانيين ذوي كفاءة وخبرات أمنية سابقة حيث كان من ضمن الأهداف المرسومة لهذه الدائرة التنسيق المباشر مع شرطة عمان السلطانية بكافة فروعها وخاصه قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز والمراكز التابعة لها في حقول امتياز الشركة في شمال وجنوب عمان، وتذليل كافة العقبات والصعاب في كافة الجوانب الأمنية بالتعاون مع الشرطة للارتقاء بمستوى المنظومة الأمنية، وقد كان لذلك المردود الطيب في خلق تعاون لحماية الأفراد والبيئة والمنشآت والإنتاج، وخلق ثقافة وحس أمني لدى الموظفين العاملين في الشركة والمتعاقدين معها. كما تقوم قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز مشكورة بتوفير المرافقات والحماية للمعدات والحفارات الثقيلة المتنقلة من مكان إلى آخر، والمساهمة في تنظيم المرور متى ما استدعت الحاجة لذلك، وإقامة نقاط تفتيش من وقت لآخر على مختلف الطرق المؤدية لمناطق الامتياز لحفظ الأمن.

ومن منطلق إيمان شركة أوكسيدنتال عمان بأهمية الأمن، قامت الشركة بالتعاقد مع مؤسسة خدمات الأمن والسلامة لتوفير دوريات أمنية وأفراد حراسة على مدار أربع وعشرين ساعة لمساندة مهام شرطة أمن منشآت النفط والغاز في حفظ الأمن والنظام العام في مناطق امتياز الشركة. إن جهود شرطة أمن منشآت النفط والغاز مع وجود دائرة متخصصة للأمن في الشركة ساهم بشكل مباشر وفعال في التقليل من مختلف الحوادث وسرعة إنجاز المعاملات والإجراءات ذات الصلة.

وحول تأهيل وتدريب العاملين بالشركة في مجال السلامة قال:

تلتزم شركة أوكسيدنتال عمان بتوفير البرامج التدريبية للموظفين العاملين بها سواء في الفرع الرئيسي بمحافظة مسقط أو في مناطق الامتياز التابعة للشركة وذلك تحت إشراف مباشر من الإدارة والمدير العام، وهذا ما تؤكده وثيقة سياسة الشركة حيث أن تدريب الموظفين لديها من الأولويات الرئيسية وأهدافها الهامة. فمنذ اليوم الأول من التحاق الموظف بالشركة يُخصص له برنامج تدريبي من قبل قسم الصحة والسلامة والبيئة وذلك على حسب التخصص الوظيفي ونوعية النشاطات التي يقوم بها الموظف أثناء ساعات العمل. وبشكل عام، تهتم هذه البرامج التدريبية بعدة مجالات، ومنها على سبيل المثال – لا الحصر:

الصحة العامة والمهنية ونظافة مكان العمل والسلامة في تنفيذ الأعمال في ميادين العمل البيئة والحفاظ على النظافة العامة والحرائق وطرق فهمها لتطبيق الطريقة الآمنة في عمليات الإطفاء وتطبيقات تقييم المخاطر وكيفية إدارتها للحد من نتائجها وكيفية التعامل مع الحوادث بطريقة آمنة متى ما حدثت، ويتكون التدريب في هذا المجال من المراحل التالية:

التدريب النظري: ويكون على شكل إلقاء محاضرات فورية عن طريق موقع التدريب في الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) الداخلية. ولكل موظف حساب خاص في هذا الموقع وعليه بأن يتابع نشاطه التدريبي وإكمال الدورات المقررة له في الفترة المحددة قبل أن يأتيه تنبيه من المسؤولين إذا ما تخلف عن إكمال ما هو مقرر له.

التدريب العملي: ويكون على شكل دورات يحضرها الموظف في قاعات التدريب بالشركة ويجتاز اختبار الكفاءة للحصول على التصريح لمزاولة مهمة العمل المراد تنفيذها. ومن أمثلة التدريب العملي: قياس مستوى الغازات الخطرة والضارة قبل الشروع في تنفيذ الأعمال الساخنة، ودخول الأماكن المحظورة والمغلقة، وكذلك دورة في الإسعافات الأولية، وغيرها.

التدريب الميداني: وتأتي هذه المرحلة بعد اجتياز التدريب النظري بنجاح لإثبات قدرة وكفاءة الموظف. وتأتي دورة القيادة على الطرق الصحراوية وإطفاء

الحرائق كمثال على ذلك، حيثُ على الموظف إكمال واجتياز الاختبارات النظرية ومن ثم التطبيق بالقيادة العملية في الطرق غير المهدة أو إطفاء الحرائق باستخدام الطفايات او أنابيب الإطفاء الخاصة في ساحة التدريب المخصصة وذلك تحت إشراف طاقم تدريبي مؤهل وفي بيئة افتراضية آمنة.

كما أن هناك فريقاً متخصصاً لمتابعة أداء الموظف التدريبي وإرسال التقارير عن الأداء للمسؤولين للمتابعة وخصوصا في حالة عدم القدرة على إكمال البرنامج التدريبي لأي سبب من الأسباب وبالتالي اتخاذ الإجراء المناسب حيال ذلك من إعادة تدريب أو غيره.

كما التقينا بأحد المختصين بشركة تنمية نفط عمان، فالتقينا بالفاضل سالم أمبوسعيدي مدير دائرة الشؤون الأمنية ومواجهة الطوارئ بشركة تنمية نفط عمان وسألناه عن مدى التعاون القائم بين شركة تنمية نفط عمان وقيادة أمن منشآت النفط والغاز حيث قال:

لا شك في أن الحفاظ على حسن العلاقة بين التشكيلات الأمنية في منطقة امتياز الشركة هو أمر بالغ الأهمية، خصوصاً مع شرطة أمن منشآت النفط والغاز التي تتولى مسؤولية الشؤون الأمنية لقطاع النفط والغاز في السلطنة.

وأضاف: أنه في سبيل تعزيز المستوى الأمني لمرافق الشركة تم تشكيل فريق مشترك عام ٢٠٠٩م بين الدائرة الأمنية بالشركة وشرطة أمن منشآت النفط والغاز، وذلك لتصنيف موجودات الشركة إلى ثلاث فئات وهي الفئة (أ) للمرافق الأكثر حساسية كمحطات الغاز وتوليد الطاقة، وتعقبها الفئتان (ب) ثم (ج). وفي عام ٢٠١٠م اعتمد كلا الطرفين الاستراتيجية الأمنية المتعلقة بالفئات الثلاث، ونصت على أن تتولى الشرطة توفير الحماية على الأرض لجميع الموجودات ضمن الفئة (أ)، على أن تقوم الشركة بإقامة أسوار وتركيب كاميرات مراقبة حول تلك المرافق. وتعقد قيادة شرطة أمن منشآت النفط والغاز اجتماعاً سنوياً منتظماً مع مدير عام الشركة لمناقشة القضايا الأمنية والمشاريع المستقبلية للشركة للتنسيق بشأن توفير المتطلبات الأمنية.

وفي سؤال عن كيفية إخضاع العاملين بالشركة لبرنامج التأهيل والتدريب في مجال السلامة، حدثنا الفاضل حمد خليفين بشركة تنمية نفط عمان حيث قال:

تتعامل الشركة مع السلامة بحزم أكيد، بل هي من أهم أولوياتها. ولذلك يتعين على أي موظف أن يحضر في أول شهر من التحاقه بالشركة دورة مبدئية للتعرف على أساسيات الصحة والسلامة والبيئة، وعلى الموظفين الذين يطلب منهم سياقة مركبات الشركة حضور برنامج تدريبي على السياقة الوقائية، ويمنح من يجتازه رخصة سياقة خاصة بالشركة، وهي رخصة أخرى بالإضافة إلى الرخصة الصادرة من شرطة عمان السلطانية.

الشرطة 1366

إدارة الموارد البشرية
التحول للدور الإستراتيجي

المقدم/ خالد بن سالم الحمداني*
الإدارة العامة للموارد البشرية

شكلت الحقب الزمنية المنصرمة مراحل انتقالية ومنعطفات خصبة لتأسيس فكر إداري مبني على مناهج ورؤى تعددت المفاهيم والنظريات المجردة إلى هياكل وظيفية وبنيوية سخرت لتأطير الصلاحيات والأدوار على مستوى منظمات الأعمال والإنتاج .... ولقد واكب ذلك المشهد تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وتقنية نتج عنها مجموعة من التحولات الهامة التي من ضمنها:

- **التحول من النظم المركزية إلى النظم اللامركزية.**
- **التحول من التكنولوجيا البسيطة والمحدودة إلى التكنولوجيا عالية التطور.**
- **التحول من اهتمامات المدى القصير إلى اهتمامات المدى البعيد.**
- **التحول إلى الخصخصة واقتصاد السوق الحر.**
- **الطلب على الوظائف في ظل متغيرات ديموغرافية وتنموية ضاغطة.**

وقد كان لهذه التحولات انعكاس واضح ومؤثر على الإدارة الشرطية ونظمها وأساليبها ومعايير الحكم عليها وتقييمها و طرق تنميتها وتطويرها، إلا أن الأثر الأكبر لها يدور حول الإنسان سواء الفرد أو الجماعة، مما ساهم في تأسيس وتأصيل علم وممارسة إدارة الموارد البشرية كأحد أهم الإسهامات الإدارية للربط بين أسس وممارسات إدارية والموارد البشرية التي تعتبر الأصل المتجدد للدول والمؤسسات كعامل فاعل ومؤثر في تحسين الأداء والإنتاج... وقد واكبت السلطنة هذا الاهتمام العالمي والإقليمي بمواضيع إدارة الموارد البشرية وتنميتها، وذلك من خلال تركيز صاحب الجلالة السلطان المفدى – حفظه الله ورعاه- على إبراز هذا الجانب في خطاباته وتوجيهاته السامية في مختلف المناسبات واللقاءات كمحور مفصلي هام في تحقيق التنمية البشرية والفكرية والاقتصادية.... وقد شكل هذا الاهتمام رؤية مستقبلية يفترض أن تبنى عليها كافة الخطط الاستراتيجية لكافة القطاعات الإنتاجية في السلطنة (في القطاعين العام والخاص).

ولعل المطلوب خلال المرحلة المقبلة الاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تقدمها منهجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق نموذج استراتيجي لمجالات وأنشطة الموارد البشرية في جهاز الشرطة يركز على إدارة الخطط الاستراتيجية على مستوى الإدارة المركزية للموارد البشرية بالجهاز (macro) وتنفيذها بالتضامن مع قادة التشكيلات (micro).

إن الحاجة لإيجاد نموذج متطور لممارسات الموارد البشرية المختلفة في شرطة عمان السلطانية ومن ثم إدارتها وفقا لمعطيات التطور والطموحات المرحلية والمستقبلية سيساعد على تحقيق الأهداف المتعلقة بالممارسة الاستراتيجية وتحسين الإداء من خلال ممارسة إدارة الموارد البشرية بشكلها الصحيح والاستراتيجي وبتطبيق مختلف تماما عن النماذج البسيطة القديمة الروتينية لإدارة الأفراد أو شؤون الموظفين.

وهذا لن يتأتى بدون إحداث تحول مصاحب في الفكر من محدودية المجال النظري الضيق إلى مجالات أكثر رحابة واتساعا متمثلة في تطبيق لأفضل الممارسات التي تقدمها نماذج إدارة الموارد البشرية المتطورة.... ومثل هذا التحول في توجهات الفكر يستلزم بالضرورة متطلبات أساسية ورئيسة يمكن أن نوجزها في العناصر التالية :

أولاً : التفكير الشامل في أداء إدارة الموارد البشرية على مستوى جهاز الشرطة من خلال إيجاد نظام إدارة الموارد البشرية يتضمن ممارسات مترابطة ومندمجة على مستويين، الأول على مستوى تكامل الممارسات فيما بينها والثاني التكامل مع إستراتيجية المؤسسة.

ثانياً : الاستفادة من فكر إدارة الموارد البشرية في إيجاد حلول لقضايا التوظيف والتوطين والترقيات والتقدم الوظيفي والإحلال الإداري من خلال التركيز على مناهج التخطيط والإحلال بحيث تصبح العلاقة القطاعات المعنية بالموارد البشرية علاقة تعاون وشراكة لتحقيق التكامل في النظم و السياسات و الخطط .

ثالثاً : تطوير القدرات الاستشارية والبحثية في جهاز الشرطة لتساهم في تقديم دراسات وبحوث في مجالات إدارة الموارد البشرية وكذلك لتوفير خبرات استشارية تدعم التطبيق المتطور في هذا المجال.

■ ■ **التخطيط :** أي رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف البعيدة والقريبة،ووضع الخطط الموصلة إليها.

■ ■ **المتابعة والإشراف:** وتعود الكثير من الاستمرارية والنجاح في الأعمال على مهمة المتابعة التي يقوم بها المدير مباشرة أو بالوسائط للمهام والخطط، كما تعد المتابعة المستمرة وسيلة للثواب والعقاب وأداة للإصلاح والتقويم والتطوير.

والجدير بالذكر أن التحولات السابقة ستفرض تغييرات جوهرية في طريقة التفكير وفي العقلية التي تحكم سلوكيات و أنماط القائمين على إدارة الموارد البشرية، وفي الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المتخصصون في مجال إدارة الموارد البشرية (أكاديميون ومشتغلون) بحيث يساهم كل منهم في تجويد الممارسة والدفع قدما للبحث عن استراتيجيات تحسين و تطوير الأداء وبدعم ومباركة من قبل قيادة الجهاز التي تبنت خطة طموحة للتخطيط الاستراتيجي وستكون إدارة الموارد البشرية أحد محاورها، وسيلقي ذلك بظلاله على الكيفية التي تقدم من خلالها إدارات الموارد البشرية لخدماتها وأدوارها.

إن التطرق لهذه الجوانب (على سبيل المثال وليس الحصر) إنما يمثل خطوة مهمة لإدارة التغيير نحو خارطة طريق جديدة لتطبيق أفضل الممارسات والتطبيقات لنظم وسياسات إدارة الموارد البشرية في جهاز الشرطة .... وصولا إلى مساعدة المديرين المعنيين خاصة في الإدارة الوسطى والعليا على التحول من (عقلية الروتين اليومي) إلى عقلية (التفكير الاستراتيجي) وبالتالي المساهمة في تحقيق موقع أفضل لممارسة إدارة الموارد البشرية على صعيد اتخاذ القرار والأهمية.

وهناك مراحل لابد أن تمر بها هي

- توفير الكفاءات البشرية.
- تنميتها.
- توجيهها .

ويتبع المراحل السابقة سلسلة طويلة من المهام المرتبطة بها، فتوفير الكفاءات البشرية يتطلب دراسة مدى احتياج المؤسسة للعاملين ثم تأتي عملية دراسة الرواتب والأجور ومدى تناسبها مع الوظيفة التي ستسند إلى العامل ثم تأتي عملية الامتحان ومن ثم الفرز والانتقاء، بمعنى أن يتم وضع الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة ... ولا يتم ذلك ما لم يسبق بما يسمى الاستقطاب ويكون ذلك بالإعلان عن الوظيفة وشرح مزاياها وأجورها وساعات العمل وغير ذلك من المغريات التي من شأنها أن تجعل عدد المتقدمين كبيراً وبعد مرحلة الانتقاء والتوظيف تأتي مرحلة التنمية والتدريب من خلال إقامة الدورات النظرية والعملية كي تحافظ العناصر على مقدراتها وكفاءتها، وتأتي مرحلة التوجيه، التي تتم بعد دراسة واقع العمل ومدى تحقيق الغايات المرجوة بل لنقل تقييم الأداء لتحديد الفارق بين الأداء الفعلي والأداء المطلوب، وذلك لتصحيح الجوانب السلبية بالعودة إلى التدريب وتدعيم الجوانب الإيجابية بالحوافز والمكافآت .

وبهذا يمكن القول: إن إدارة الموارد البشرية هي عملية تنظيم للعلاقة القائمة بين إدارة المنظمة وموظفيها، ترمي إلى تحقيق أهدافها وأهدافهم، وذلك من خلال مجموعة من البرامج والأنشطة المستندة في إعدادها إلى نظم وقوانين قابلة للتغيير بحسب الوضع الراهن، ومن هذا المنطلق فإن إدارة الموارد البشرية تتعامل مع العنصر البشري (الوظيفي) لاستثمار طاقاته وهناك دونما شك علاقة ارتباط بين نجاح المنظمة ونجاح الأفراد فيها بحسب برامج وخطط المنظمة مع العلم أن القياس الفوري لأي عمل ولا سيما في المنظمات الإنتاجية أمر صعب ويبقى التكهن والتنبؤ في حدود الإمكانيات المتاحة، أما الربح فهو ليس مقياساً صحيحاً لنجاح المنظمة، إذ أن هناك عوامل كثيرة تتدخل لتقلب الموازين.. ويكمن سر نجاح أي منظمة في العلاقة ما بين المدير ومجلس الإدارة والعاملين.. والسياسة الواضحة في التعامل مع العاملين المستقطبين للعمل، إضافة الى إعطاء الصلاحيات للإدارات الدنيا لتتمكن من اتخاذ قرارات صائبة أو تقترح قرارات صحيحة للجهات الأعلى .وعلى المدير الاهتمام بالموظفين كونهم مورده الأساسي... وإيجاد الفرص للتدريب المهني ورصد الاعتمادات المالية الكافية لها.. ورفع الرواتب بما يتناسب مع الواقع الاجتماعي للفرد إضافة إلى إعطاء الحوافز التشجيعية وأن تكون هناك عدالة ومساواة فهما تجذبان الأفراد إلى المنظمة فلا يفكر أحد بتركها للعمل في غيرها. المساواة والعدالة تحققان نتائج سليمة في أغلب الأحيان.

إن إدارة الأفراد لا تأتي بالتنصيب أو الاعتبارات الخاصة، ولا تأتي بالمال أيضاً، بل هي قدرات خاصة ومواهب يعتمد عليها المدير وتضفي عليها التجارب وقوة التفكير وسعة الأفق ورحابة الصدر، مهارات رائعة تجعله يمسك بزمام الأمور بثقة واقتدار. بل لا بد وأن يتولى المدير مهاماً أساسية في المؤسسة التي يديرها حتى يصلح أن يكون في هذا المقام، وتقسم مهام القائد في الغالب إلى قسمين: أحدهما: مهام رسمية تنظيمية. وأخرى: سلوكية أخلاقية. وتتلخص المهام الرسمية في مراعاة تنفيذ مبادئ التنظيم الإداري في المؤسسة لكي تسير الأمور بانضباط وجدية وأبرز هذه المهام:

التخطيط: أي رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف البعيدة والقريبة،ووضع الخطط الموصلة إليها.

التنظيم: أي تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والوظائف بين الأفراد وتوزيع العاملين عليها حسب الكفاءات والخبرات والقدرات والطموحات.ولا يكون المدير ناجحاً إلا إذا وضع الشخص المناسب في مكانه المناسب، وهذا ما يفرض عليه أن يراعي الخبرة والتخصص والقدرة والفاعلية في الأفراد.

التنسيق: وهذا ما يتطلب منه الاتصال الدائم مع العاملين وشرح أهداف المؤسسة لهم وتذكيرهم بها باستمرار لشحذ هممهم وتحفيزهم للتعاون، وعلى المدير أن يخلق روح التعاون والمحبة بين العاملين ويشعرهم بأنهم أسرة واحدة وأنهم الفريق المتكامل والمتعامل المتحد الأهداف والطموحات.

المتابعة والإشراف: وتعود الكثير من الاستمرارية والنجاح في الأعمال على مهمة المتابعة التي يقوم بها المدير مباشرة أو بالوسائط للمهام والخطط، كما تعد المتابعة المستمرة وسيلة للثواب والعقاب وأداة للإصلاح والتقويم والتطوير.

إن عمل إدارة الموارد البشرية ما هو إلا مجموعة من النظريات الاجتهادية التي يجب ألا تخضع لقوانين وقواعد ثابتة ، بل لا يمكن أن تنجح الإدارة عندما تخضع نفسها لمجموعة من القوالب الجامدة ، أو عندما تعتبر أن الأوامر الإدارية والتعاميم والتعليمات والقرارات ضرورات حتمية يجب تنفيذها بحذافيرها دونما تردد أو تذمر ... بل هي أكثر نجاحاً عندما تطلب تنفيذ ما يصدر من أنظمة وقوانين ناظمة ولكن ضمن حدود الإمكانيات المتاحة آخذة بعين الاعتبار العوامل النفسية والاجتماعية والفروقات الجسدية بين العاملين ... وملاحظة التنوع البيئي والمناخي واختلاف ظروف العمل من مكان لآخر ... ومن هنا يمكن القول إن هناك مهام غيررسمية للمدير ولانجدها مندرجة في القرارات والتعليمات الناظمة ... وإنما هي مهام سلوكية تتعلق بشخصيته ومدى تفهمه وإدراكه لقضايا وشؤون العاملين الشخصية ... أو لنقل تعتمد بشكل كبير على شخصيته وآفاقه وأسلوبه الشخصي في التعامل مع الآخرين، دعوني أطرح مثالاً : إن تقديم واجب العزاء لأحد العاملين ليس مفروضاً على المدير كمهمة رسمية... إلا أن قيامه بهذا العمل غير الرسمي يؤدي إلى نتائج جيدة على صعيد العمل.

■ ■ التنسيق: وهذا ما يتطلب منه الاتصال الدائم مع العاملين وشرح أهداف المؤسسة لهم وتذكيرهم بها باستمرار لشحذ هممهم وتحفيزهم للتعاون، وعلى المدير أن يخلق روح التعاون والمحبة بين العاملين ويشعرهم بأنهم أسرة واحدة وأنهم الفريق المتكامل والمتعامل المتحد الأهداف والطموحات.

وهنا يتوجب على المدير الاهتمام بمرؤوسيه وإقامة علاقات جيدة معهم، بهدف الاقتراب منهم والتعرف على مشكلاتهم وأفكارهم من الداخل لتذليل الصعوبات وتحقيق ما يمكن تحقيقه بما لا يضر بمصالح المؤسسة بل يصب في خدمتها ، إن الاتصال مع الجماعات المختلفة في المؤسسة، يكسر الحاجز بين الطابع الرسمي الذي يفرضه العمل، وغير الرسمي الذي تفرضه الأعراف والتقاليد والأخلاق ... صحيح أن المدير قد يتهم بالأنانية عندما يفعل الخير مع ذلك ليفعله ... فهو إذا ما حقق نجاحاً سوف يجد أصدقاء مزيفين أو سيجد أعداء له ... ولكن مهما يكن ليسعى إلى تحقيق النجاح مهما كثر أعداؤه ، وغالباً ما يكون المدير الصادق الصريح النزيه عرضة للانتقاد من بعض ذوي النفوس الضعيفة، إلا أن الانتقاد هذا يجب أن يزيده تصميماً على نبذ الكذب دائماً والنزاهة أبداً .

إن تطبيق نظريات إدارة الموارد البشرية يخضع لجملة من العوامل ويتفاوت التطبيق من من ظمة إلى أخرى بحسب الظروف التي قد تكون سبباً في النجاح أو الظروف التي تكون سبباً في الفشل ...

*دكتوراه في إدارة الإستراتيجية للموارد البشرية

كفاءة وإخلاص في تأدية الواجب

Carrying out dut duties efficiently and sincerely

إنشاء بيئة مؤاتية لمكافحة الجريمة في القرن الـ ٢١

المقدم / أحمد بن بخيت الشنفري*
الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية

إن الجريمة الإلكترونية هي أحد المجالات الأسرع نمواً في المحيط الجرمي. ويستغل المجرمون ما تقدمه التقنيات الحديثة من سرعة وتسهيلات وما تتيحه من إمكانيات لإخفاء الهوية للظلوع في مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية، مثل انتحال الشخصية وتعميم صور الاعتداءات الجنسية على الأطفال، ومهاجمة البيانات الحاسوبية، والاحتيال في مجال المزادات العلنية على الإنترنت فضلا عن نشر الفيروسات، وبرمجيات (البوتنت) الخبيثة، ومختلف الرسائل الإلكترونية الاحتيالية مثل رسائل التصيّد. ويلزم التهديد الإرهابي السلطات المختصة لمعالجة مواطن الضعف في أمن البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات مثل محطات توليد الطاقة، والشبكات الكهربائية، ونظم المعلومات، والنظم الحاسوبية للهيئات الحكومية والشركات الكبرى.

الطبيعة المتغيرة للإجرام الإلكتروني:

في الماضي، كانت الجرائم الإلكترونية تُرتكب من قبل أفراد أو جماعات صغيرة من الأفراد. إلا أننا نشهد اليوم توجهاً جديداً يتمثل في قيام عصابات الجريمة المنظمة وفنيي التكنولوجيا من ذوي النزعة الإجرامية بالعمل معاً وحشد الموارد والخبرات، ونظراً للطبيعة العالمية للانترنت فإنها تتيح للمجرمين ارتكاب الجرائم في أي مكان من العالم ، الأمر الذي يشكل تهديداً وتحدياً للدول في تطوير آليات مواجهة ومكافحة مثل هذه الجريمة المعقدة .

وحسب الإحصاءات الدولية لمنظمة الشرطة الجنائية الدوليه (الإنتربول) فإن أكثر من مليون شخص يقعون يومياً ضحية الجريمة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم .

وفي عام ٢٠١١م بلغت التكاليف المادية لمكافحة الجريمة الإلكترونية ١٤٤ مليار دولار أمريكي، ويستند هذا الرقم إلى بيانات وردت من ٢٤ دولة حسب تقدير شركة نورتن عن مكافحة الجريمة الإلكترونية لعام ٢٠١٢م.

الجهود الدولية :

يواجه العمل الشرطي اليوم تحديات متزايدة إذ تفضي التكنولوجيا والوسائل الابتكارية إلى بروز ظواهر إجرامية أكثر عدوانية وتعقيداً ولم تكن معروفة من قبل.

وعليه تعمل العديد من الدول على تقييم التهديدات الإلكترونية وذلك من خلال إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الجريمة الإلكترونية ومثال ذلك ما قامت به الهند من إنشاء مركز للبحوث والإبتكار بشأن الجريمة الإلكترونية وفي الصين كذلك لأن الجريمة الإلكترونية تحتل المرتبة الرابعة في لائحة الجرائم العشر الأكثر انتشارا على الصعيد الداخلي.

ولضمان استمرار تطور العمل الشرطي الدولي وبقائه في الطليعة ولمكافحة هذا النوع المتنامي من الجريمة بطريقة أكثر فاعلية ، قررت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إنشاء مركز عالمي خاص لمكافحة الجريمة الإلكترونية في مجمع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة والذي يهدف إلى إقامة شبكة عالمية تضم محققين في الجرائم الإلكترونية من جميع أنحاء العالم وذلك لجمع وتدشين الأدلة الجنائية الرقمية للتوصل إلى إدانة المتهمين.

وسيعمل المركز العالمي على تنسيق الجهود العالمية المبذولة لتعزيز الأمن الإلكتروني،وتلبية احتياجات أفراد الشرطة على صعيد التدريب وبناء القدرات باستخدام التكنولوجيا والوسائل الإبتكارية.والبحث والتطوير لتعزيز القدرات في مجال علوم الأدلة الجنائية وقواعد البيانات.

---

* ماجستير في القانون

المراجع:

١- تقارير افرقة العمل المعنية بالمجمع العالمي للابتكار
٢- الموقع الالكتروني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية
٣- نشرات المجمع العالمي للابتكار لعام ٢٠١١/٢٠١٢
٤- الموقع الالكتروني: http:i247ip

إعداد الضابط المدني الدكتورة / فريدة بنت طالب الحارثية *
الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية

احذروا هذه النبتة الجميلة

إنها نبتة تحمل أزهـارا جميلة زاهية الألـوان منها البيضاء والصفراء والبرتقالية والحمراء والبنفسجية، تبهج رؤيتها النفس، لكنها رغم كل ذلك الجمال الظاهر، تؤتي ثمرة خطيرة لها آثار مدمرة، إنها نبتة الخشخاش التي تستخرج من ثمرتها كبسولة تحتوي على مادة الأفيون المخدرة.

يستخرج الأفيون من ثمار الخشخاش بتشريطها، فتخرج منها عصارة صمغية ذات لون أبيض يميل إلى الأصفر، تتحول بعد ملامستها للهواء وتعرضها لأشعة الشمس إلى مادة صلبة ذات لون بني داكن يشبه العسل الأسود، تزداد جفافا وصلابة بمرور الوقت، وهي (الأفيون) برائحته النفاذة المميزة.

يزرع نبات الخشخاش في المناطق الباردة مثل المثلث الذهبي (تايلاند ولاوس وبورما) والهلال الذهبي (باكستان وأفغانستان وإيران) والممر الذهبي (دول آسيا الوسطى)، والمكسيك والهند وكولومبيا ولبنان، ويتراوح ارتفاع النبتة بين ٤٠ و ١٥٠ سنتمترا.

الاسم العلمي لنبات الخشخاش هو (Papaver Somnifrum)، ويطلق عليه اسم (أبو النوم) لأن متعاطيه يشعر بالنعاس والرغبة في النوم ويحتوي الأفيون على مواد قلوية عديدة منها (المورفين) وهي المكون الرئيسي لمخدر الأفيون، وكذلك مشتقات أخرى مثل الكوديين والنوسكابين والبابافرين والثيبايين وهي المواد الفعالة الرئيسية الموجودة في مخدر الأفيون. حين تردنا إلى المختبر الجنائي مادة يشتبه في كونها مخدر الأفيون يتم حقنها بعد استخلاصها في جهاز الفصل الغازي (GC/MS) بحثا عن المواد الفعالة الرئيسية في الأفيون، و يتأكد وجود الأفيون حين يكشف التحليل عن تلك القلويات الخمسة على شكل منحيات وأيونات مميزة لكل مادة.

إن المورفين يستخدم في الطب لتسكين الآلام الحادة التي يشعر بها المريض بعد عملية جراحية كبرى، ولتسكين الألم لدى مرضى السرطان إلا أنه بسبب إساءة استخدامه فقد وضع تحت الرقابة الدولية تحت الجدول رقم (١) للمواد المحظورة حسب اتفاقية الأمم المتحدة.

يستخرج من المورفين مخدر صناعي هو (الهيروين) من خلال عملية تسمى (Acetylation) بإضافة حامض الخليك (CH_3COOH)، ويعتبر الهيروين أكثر الأفيونات خطورة، وأقواها تأثيرا من حيث الإدمان عليها و تتراوح قوته بين أربعة أمثال وعشرة أمثال قوة المورفين.

هناك معامل غير قانونية يتم فيها تحويل المورفين إلى الهيروين بغرض الاتجار والتعاطي وتعرف هذه المعامل بالمختبرات السرية (Clandestine Laboratories) قد تكون ثابتة في أماكن منعزلة، أو في مكان يخصص لها في البيت (كالحمام أو المطبخ)، أو متنقلة داخل مركبة أو شاحنة. ويتوفر في هذه المعامل السرية الحرارة والماء.

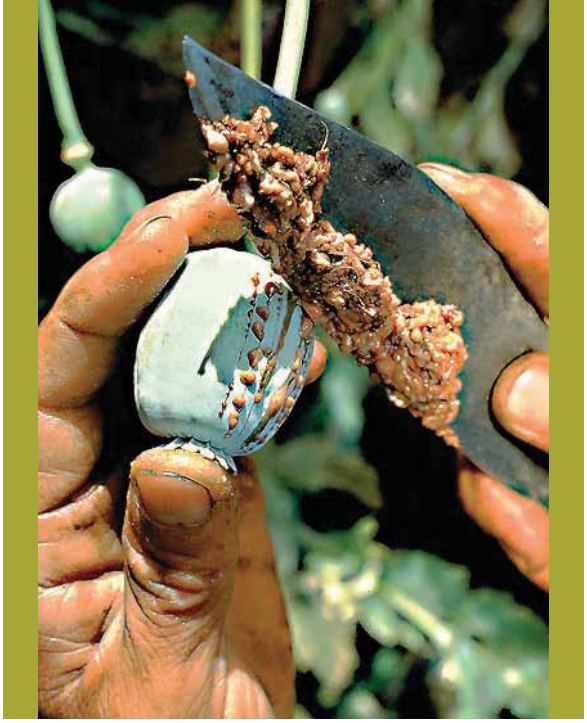

ويتطلب تحويل المورفين إلى الهيروين وجود حامض الخليك (CH_3COOH)، وهذا الحامض لا يخضع إلى أية رقابة، بالإضافة إلى معدات وأدوات زجاجية بسيطة. وتتكون من خلال التصنيع مادة صلبة جافة يطلق عليها (قاعدة الهيروين) ويمكن تحويلها بسهولة إلى مسحوق، ويتفاوت لونه ما بين الرمادي الفاتح والرمادي الغامق أو البني الغامق ويطلق عليه الهيروين رقم (٢). وهناك الهيروين رقم (٣) الذي يكون على شكل حبيبات ذات لون بني فاتح وغامق، ويتميز الهيروين النقي رقم (١) بلونه الأبيض.

في أغلب قضايا الهيروين التي ترد إلى المختبر الجنائي يكون المسحوق بنيا فاتحاً أو غامقاً، وأحياناً رمادياً فاتحاً أو غامقاً فهو غالباً رقم (٢) أو رقم (٣) ويكون

ممزوجاً بمواد إضافية أخرى مثل الكافين والديازيبام والفينوباربيتال والميثورفان والبراسيتامول. وفي مثل هذه القضايا تكون نسبة الهيروين قليلة وقد يفقد شيئاً من خاصيته كمخدر، ولكن إذا كانت المواد المضافة من المواد الخطرة السامة فتكون نسبة الخطورة أكثر بالإضافة إلى خطورة المخدر نفسه.

يعتبر مخدر الهيروين أو ثنائي اسيتيل المورفين (Diacetylmorphine) من أكثر المخدرات المسببة للإدمان والاضطرابات النفسية، ويتحول الهيروين في جسم المتعاطي إلى مخدر المورفين، لذا يتم الكشف عن مخدر المورفين في عينة البول.

يتم تعاطي الهيروين عن طريق الحقن بالإبرة في الوريد. إن فترة نصف الحياة لهذا المخدر قصيرة تتراوح ما بين ٢-٣ ساعات، لذلك يعمد مدمنو الهيروين إلى تجديد الحقنة كل (٢-٣) ساعات. يتم تحويل الهيروين أولاً بعد (٢- ٨) دقائق إلى مركب وسيط هو أحادي استيل المورفين (monoacetylmorphine) ثم إلى المورفين. ويلاحظ في بعض القضايا أن عينات البول التي يتم فحصها تحتوي على أحادي اسيتيل المورفين والموفين معاً.

أما في حالات الوفاة فإنه يتم تحليل عينة الدم لتحديد نسبة تركيز مخدر المورفين ومعرفة سبب الوفاة، هناك بعض الحالات التي يتعاطى فيها الشخص مخدر الهيروين عن طريق الحقنة ويتوفى مباشرة بعد الحقن فيظهر مركب أحادي اسيتيل المورفين أو الهيروين قبل تحولها وخاصة في حالات الجرعة الزائدة.

لقد تفاقمت مشكلة انتشار المخدرات في الآونة الأخيرة حيث بلغ عدد قضايا تعاطي المخدرات الأفيونية ٣١١ قضية عام ٢٠١٠م منها ١٥ قضية وفاة و٣٥٩ قضية عام ٢٠١١م منها ٢١ قضية وفاة وأصبحت تشكل كارثة إنسانية عظيمة في مجتمعنا، لاسيما أن ضحاياها هم من فئة الشباب، الأمر الذي يستوجب مكافحة هذه الآفة بشتى أنواع الطرق والوسائل.

يجب توعية كافة شرائح المجتمع بمخاطر المخدرات من خلال حملات إعلامية تبين الأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات، و إجراء مقابلات مع المدمنين السابقين الذين يرغبون في التحدث عن تجاربهم مع المخدرات في الأجهزة المرئية أو السمعية. كما يتعين على المشرعين و الأجهزة الأمنية وضع التدابير الكفيلة بردع تجار المخدرات بما في ذلك نشر الأحكام القضائية الصادرة بتجريمهم وتنفيذ أحكام الإعدام بحقهم.

بعض النصائح للآباء والأمهات:

راقبوا أولادكم بين حين وآخر، خاصة إذا كانوا في سن البلوغ وأعمارهم تتراوح ما بين ١٤- ١٨ سنة.

تحاوروا مع أولادكم بشكل يومي، وامنحوهم الحب والحنان والوقت الكافي. اتركوا كل شيء واقضوا بعض الوقت معهم لمناقشة أمور مختلفة وليكن موضوع المخدرات من تلك الأمور.

حاولوا أن تختاروا لأولادكم الصحبة الطيبة، فالصحبة السيئة هي أساس المشكلة اسألوا أولادكم عن أصدقائهم لتعرفوا مع من يتعاملون. كن أنت صديق ابنك، وكوني أنت صديقة لولدك ولابنتك.

كن قدوة لولدك. لا تفعل ما لا يليق بك (مثل شرب الخمر والتدخين)، فإذا لم يقلدك الكل فقد يقلدك البعض. لا تتوقع من أولادك أن يفعلوا ما تأمرهم به و ينتهوا عما تنهاهم عنه وأنت على نقيض ذلك.

أكثروا من الدعاء لأولادكم في حضورهم وغيابهم فنحن في زمن صعب. إن الدعاء لن يأخذ الكثير من وقتكم، فقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالدعاء في أكثر من موضع في كتابه العزيز، منها :

﴿ أدعوني أستجب لكم﴾، ﴿واسألوا الله من فضله﴾ و ﴿أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء﴾ صدق الله العظيم.

بعض النصائح للأولاد:

لا تقلدوا تقليدا أعمى، سواء من الأهل أو الأصدقاء واعملوا على اختيار الصحبة الطيبة دائما.

البحث عن المعرفة صفة جيدة، ولكن إذا كانت المسألة تتعلق بالمخدرات فهي مواد معروفة الضرر، ومن الخطر محاولة استكشافها عن طريق التعاطي ومثل هذه التجربة قد تدمرك، انظر حولك تجد المئات بل الآلاف من ضحايا إدمان المخدرات وخاصة مخدر الهيروين.

احذر التدخين فهو السبب الرئيسي لتعاطي المخدرات فأنت قد تبدأ مدخنا عاديا، وبعد الإدمان على التدخين يسهل اندفاعك لتفعل شيئا مختلفا وهنا تجد « صديقا » يقترح عليك وضع الحشيش أو الهيروين داخل السيجارة، وبعد هذه المرحلة من الإدمان تنتقل إلى ما هو أكثر خطورة، وتلجأ إلى استخدام الحقنة، وهكذا تصبح مدمن مخدرات تجد نفسك قد تحولت من إنسان حر إلى أسير للمخدر، لا تملك التحرر من سيطرته، فيقودك إلى عالم البؤس والدمار، حيث عدوى أمراض خطيرة كمرض (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الإبر الملوثة، وتؤدي بالإنسان إلى الهلاك.

اجعل من نفسك شخصية قوية مؤثرة، ولا تكن ضعيفاً تتأثر بالآخرين. قد يحاول رفاق السوء تحديك لكي تجاريهم وقد يصفونك بالخوف أو الجبن، تذكر أن الشجاعة و التحدي الحقيقي أن تتمسك بمبادئك وقيمك الأخلاقية وأن الضعف والجبن يكمنان في تنازلك عن موقفك وأخلاقياتك !

تمسك بحبك لله، فمن كان مع الله كان الله معه ، لقد منحك الله - عز وجل - نعماً كثيرة فخصص جزءاً من وقتك للتأمل في نعمه، لا تترك صلواتك، فهي قناة اتصالك بربك، وهي طريق الوقاية من السوء، ادفع أي فكرة بكل خطوة نحو عالم المخدرات ولا تتبع خطوات الشيطان. تذكر الله سبحانه وتعالى الذي خلقك في أحسن تقويم وأراد لك الصلاح، فمن العيب أن تفسد ما بذره في نفسك من نوازع الخير، لقد منحنا الله العقل لنميز به بين الخطأ والصواب، وجعلنا خلفاء في الأرض لنعمرها لا لندمر أنفسنا. إن لأهلك عليك حقاً، ولوطنك عليك حقاً فكر بأهلك الذين سهروا على تربيتك لتكون ذخرا لهم في الكبر، وفكر في وطنك الذي ينتظر منك أن تصبح مواطناً صالحاً منتجاً في أي مجال تستطيع أن تعمر بلدك من خلاله وقل «بصوت عالٍ : لا للمخدرات، لا للنبتة جميلة الشكل قبيحة الفعل المدمرة للجسم والعقل».

المراجع:

F. P. Smith and J. A. Siegel “Hand Book of Forensic Drugs Analysis” p303 California. USA 2005.

---

* دكتوراه في الكيمياء وفصل المواد النتروكربونية

تفسير جرائم

ذوي الياقات البيضاء في ضوء نظرية الصراع

الدكتور/ حميد بن ناصر الحجري *

يعد عالم الاجتماع الأمريكي أدوين سيذرلاند Sutheland هو أول من أشار إلى جرائم ذوي الياقات البيضاء White Colar Crimes معتبرا أن الجريمة هي: (كل سلوك ضار بالمجتمع) وبالتالي بأنه قد وسّع من نطاق علم الجريمة ليشمل جرائم الموظفين في الدولة أو أشخاصها الاعتباريين أو في القطاع الخاص؛ إذ يتميز سلوكهم الإجرامي بالخداع والدهاء والتستر للحصول - غالبا W - على المال أو المنفعة أو المركز الوظيفي، ليس من أجل تحقيق المصلحة الشخصية فحسب، بل لصالح جهة العمل أحياناً، ويكون ضد المستفيدين من الخدمات المقدمة بناءً على ضغوط ودوافع من الإدارة ذاتها بهدف المنافسة وزيادة الأرباح، وهو ما يحدث غالبًا في المؤسسات والشركات الربحية في القطاع الخاص(Sutheland.1949)، ولا تنحصر جرائم الموظفين في نمط معين وإنما تتنوع أنماط جرائمهم بتنوع الظروف وتوفر الفرص غير المشروعة في البناء الاجتماعي، فتشمل السرقة والاختلاس وإساءة الأمانة والرشوة والاحتيال والتزوير والواسطة أو المحسوبية ..إلخ، حيث بلغ عدد الجرائم المكتشفة في السلطنة خلال العام ٢٠١٠م (٢١٩) جريمة وفق آخر إحصائية في هذا المجال؛ بينما بلغ عدد المتهمين Convicts (٣٣٤) من الذكور البالغين و(١٥) من النساء؛ وقد كان أبرزها جريمة التزويرFraud البالغ عددها(١٩٠) جريمة (وزارة الاقتصاد الوطني،٢٠١١).

وتُعرف جرائم ذوي الياقات البيضاء بالفساد المالي عندما توجه ضد الأموال، وذلك باستخدام سلطة مرتبطة بالوصف الوظيفي كوسيلة لتحقيق المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة عبر القانون أو السلوك الأخلاقي، ومن ثم يكون الفعل الفاسد بمثابة السلوك العادي، سواء أكان رسميًا أو غير رسمي(شتا،٢٠٠٤). وهذا السلوك يؤدي إلى هدر الموارد المالية وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي، وانهيار النظام السياسي للدولة، ولعل من أهم أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي تفشي الفساد في مؤسساته الحكومية، وهو لا يقتصر على دولة دون أخرى أو مجتمع بعينه، إلا أن هناك محطات تمثل مرتع الفساد في أكثر مجتمعات اليوم ألا وهو الجهاز الحكومي، كما أن الفساد لا يعترف بالحدود الزمنية والمكانية، حيث وجد في الماضي كما يوجد في الحاضر، وقد يوجد في المستقبل(آل الشيخ،٢٠٠٧: ٥). ما لم تكن هنالك أنظمة وقوانين وبرامج عصرية مناسبة لمكافحته.

فلقد خلقت سرعة التغير التقني في منظمات الأعمال، تفاوتًا بين المهارات المتاحة والمهارات اللازمة لشغل الدور؛ وذلك نظرًا لحاجة هذه المهارات للتغير بسرعة تعادل السرعة الرقمية لإمكان تحقيق الأداء الجيد الذي تعتمد عليه ترقية الموظف، وصرف المكافآت والحصول على المناصب والمراكز القيادية في العمل، ولمَّا كانت مهارة الأفراد لا تتغير بالسرعة المطلوبة، فإن ذلك أثر على قدرتهم في الأداء حسب توقعات الدور، ومن ثم تفاقم قلق المراكز نتيجة للشعور بالتفاوت الشخصي والاجتماعي، والشعور بعدم الاستقرار نتيجة المطالب الجديدة التي يتطلبها كل تغيير سواء بالنسبة لنوع المهارة أو درجتها المطلوبة أو ضرورة تكيفهم حسب ظروف علاقات العمل الجديدة، وأدخلت الآلية في حياتهم ظروفاً جديدة فنية واجتماعية ونفسية، وكان عليهم أن يتكيفوا معها(الشنواني، ١٩٨٦: ٧٥)، مما دفع ببعضهم إلى الاستعانة بالوسائل غير المشروعة، لتجاوز حالة القلق، وتحقيق تطلعات لا تمكنهم مهاراتهم الحالية من تحقيقهَا. كما أن الإدارة الإلكترونية هي الأخرى أصبح شأنها كالآلة من ذي قبل، إذ فصلت العمَّال عن ناتج عملهم، مما يجعلهم لا يشعرون بفكرة الصالح العام، ويدفعهم هذا الصراع إلى السلوك المنحرف وابتكار أساليبَ وأنماط إجرامية حديثة لتحقيق المصلحة الشخصية، وتبرِّير ذلك نفسيًا بأحقيتهم في هذا الإنتاج الذي يرتبط بعملهم باعتبارهم أصحاب الحق في ناتج عملهم دون غيرهم(شتا، ١٩٩٩).

وقديمًا قال الفيلسوف اليوناني (أفلاطون)،(٤٢٧-٣٤٧) ق. م: (إن كل الأشياء تكون أوفر مقدارًا وأجود نوعًا وأسهل إنتاجًا إذا التزم العامل بما يميل إليه طبعه من الأعمال وأتمه في وقته الخاص، غير متشاغل عنه في ما سواه) موثق في: (الكبيسي، ١٩٩٨: ١٥).

كما أبرزت الهرمية البيروقراطية النظرة الدونية لبعض المرؤوسين في المستويات التنظيمية تجاه رؤسائهم أصحاب السلطات الكبرى الذين يتربعون على قمة الهرم الوظيفي ويقومون بتوزيع السلطة على المستويات الإدارية والمناصب المختلفة؛ فكلما ارتفعت المناصب زادت الصلاحيات والأجور. بينما الخاضعون لسلطة الرؤساء فهم المتلقون للأوامر والمنفذون لها، وسلطاتهم محدودة وأجورهم أقل مقارنة بأجور رؤسائهم في أغلب الأحيان. مما يؤدى إلى انحراف بعض المرؤوسين في ظل نظام يدعو إلى التنافس لتحقيق أكبر قدر من المال أو المكانة الاجتماعية، وتدفعهم هذه الظروف إلى ممارسة مظاهر الانحراف، أو تشكيل تنظيمات غيررسمية للقيام بجرائم منظمة ضد أموال الإدارة والأشخاص، فبدون ذلك لن يستطيعوا تحقيق مصالحهم المرتبطة بالقيم الفردية التي تؤكد عليها ثقافة المجتمع الرأسمالي.

وإضافة إلى النظرة الدونية للمرؤوسين في بيئة العمل، فكذا الناجحون سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين لم يسلموا أيضا من ضغوط سلطة أصحاب القرار المتنفذين لعرقلة المسيرة الإبداعية للمجتهدين من الموظفين، وخاصة المثقفين منهم وأصحاب المؤهلات العليا؛ ويؤكد الدكتور أحمد زويل بأن: «الغرب ليسوا عباقرة. ونحن لسنا أغبياء هم فقط يدعمون الفاشل حتى ينجح، ونحن نحارب الناجح حتى يفشل» وهذا الواقع المرير منتشر في الإدارات العربية وبكثرة؛ خاصة عندما تكون خبرة المرؤوس العملية أطول من خبرة الرئيس ويكون أعلى منه تأهيلا؛ ويؤيد أحد الإعلاميين العمانيين البارزين الرؤية السابقة، بقوله: أن التسلط ومحاربة الناجحين أصبحت موضة جديدة مغلفة بالحقد والكراهية للناجحين في السلطنة ليعلن المجتهد فشله أمام الضغوطات النفسية والسيكولوجية التي تواجهه في بيئة العمل. خاصة من الرؤساء المتسلطين بقراراتهم المحبطة للآمال والجهود.

ومع ذلك فإن الانحراف لا يقتصر على فئة صغار الموظفين فحسب؛ بل إن الواحدة من جرائم كبار المسؤولين تفوق العشرات من جرائم صغار الموظفين؛ ولكنهم يملكون القوة Power التي تتوزع بشكل غير متساوٍ بما يمكنهم من تطبيقها على شكل تشريعات وقوانين؛ خاصة إذا ما تعارضت مع قيمهم ومصالحهم، وفي الوقت نفسه لديهم من القوة ما يمنعهم من تجريم أفعالهم الخارقة للقانون، حتى لو تعارضت مع قيم الموظفين الآخرين، وأولئك الذين يفتقرون للقوة أو الضعاف في بيئة العمل. وهنا نجد العلاقة عكسية فكلما زادت قوة مجموعة ما قلت جرائمهم، وكلما ضعفت مجموعة زادت جرائمها (الوريكات،٢٠٠٨).

وكل ذلك قد يساهم في تحفيز الجريمة بتطويرها، وتنويع أنماطها، وإيقاظ نوازعها لدى البعض، بغض النظر عن صفاتهم ومواقعهم الوظيفية، فضلاً عن سهولة استخدام التقنيات الرقمية في ارتكاب السلوك الإجرامي وإخفاءه.

وعند محاولتنا لمعرفة أثر ضغوط البناء الاجتماعي في بيئة عمل ذوي الياقات البيضاء، تبرز نظرية الصراع Conflict Theory كواحدة من أهم النظريات المفسرة لجرائمهم، وهي التي تمثلت جذورها الفكرية في النظريات الاجتماعية الألمانية المتعددة أمثال(هيجل، وماركس، وزمل، وفيبر) واستندت على نظرية الوصم في ظهورها، أما عن سياقها الاجتماعي، فيرجع إلى فترة الاضطرابات والقلق والتوتر في المجتمع الأمريكي، خلال الفترة من منتصف الستينيات وحتى منتصف السبعينيات، وأثارت فضيحة" ووترجيت" السياسية الشك والسخرية لدى الشعب الأمريكي على الأخلاقيات التي تحكم الإدارة الحكومية الأمريكية (السمري، ٢٠٠٩: ٢٢٦-٢٢٧).

ويعزو بعض أصحاب نظرية الصراع جميع أنواع جرائم ذوي الياقات البيضاء في الولايات المتحدة، للنظام الرأسمالي الذي يقوم عليه الاقتصاد الأمريكي، إلا أن هناك من ينتقد هذه التصورات، ويؤكد على أن انحرافاتهم ليست حكرًا على المجتمعات الرأسمالية، بل توجد أيضًا في الأنظمة الأخرى(الخليفة، ١٩٩٩: ١٥١).

وقد لقيت هذه المدرسة قبولاً لدى الكثير من علماء الجريمة في بلجيكا وفرنسا وألمانيا؛ وفي هولندا طبق عالم الاجتماع (بونجر)(Bonger) النظرية الماركسية لتفسير الجريمة في كتابه (الإجرام والأوضاع الاقتصادية) عام ١٩١٦م، وكشف فيه مثالب النظام الرأسمالي، وتحدث عن المنافسة والأجور والأسعار واستغلال الطبقة العاملة، وأثر ذلك على ظاهرة الجريمة، ورأى أن النظام الرأسمالي يطور الفردية والأنانية بدلًا من الإيثار، ورأى أن الإذلال الذي تمارسه الرأسمالية على الأفراد مهم في تفسير

الجريمة (الوريكات، ٢٠٠٨: ١٧٠). كما وجد علاقات قوية بين الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة، وقال: إن التطور الاقتصادي يصحبهُ تطور في مجال الجريمة، فالتحوّل من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي في القرن التاسع عشر كان مصحوبًا بتحول ملحوظ في ظاهرة الجريمة، إلا أن طابع الجريمة في السابق كان العنف، فأصبح المكر والدهاء (السمري، ٢٠٠٩: ٢٥٧).

وقد فسر (بونجر) الارتباط الوثيق بين السلوك الإجرامي والنظام الرأسمالي بقوله: (إن الإنسان منذ طفولته يكتسب غرائز اجتماعية غيرية، فإذا صادف عبر سنوات حياته ظروفاً ملائمة ازدادت هذه الغرائز رسوخاً في نفسه وضعفت لديه الغرائز الفردية، أما إذا اعترضته على العكس من ذلك ظروف غير ملائمة اهتزت لديه الغرائز الاجتماعية، وازدادت قوة غرائز الأنانية التي تدفع به إلى الجريمة، ويقرر (بونجر) أن من أهم العوامل التي تخلق الظروف غير الملائمة النظام الرأسمالي وما يوجده من فوارق اجتماعية تولّد الأحقاد لدى الطبقة العاملة نحو طبقة أصحاب رؤوس الأموال، مما يدفع بعض أفرادها إلى ارتكاب الجريمة) (عبدالستار، ١٩٨٥: ٥٨).

أما العالم الهولندي (وليم بونز) فيرى أن النظام الرأسمالي نظام فاسد بل نظام إجرامي على حد تعبيره، وقد حاول إثبات أن هذا النظام بما يصاحبهُ من منافسة فردية غير متكافأة وصراع طبقي وفقر واستغلال، جميعها مسؤولة عن جرائم الاعتداء على المال والممتلكات، كما أنه مسؤول عن الجرائم الأخرى غير المادية بما يثيره ويخلقه في نفوس الناس من شعور خلقي مبدأه الأنانية والحقد والطبقية، وهذا كله من شأنه أن يدفع إلى السلوك الإجرامي في صوره وأشكاله المختلفة. موثق في (هارون، ٢٠٠٩: ١٤٧).

وتشير نظرية الصراع عند ماركس (Marx، ١٨٥٩) في بعض جوانبها إلى استغلال العمَّال في المجتمعات الرأسمالية وما يصاحبه من فقر وبؤس، يؤدي إلى الانحراف والفساد كرد فعل لهذه الظروف، بينما تركز في جوانبها الأخرى على أن نظم العدالة الاجتماعية في المجتمعات الرأسمالية مُوجه لحماية مصالح الملاّك وأصحاب رؤوس الأموال (شتا، ١٩٩٩: ٥٠). فالمجتمع المتنافس على النحو الرأسمالي لا يحمي ولا يشبع حاجات الناس إلا لمن يملك المال، وبقدر ما يملك من مال يملك المكانة الاجتماعية والسلطة، بل يملك الإشباع والأمن. فجرائم الكسب غير المشروع جميعها جرائم تصاحب المجتمعات ذات الأنظمة المتنافسة التي لا تقوم على مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص (رشوان، ٢٠١٠: ٦٤).

وتنطبق الرؤية السابقة على التنظيمات البيروقراطية في الوحدات الحكومية، وتشير إلى مايحدث في المجتمع الطبقي في هياكلها التنظيمية، والتي تتكون من المديريات والدوائر والأقسام المختلفة لتشكّل تنظيماً إدارياً هرمياً، ينقسم إلى ثلاثة مستويات إدارية، وهي: الإدارة العليا، والإدارة الوسطى، والإدارة التنفيذية، وتتدرج السلطة فيها من الأعلى إلى الأسفل، بحيث يشرف كل مستوى إداري على عدد من المستويات الأدنى (القريوتي، ٢٠٠٠).

ولقد تنبَّه الكثير من القادة الإداريين المتميزين لهذا الأمر، ومنهم «جاك ويلش» (Jack Welch) الرئيس التنفيذي السابق لشركة (جنرال إلكتريك) (GE) عند محاولته رفع مستوى الشركة من عملاق مترهل من طراز الاقتصاد القديم إلى شركة جديدة ديناميكية مشهورة في الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل فلسفته القيادية التي تقوم على مكافأة المديرين الذين يَسعون إلى خلق جو اجتماعي يتسم بالشفافية والتفاهم والتعلم وتطبيقَ ما يتعلمونه.. لذا حَرِيٌّ بالوحدات والمؤسسات الحكومية أن تتبع نصيحة (ويلش) حول كيفية تعزيز بيئة عمل منفتحة تشجع الموظفين على التعبير عن آرائهم، مما يزيل الحواجز بينهم وبين مديرهم (Slater، ٢٠٠٥: ٣٢).

وفي الواقع هناك الكثير من المؤسسات والشركات والجهات الحكومية، التي تساهم في جعل الموظفين يفكرون في جرائم الرشوة والسرقة والتزوير ونحو ذلك. إما لانخفاض الأجور والمكافآت في تلك الدوائر فتشكل ضغوط مالية على العاملين، أو لتسيب في أموالها فتتيح الفرصة ويطمع الطامعون، أو لمحاباة من مديري هذه الدوائر لموظفين بعينهم دون آخرين، فيولد أحقاد وكراهية، أو لمثل هذه الأسباب مجتمعة.

وتعتمد الوقاية من الجريمة في ضوء هذه الرؤية على نفي الاغتراب الوظيفي بإعادة تنظيم جداول الرواتب وأجور الموظفين، بما يتناسب مع الجهد البدني

والذهني اللازم لأداء العمل المطلوب ويتفق مع القيم النبيلة كالقيادة وإتقان العمل والإبداع؛ وبما يحقق لهم الشعور بالعدالة والمساواة واحترام الذات عبر تطبيق قوانين العمل على الجميع، وذلك لمواجهة نزعات الأنانية، وميول الإكثار الفردي على حساب جهد الموظفين وترقياتهم، في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، وعلاقات الإنتاج التي تعين الأوضاع الطبقية في المجتمع.

ويرى (شتا،١٩٩٩: ٩٤) أنهُ بالرغم من مساعدة هذه الرؤية في تفسير بعض جوانب الظاهرة محل البحث وعواملها، إلا أنَّها لا تكفي مطلقًا لتفسير كافة جوانبها، إذ أن جرائم الموظفين على علاقة وظيفية بالتغير الاجتماعي، وهي نتيجة لصور عديدة من التفاوت والخلل في النظام الذي يصبح عرضه للنقد والرفض من بعض الموظفين الذين يتخذون من مظاهر الفساد المتفشية فيه سنداً وتبريراً لهم في رفضه، بعد ما أصبح النظام غير قادر على القضاء على صور الفساد، ومن ثم ينهار النظام بأكمله ليحل محلهُ بديل آخر يرفض قيم الحرية ومصالح البرجوازية، ويعطي الأولوية لقيم العدالة الاجتماعية ومصلحة الطبقة العاملة، في حين أن مؤيدي النظام القائم قد يسارعون للحفاظ على وجوده واستمراره بالتصرف الموضوعي لحل الصراع، وإنهاء حالات التوتر التي يعاني منها النظام، مستعينين في ذلك ببعض الإجراءات الرسمية والقانونية، والتي تعمل على وقف هذا الصراع، إلا أن هذه الوسائل قد تفشل في حسم الصراع في بعض المجالات، ومن ثم يستمر الفساد خاصة إذا كانت الوسائل المستحدثة للإصلاح مشكوك في أخلاقياتها.

ويؤكد ذلك رؤية «ماركس» للبيروقراطية على أنها وسيلة الدولة لتنفيذ استغلال الطبقة الحاكمة للطبقات المسحوقة وخصوصاً البولوتاريا، أي أنها أداة لامتصاص الصراع الطبقي(السمري، ٢٠٠٩: ٢٦٧)، متأثرًا في ذلك بفلسفة «هيجل» الذي يرى أنها قمة العقلانية وضرورية لاستمرارية المجتمع الطبقي. بينما يرى «ماركس»: أنها تمثل أيدلوجية وعقلانية الطبقة الحاكمة، وتؤدي إلى التقسيم المخل واللاعقلاني للعمل، فتعزل الإنسان وتفصله عن عمله، بتركيزها على نظام التخصص والتوزيع الهرمي للسلطة والمسؤولية باعتمادها على قنوات الاتصال الرسمية ومقاومتها للتغيير وعدم المرونة، وهي بذلك تساعد على استمرار النظام الرأسمالي. وهو ما أكده عالم الاجتماع (ماكس فيبر) Weber عند تعرضه لعيوب البيروقراطية، ومنها تجريد الإنسان من إنسانيته والسرِّية وإخفاء المعلومات ووضع الجمهور في الظلام، ضمن إستراتيجية مواجهة أجهزة الرقابة الاجتماعية في المجتمع، مما يمكِّن البيروقراطيين من الإساءة للسلطات الممنوحة لهم واستبدال الأهداف الرسمية التي وظفوا من أجل تحقيقها، بأهداف خاصة بهم. أما (روبرت ميشيلز) Robert Michels فيبيِّن بأن كثيرًا من التنظيمات القائمة من أجل خدمة أعضائها، ما تلبث أن تصبح سلاحًا بيد الإدارات القائمة على قمتها لتحقيق المصالح الخاصة بها، والتي لا علاقة لها بالأهداف التي أنشئت من أجلها (القريوتي، ٢٠٠٠: ٣٢٤).

وفي الختام، نؤكد بأن نظرية الصراع لا تفسر سوى جانبا أو جوانب محدودة من الجوانب المتعددة لجرائم ذوي الياقات البيضاء.

المراجع:

- آل الشيخ، خالد بن عبدالرحمن(٢٠٠٧)، الفساد الإداري: أنماطه، وأسبابه، وسبل مكافحته (نحو بناء نموذج تنظيمي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- الخليفة، عبدالله حسين(١٩٩٩)، البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة، ط١، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- رشوان، حسين عبدالحميد(٢٠١٠)، المشكلات الاجتماعية، دراسة في علم الاجتماع التطبيقي، ط١، سلسلة كتب علم الاجتماع(٧٤)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- شتا، السيد علي(١٩٩٩)، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، ط١، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.
- شتا، السيد علي(٢٠٠٤)، المختلسون من المال العام، ط١، المكتبة المصرية، الاسكندرية، مصر.
- الشنواني، صلاح(١٩٨٦)، التطورات التكنولوجية والإدارة الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- عبدالستار، فوزية(١٩٨٥)، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، ط٥، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- القريوتي، محمد قاسم(٢٠٠٠)، نظرية المنظمة والتنظيم، ط١، دار وائل، عمان، الأردن.
- الكبيسي، عامر(١٩٩٨)، التنظيم الإداري الحكومي بين التقليد والمعاصرة: الفكر التنظيمي، ط١، دار الشرق، الدوحة، قطر.
- السمري، عدلي محمود (٢٠٠٩)، علم الاجتماع الجنائي، ط١، دار المسيرة، عمّان، الأردن.
- الوريكات، عايد عواد (٢٠٠٨)، نظريات علم الجريمة، ط٢، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- وزارة الاقتصاد الوطني(٢٠١١)، الكتاب الإحصائي السنوي، البيانات الاقتصادية والاجتماعية بتاريخ٢٠١١/١١/٣٠م، سلطنة عمان، مسقط،ع٣٩.
- Sutherland. Edwin H (1949). White Collar Crime. NewYork: Dryden press.
- Slater. Robert(2005). Jack Welch and The GE Way. Agora Communications info@agoracom.net.

* دكتوراه في علم الجريمة
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

الحوادث المرورية .. شفافية الطرح وواقعية المعالجة

الرائد / خميس بن علي البطاشي

الإدارة العامة للمرور

كلنا على علم بما ينتج عن الحوادث المرورية من وفيات وإصابات وما تخلفه من آثار إقتصادية وإجتماعية وصحية كبيرة على الفرد والمجتمع، ولعل لايخلو عدد من اعداد الصحف اليومية أو وسيلة إعلامية إلا وتتطرق بشكل أو بآخر لهذه المشكلة، سواء كان في شكل إحصاءات لأعداد تلك الحوادث المرورية وماينتج عنها من وفيات وإصابات، أو خبر لحادث مروري جسيم، أو مقال أو تحقيق صحفي يتطرق لموضوع الحوادث المرورية، أو دراما إذاعية أو تلفزيونية تناقش هذه المشكلة، فنستطيع بالتالي أن نقول بأن الحوادث المرورية هي موضوع الساعة الذي يتداوله الجميع.

ولعل في رأيي أن ما خلق هذا النوع من كثرة تداول لموضوع الحوادث المرورية هو تلك الشفافية التي تتبناها شرطة عمان السلطانية في الإعلان عن عدد الحوادث المرورية وعدد ما ينتج عنها من وفيات وإصابات، ووضع المواطن والمقيم في وضع الصورة الحقيقية لهذه المشكلة حتى يساهم الجميع في إيجاد الآليات الصحيحة للحد من حوادث المرور، في حين نرى أن هناك دولاً لاتفصح عن الأعداد الحقيقية لتلك الحوادث وأعداد الوفيات والإصابات لإعتبارات كثيرة.

لعل من أهمها مايتعلق بتجميل صورة تلك البلد لدى الرأي العام المحلي والعالمي ولدى المؤسسات المحلية والعالمية المعنية بموضوع السلامة المرورية، ولعل من أهم المعايير التي تسعى بعض الدول لتخفيضها أو إعطاء صورة غير حقيقية عنها هو طريقة إحتساب الوفيات التي تنتج عن الحوادث المرورية، فهناك بلدان تحتسب الوفاة بأنها ناتجة عن حادث مروري إذا توفي الشخص أثناء الحادث مباشرة، بينما هناك بلدان أخرى تحتسبها كوفاة حادث مروري إذا توفي الشخص بعد ٢٤ ساعة أو أسبوع أو شهر، أما هنا في السلطنة فليس هناك حد أقصى للفترة الزمنية لإحتساب الوفاة نتيجة حادث مروري ، فإذا توفي الشخص بعد الحادث بغض النظر عن المدة التي قضاها في المستشفى طالما أن الوفاة بسبب مضاعفات الإصابة فأنه يصنف إحصائياً كوفاة بسبب حادث مروري.

وعلى هذا الأساس نبعت واقعية المعالجة لمشكلة الحوادث المرورية، حيث بذلت السلطنة جهوداً كبيرة في مجال تعزيز السلامة المرورية والحد من حوادث المرور وأعتبر موضوع السلامة المرورية قضية وهماً وطنياً يتوجب علينا جميعاً معالجته كون أن هذه المشكلة تمس أغلى مكون من مكونات المجتمع ألا وهو الإنسان.

ولعل حديث مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه عن الحوادث المرورية في عام ٢٠٠٩م بسيح المكارم في ولاية صحار يبين لنا مدى إهتمام حكومتنا الرشيدة لعلاج هذه المعضلة وجعلها في سلم أولوياتها وإهتمامها.

تبذل الجهات الحكومية المعنية جهوداً حثيثة لتعزيز السلامة المرورية مثل تكثيف الرقابة والضبط المروري، ونشر الوعي المروري لجميع شرائح وفئات المجتمع، وإنشاء أنظمة لفحص المركبات آلياً للتأكد من سلامتها ومتانتها كون أن عيوب المركبة أحد مسببات الحوادث المرورية، ونشر خدمات الإسعاف لأغلب محافظات السلطنة، وتبنى مشاريع لطرق عديدة بمواصفات ومعايير عالية، وتدريس مفردات السلامة المرورية لأبنائنا طلبة المدارس لخلق جيل مروري واع بأهمية التقيد بأنظمة وقواعد المرور، وغيرها من الجهود التي لايتسع المجال هنا لذكرها، كما لاننسى دور المجتمع في التصدي لهذه المشكلة من خلال تبني بعض أفراده لحملات توعوية ساهمت إلى حد كبير في الحد من حوادث المرور.

(من أرشيف البحث الجنائي الفني)

القاتل نفّذ في نفسه القصاص

إستشاري/ بنداري بن أحمد البنداري*

نداء ورجاء للآباء وللأمهات .... إنتبهوا وحافظوا على أولادكم من الذئاب البشرية التي إنعدمت ضمائرها وخاصة من بعض العمالة الوافدة البعيدة عن أسرهم فترات طويلة تمتد أقلها لعامين وأصبحت هذه العمالة شر مستطار لمن لا يحافظ ويرعى أبناءه وبناته.. في بعض القضايا الجنائية قد توجد بينها صلة مما تثار حولها الشكوك ولذا يكون على ضابط البحث الجنائي بالإضافة الى تحرياته وتحقيقه أن يستعين بالخبرة الفنية لإثبات أو نفي هذه الصلة حتى يبنى التحقيق منذ البداية على أسس علمية سليمة توفر الجهود الشرطية والقضائية في مثل هذه الحالات..... نعرض بإختصار لنموذج من هذه القضايا لنرى معا كيف أمكن من المعاينة والتقييم الفني لمسرح الجريمة من إظهار الحقيقة ... إخطار بالعثور على جثة فتاة في حظيرة ماشية، وإنتقلنا لإجراء المعاينة الفنية وقد تبين أن الجثة ترقد على الظهر بأرض مبنى يستخدم كحظيرة لإواء وتربية الماشية إلا أنها خالية من الماشية وأرضيتها نظيفة وعلى مقربة من الجثة بعض الشموع وأعواد البخور وأعقاب سجائر ولوحظ إنطباع آثار لأقدام محتزية تتجه الى الحظيرة (موضع الجثة) ومنها للخارج الى طريق فرعي بين المساكن ثم تلاشت وإنطمست مع تردد البعض على المكان، هذا وقد لوحظ وجود سكين متوسط الحجم نصله منغرس بأرض الحظيرة ويعلو المقبض تلوثات دموية .

Zamzam Alrahbi

وبعد تصوير مكان الحادث والجثة بموضعها وبحالتها ورفع الآثار المادية والعينات من مكان الحادث بصفة عامة وحول الجثة بصفة خاصة بعد ما إجراء ما سبق بدأنا بمعاينة الجثة ـ (في حالات معاينة مسرح جريمة وفاه أيا كان سببها وأسلوب تنفيذها، إذا تأكد لضابط المسرح وفاة المجني عليه / عليها فعليه أن يوسع دائرة معاينته خارجيا وداخليا ويرجئ معاينة الجثة الى ما بعد إجراء معاينته الفنية لمكان الحادث ورفع الآثار والعينات حتى لا تنطمس الآثار بفعل المترددين على مسرح الجريمة أو بفعل العوامل الجوية) ـ بمعاينة الجثة تبين أنها لفتاة صغيرة في المرحلة الثانية من العمر ترتدي فستان وبنطلون وملتف بإحكام حول الرقبة (إشارب) وبالرقبة من الأمام ذبح عميق وتنساب الدماء بغزارة وبتجلط من موضع الذبح الى الجانب الأيمن من الرقبة والوجه ولم نلاحظ وجود آية مظاهر للمقاومة سواء بيدي المجني عليها أو بملابسها، وقد قام الطبيب الشرعي بالفحص الظاهري للجثة وطلب نقلها الي إدارة الطب الشرعي لإستكمال الفحوص الطبية الشرعية .

أثناء المعاينة الفنية أخطرنا ضابط البحث الجنائي أن التحريات السريعة توصلت الى معرفة شخصية الفتاة القتيلة ومكان سكنها وأسرتها وذكر أن بعض الشهود أفادوا أنهم سبق مشاهدتها أكثر من مرة تتحدث مع (المدعو/س) الذي يعمل سائق لدى إحدى الأسر المقيمة بمنزل بالقرب من سكن المجني عليها، وأضاف ضابط البحث الجنائي أنه إتجه الى سكن العامل لمناقشته عما لديه من معلومات عن الفتاة القتيلة وقام بطرق باب سكنة (المنفصل جزئيا عن بقية منزل مخدومه) فلم يتلق أي رد !! ولذا تساوره الشكوك في تغيبه خاصة بعد سؤال مخدومه الذي أكد له أنه لم يشاهده منذ اليوم السابق وذلك على غير عادته .

وقد طلب ضابط المباحث الجنائية الإنتقال الى سكن العامل لمعاينتة فنيا وذلك بعد حصوله على إذن من النيابة العامة .

بعد الإنتهاء من معاينة مسرح جريمة قتل الفتاة ورفع الآثار المادية المتخلفة بمكان الحادث توجهنا الى سكن العامل المتغيب وبإجراء المعاينة الفنية إتضح الآتي:

المنزل مشيد من طابق واحد يحده بالجانب الشمالي والجنوبي والشرقي سور من الطابوق بإرتفاع مترين ويفتح بالجانب الشرقي من السور باب من الحديد يؤدي الى حديقة ثم الى الباب الرئيسي للمنزل والمكون من الخشب ولم نلاحظ على الأسوار والأبواب والحديقة أي آثار مادية تفيد الفحوص الفنية في القضية، بالجانب الغربي من المنزل يوجد سكن العامل المختفي باب السكن من الخشب يحكم غلقه من الخارج بمزلاج (ترباس) معدني عرضي يثبت به قفل لم نجده بموضعه ولم نلاحظ علي الباب من الخارج أي مظاهر للعنف .

ارشدنا صاحب المنزل الى الجانب الخلفي لسكن العامل والمقتطع أصلا من مخزن المنزل وذلك بحاجز خشبي غير كامل للسقف، بمعاينتة من الخارج لم نلاحظ عليه أي مظاهر للتسلق أو للعنف وقد تم تصويره ثم معاينته بمعرفة خبير البصمات لرفع ما قد يوجد منطبع علية من بصمات وبالصعود الى الحافة العلوية للحاجز الخشبي (بإستخدام سلم معدني) وبإستطلاع سكن العامل من الداخل لاحظت أن باب السكن مغلق من الداخل بمزلاج (ترباس) معدني عرضي كما لاحظنا وجود جثة لرجل معلقة من الرقبة بحبل مثبت طرفه بحلقة حديد مثبتة بسقف الحجرة خاصة

بمروحة السقف ولم نلاحظ اسفل الجثة أى أشياء مرتفعة (مقعد .. طاولة خشبية .. سلم معدني أو خشبي ...) يكون قد إستخدمها صاحب الجثة للوصول الى الحلقة الحديد لتثبيت الحبل، (تم تصوير الجثة بحالتها والباب من الداخل وجوانب من الحجرة وذلك من خارج الحاجز الخشبي قبل الدخول الى السكن) وهنا ثارت الشكوك في وفاة العامل بعد وجوده متوفيا (معلقا من رقبته بحبل) وثبوت علاقته بالمجني عليها ..... هل يوجد إرتباط بين جريمة قتل الفتاة وبين وفاة العامل؟؟ وكيف أمكن للعامل أن يصل الى سقف الحجرة ليثبت الحبل بحلقة مروحة السقف ؟ وخاصة أننا لم نلاحظ وجود أية أشياء مرتفعة اسفل الجثة للوصول الى حلقة السقف ..هل الوفاة إنتقامية من أهلية المجني عليها أو من أهل المنطقة وخاصة أنه غريب عن الدولة....؟ أم أن الوفاة مجرد حالة إنتحار ؟ ولكن كيف وصل الى سقف الحجرة لتثبيت الحبل ...؟ نرى هنا شبهة الإرتباط بين القضيتين (قتل الفتاة ـ ووفاة العامل) وخاصة بعد أن أثبتت التحريات بوجود علاقة بين الفتاة القتيلة والعامل المتوفى، وهنا تأتي أهمية المعاينة الفنية والتقييم الفني للحادث لمعرفة حقيقتة من خلال فحص الآثار المتخلفة عنه .

تمكنا من الدخول الى سكن العامل من خلال إحداث موضع جانبي بالحاجزالخشبي مع التحفظ وإتخاذ الإحتياطات الكاملة لعدم تغيير أوطمس أي أثار مادية قد تفيد في المعاينة الفنية والتحقيق .

بإجراء المعاينة الفنية لسكن العامل تبين أنه يتكون من حجرة نوم ملحق بها حمام داخلي، وللسكن باب خشبي يحكم غلقه من الداخل بمزلاج (ترباس) معدني وجد في حالة غلق ولم نلاحظ عليه أي مظاهر للعنف، وبجوار الباب من الداخل نعال (شبشب من الربر) البلاستك ولوحظ بثناياه من اسفل تلوثات دموية طفيفة ومن أعلا (طرطشة دموية طفيفة) وعلى سراحة بالقرب من الجثة المعلقة من رقبتها تبين وجود (ألبوم) للصور يحتوي على عديد من الصور لوحظ أنه مفتوح على صورة تجمع ما بين المجني عليها والعامل المعلق من رقبته وعلى مقربة من (الألبوم) علبة صغيرة من البلاستك تحتوي على فيلم سبق تحميضه ولوحظ أن مقدمة الجثة تتجة ناحية مرآة السراحة (وألبوم) الصور مفتوح على صورة تجمع ما بين الفتاة المقتولة والعامل المتوفى وكأنه يودع نفسه وإياها الوداع الأخير.

بحمام السكن تبين وجود إناء من البلاستك يحتوي على مياة مذاب بها صابون غسيل ومنغمس بها ملابس تبين أنها عبارة عن قميص (تي شيرت) أزرق اللون وبنطلون (جينز) أزرق وفانلة داخلية وهاف، وقد لوحظ وجود بعض بقع وتلوثات داكنة وباهتة عالقة بالقميص والبنطلون من الأمام (تم التحفظ على الملابس وعينة من المياة لإجراء الفحوص البيولوجية.....)، المتوفي نحيف الجسم طوله ١٧٠ سم والمسافة ما بين القدمين وأرض الحجرة ٢٠ سم والمسافة بين حلقة المروحة المثبت بها الحبل المعلق به المتوفى وأرض الحجرة ٣٣٠ سم وطول الحبل المعلق به الجثة ١٣٠ سم (المسافة ما بين العقدة بالرقبة والطرف المثبت بحلقة السقف ١٣٠ سم) يرتدي المتوفى قميص أصفر (تي شيرت) وبنطلون بني وعاري القدمين ولم نلاحظ على الملابس آية مظاهر للتمزق أو للشدة والعنف، وتبين أنه ملتف حول الرقبة حبل من الألياف الصناعية ذو لون أصفر وعقدة الحبل بالجانب الأيمن الخلفي للرقبة والطرف الآخر من الحبل مثبت بحلقة معدنية خاصة بمروحة السقف .

لم نلاحظ بالحجرة بصفة عامة وخاصة اسفل قدمي المتوفى أي أشياء متنقلة مرتفعة (مقعد .. سلم.. طاولة خشبية ....) يمكن أن يكون العامل المتوفى قد إستخدمها للوصول الى حلقة السقف لتثبيت طرف الحبل كالمعتاد في جرائم الإنتحار بالتعليق .

ولذا ثارت الشكوك في وفاة هذا العامل وخاصة مع الظروف المحاطة بقتل الفتاة والعلاقة بين القتيلة والعامل المتوفى ودوافع الإنتقام من القاتل (خاصة بعد العثور على الملابس المنغمسة بالمياه والنعال العالق به تلوسات وبقع دموية طفيفة) هنا تظهر أهمية المعاينة الفنية المتأنية المبنية على الخبرة الطويلة لإظهار حقيقة الحادث والذي على اساس هذا التقييم سيكون التصرف في القضية إما الإستمرار في التحقيق لمعرفة من قتل العامل المتهم وبالتالي إتخاذ إجراءات شرطية وقضائية من الضبط والتفتيش والحجز لأشخاص مشتبه فيهم ، أو أن القضية حالة إنتحار وفي هذه الحالة يجب إثبات عناصرها وطريقة تنفيذها (والدافع على إذهاق الروح) ومن ثم توجيه الإتهام ضد المنتحر وحفظ القضية لوفاته .

وكان السؤال المهم كيف تم تثبيت طرف الحبل

بحلقة السقف رغم عدم وجود أي اشياء مرتفعة متنقلة (سلم .. مقعد ..طاولة خشبية أو معدنية ....) يمكن إستخدامها للتوصل لتثبيت الحبل بحلقة المروحة بسقف الحجرة.

بالمعاينة الفنية الدقيقة للحاجز الخشبي بجهتيه (الجهة الخاصة بحجرة النوم والجهة الأخرى الخاصة بالحمام الملحق بالحجرة) لاحظنا آثار لإحتكاكات طفيفة جدا بحواف العوارض الخشبية المدعمة للحاجز وذلك بالجهة المواجهة للحمام وتنتهي هذه الإحتكاكات الطفيفة الى حافة الحاجز الواقعة تقريبا أسفل حلقة السقف بمعنى أن الذي قام بتثبيت طرف الحبل بحلقة السقف قد إستخدم العوارض الخشبية للحاجز كسلم للوصول الي حلقة السقف وقد لوحظ أن الحاجز وعوارضه من الأخشاب الرديئة وأنه مستخدم كمجرد ساتر (أجرى خبير البصمات فحص الحاجز الخشبي ومروحة السقف لرفع ما قد يوجد عليهم من آثار بصمات).

بفحص قدمي المتوفى لوحظ وجود آثار لإحتكاكات طفيفة بمقدمة أصابع القدمين وعالق بالإبهامين أتربة وألياف دقيقة من الخشب.

هنا تقريبا تم تكوين راي فني عن طريقة تثبيت الحبل، وهذا من الممكن أن يقوم به أي شخص غير المتوفى ثم يقوم بتعليق المتوفى من رقبته بمساعدة آخرين !!! وهذا وارد وقد رأينا ذلك في حالات كثيرة صورت أنها إنتحار ثم اثبتت المعاينة الفنية خلاف ذلك.

وإذا كان العامل هو الذي أحكم تثبيت طرف الحبل بالحلقة المعدنية فكيف أسقط نفسه من علو بعد أن أحكم ربط طرف الحبل حول رقبته ؟ .... وخاصة كما ذكرنا سابقا أنه لايوجد أسفل الجثة أو بالقرب منها أشياء متنقلة مرتفعة يمكن إستخدامها في تثبيت الحبل بالحلقة المعدنية ولم تكن بالقرب من الجثة إلا السراحة (التي وجدنا عليها ألبوم الصور والفيلم) والتي تبين أنها تتكون من جزئين متصلين الجزء العلوي مرآة والسفلي أدراج خشبية (وترتفع حافة هذا الجزء عن أرض الحجرة بمسافة ٨٠ سم) وقد لاحظنا على حافة خشب السراحة في منتصف الجزء الذي يعلو الأدراج اثار متربة طفيفة جدا تبين بعد فحصها جيدا أنها أجزاء لطبعة مقدمة أصابع قدم عاري (فحصت بمعرفة خبير البصمات وقد تم رفعها بالتصوير المباشر).

ويشير إنطباع أثار اصابع القدم الى أنه من الممكن أن يكون الشخص بعد أن لف طرف الحبل حول عنقه بإحكام قد صعد على حافة السراحة ثم اسقط نفسه فجأة.

بعد إجراء المعاينة الفنية لمكان الحادث وبعد إجراء الفحوص الفنية والإطلاع على تقارير الأقسام الفنية للأدلة والمختبر الجنائي وتقرير الطبيب الشرعي أمكن تكوين راي فني أنه لا يوجد شبهه جنائية في وفاة العامل وأن كل الدلائل تشير الى أنه لا يوجد ما يمنع أن يكون إنتحارا، ويؤيد ذلك الاتي :

١. لا يوجد آثار مادية تشير الى قيام شخص ما بغلق باب سكن العامل من الداخل ثم مغادرة المكان بتسلق الجدار الخشبي الفاصل للخروج الى الجزء الآخر من المنزل.
٢. لا يوجد أي مظاهر عنف على جسم وملابس المتوفى.
٣. لا يوجد مظاهر للعبث أو للعنف بمحتويات سكن المتوفى.
٤. وجود آثار إحتكاكات على العوارض الخشبية للجدار الخشبي من جهة الحمام الى قمتهتشير الى إمكانية إستخدامه كسلم للوصول الى حلقة التثبيت بالسقف، وكما ذكرنا أن الحاجزوعوارضه الخشبية من النوع الرديئ بحيث يتحمل تسلق شخص نحيف الجسم (مثل العامل المتوفى)
٥. وجود آثار أتربة وألياف خشبية طفيفة عالقة بمقدمة أصابع قدمى المتوفى.
٦. وجود السراحة على مقربة من الجثة وعلى حافة الجزء العلوي للأدراج آثار طفيفة لطبعة مقدمة أصابع قدم عاري تشير الى إمكانية أن يكون المتوفى قد إستخدمها للإنزلاق المفاجئ بعد تثبيت طرف الحبل حول رقبته.
٧. لم نلاحظ حول رقبة المتوفى (بعد تنزيل الجثة) أي مظاهر خارجية للعنف فيما عدا موضع إلتفاف الحبل وموضع العقدة بالجانب الخلفي الأيمن للرقبة متخذا شكل حرف V.

• ورد بتقرير الطبيب الشرعي بعد تشريح جثة الفتاه أن سبب الوفاة إسفكسيا الخنق الناتج عن لف

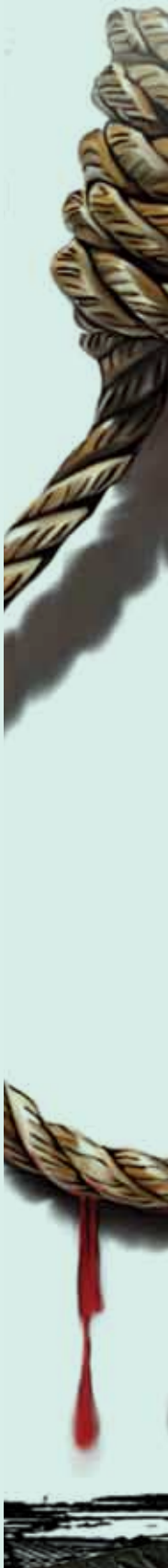

(الإيشارب) حول الرقبة والذبح العميق بالرقبة ولم يثبت من التشريح وجود أي مظاهر للمقاومة.

كما ورد بتقرير منفصل للطب الشرعي أن وفاة العامل سببها إسفكسيا الخنق الناتج عن لف الحبل حول الرقبة والسقوط المفاجئ من علو ولا يوجد بالجثة أي مظاهر للعنف داخليا أو خارجيا .

- ورد بتقرير الفحوص الكيميائية خلو عينات الدماء والبول للعامل المتوفى من أي آثار لمواد كحولية أو مواد مخدرة أو سامة (تكون قد اعاقته عن المقاومة).
- ورد بتقرير الفحوص البيولوجية (أبحاث الـ DNA) أن التلوثات الدموية الطفيفة العالقة بثنايا النعال من اسفل وأعلا (المعثور عليه بجوار باب السكن من الداخل) والتلوثات الدموية للسكين ومقبضها (المعثور عليها منغرسة بأرض الحظيرة)، لدماء بشرية تنتمي الى نفس دماء المجني عليها .
- ورد بتقرير فحوص آثار الآلات أن آثار الأقدام المحتزية المرفوعة من مكان حادث قتل الفتاة تتوافق مع طبعات من النعال المعثورعليه بجوار باب سكن العامل المتوفى من الداخل .
- ورد بتقرير خبير البصمات أن آثار البصمات المدممة المرفوعة من مقبض السكين (رفعت بالتصوير المباشر) والمعثور عليها منغرسة بأرض الحظيرة بالقرب من جثة الفتاه، والآثار المرفوعة من الحاجز الخشبي وريش المروحة تتطابق مع بصمات أصابع يدي المتوفى، كما أن البصمات المرفوعة من حافة خشب السراحة تتوافق مع بصمات اصابع القدم اليمنى للمتوفى .

تم إبلاغ ضابط البحث الجنائي بنتيجة المعاينة والتقييم الفني لمسرحي الجريمة وبالرأي الفني المستند والمدعم بنتائج الفحوص والتحاليل المخبرية وفحوص الطب الشرعي وهي أن وفاة العامل حالة إنتحارية ولا يوجد أي شبهة جنائية خارجية في وفاته، وبذلك تم توفير الجهود والوقت في ضبط وتفتيش وحجز لأشخاص يشتبه أن يكون لهم صلة بالحادث .

وقد إتضح من التحقيقات والتحريات والمذكرات التي دونتها القتيلة بكراسة مدرستها (والتي وجدت ضمن كتبها وكراساتها الدراسية بحجرتها بمنزل اسرتها)أن بطل هذه القضية المأسوية هذا العامل العاشق الولهان الذي إستغل طفولة وبراءة هذه الفتاه والمأساة الإسرية التي تحياها بإنفصال والدها عن أمها (بالطلاق) وترك الأم تقوم وحدها برعاية مجموعة من الأطفال أكبرهم الضحية ذات الثلاث عشر ربيعا والتلميذة بالمرحلة الإعدادية ،إستغل العامل هذا التفكك الأسري وغياب الرقابة الأسرية والمرحلة السنية التي تمر بها الفتاة (فترة المراهقة) وتقرب اليها أثناء مرورها على المنزل الذي يعمل به وذلك أثناء ذهابها وإيابها الى ومن المدرسة القريبة ، ونشأت علاقة ود وإستلطاف بينهما سرعان ما تطورت الى علاقة حب من ناحيتها وعلاقة آثمة من شيطانه الى ان وقع بينهما الخلاف على إستمرار هذه العلاقة الآثمة ومحاولتها التخلص من هذه العلاقة وتصميمه على الإستمرار بها وتهديدها بصور إلتقطها دون ان تدري اثناء إحدى النزوات الشيطانية، (تبين بعد طبع الفيلم الذي وجد على السراحة أنه يحتوي على لقطات تجمع ما بين المجني عليها وجوانب من العامل المتوفى وذلك في أوضاع مخلة) وعندما هددته بإبلاغ أهلها فما كان منه الا أن دعاها الى وكره الآثم لمناقشة هذه العلاقة ثم غدر بها وخنقها ثم أكمل فعلته الشنعاء بذبحها وأضحت الفتاه ضحية للتفكك الأسري وضحية هذا الذئب البشري .

في هذه القضية عظة لكل الأسر... إنتبهوا وحافظوا على أولادكم (ذكورا أوإناثا) من الذئاب البشرية التي إنعدمت ضمائرها وخاصة من بعض العمالة الوافدة البعيدة عن أسرهم فترات طويلة تمتد أقلها لعامين وأصبحت هذه العمالة شر مستطار لمن لا يحافظ على أبناءه ويرعاهم .

وفي نفس الوقت نداء ورجاء الى اصحاب الأعمال أن يسمحوا للعاملين لديهم (رجالا ونساءا) ممن لا تسمح رواتبهم ووضعهم الوظيفي في إصطحاب زوجاتهم وأزواجهن أن يمنحوهم أجازة سنوية بأجر للسفر والإلتقاء بأسرهم حتى ولو كان قانون العمل يمنح العامل أجازة كل عامين فقط فالقانون الإلهي ارحم للعامل ولأسرته ولمجتمعاتنا العربية والإسلامية.

.... وسيغني الله أصحاب الأعمال من فضله إذا أتقوا الله في العاملين لديهم ....

---

* إستشاري المعاينات والتقييم الفني لمسارح الجرائم لمعرفة الحقيقة
إستشاري فحوص آثار الأسلحة النارية وفحوص آثار الآلات

أمومة قاتلة

الضابط المدني / شريفة بنت علي التوبية

إدارة العلاقات العامة

كثير من المشاهد تستوقفك أمامها لتتساءل لماذا ؟ وما الذي يجعل البعض لأن يمارس مثل هذه التصرفات؟ ومع الحديث عن الحوادث المرورية وارتفاع نسبة من ذهبوا ضحايا نتيجة لها ، يبقى السؤال لكل من لم يتعظ بعد ولم يستفد ، ولكل من يتسبب بحادث مروري ،لماذا نستمر في الإتيان بمثل هذه السلوكيات ، ألم يأن الأوان لأن نتوقف جميعاً لنقول بلسان رجل واحد (نعم للحد من الحوادث المرورية) ، ربما من المجدي أن نستعرض أخطائنا وأن نستعرض أخطاؤنا لنعلم أي جرم نحن نرتكبه ، ولنحمل أنفسنا المسؤولية تجاه ما يحدث ؟ ولنتأكد بأنه فعلاً بإمكاننا الحد من الحوادث المرورية ، فكل شيء بأيدينا ، فمشهد المرأة التي كانت تقود سيارتها بجانبي وطفلها الرضيع بين يديها ، كان منظراً ملفتاً وهي تحاول تهدئته وهو يبكي ، بينما هي تقود السيارة تمسك المقود بيد وتمسك طفلها باليد الأخرى، تحاول تهدئته تارة وتحاول التركيز في الشارع تارة اخرى وطفلها كما يبدو يرفض الهدوء وبعض النساء تضع طفلها في حجرها بينما هي تقود السيارة ، بل البعض منهن يتركن أطفالهن ليمسكى المقود معهن وكأن القيادة لعبة يلهو بها الطفل ، وبعض النساء ما أن تهم بالخروج من البيت لشراء بعض الاحتياجات المنزلية إلا وتجدها قد أخذت أطفالها معها ليرافقونها في السيارة بغض النظر عن عددهم أو أعمارهم ، وليس ضيراً أن تأخذ معهم أبناء عمتهم أو خالتهم أيضا لتتحول السيارة فجاة إلى حافلة صغيرة للصغار ، والذي لا يمنعهم طبعا وجود أمهم من إثارة الفوضى فتجد أن هناك من يخرج رأسه من النافذة وهناك من يتعارك وهناك من يرمي الأوراق أو العلب الفارغة من نافذة السيارة وهناك من يحاول أن يغير محطة الإذاعة أو ادخال الـ سي دي للاستماع إلى أغنية جديدة، لتبقى الأم في وضع لا تحسد عليه بين أمومتها الغامرة واعتقادها أنها حينما تأخذهم في تلك الجولة السريعة معها فأنها بذلك تسعدهم ، كما أن بعض الأمهات قد تتخذ السيارة وسيلة لتهدئة طفلها الغاضب او الباكي بعد أن أعيتها كافة السبل لتهدئته، فلا تجد أمامها إلا السيارة كوسيلة وحيدة لإسكاته اعتقادا منها بأن منظر الشارع أو السيارات منظراً ملفتاً له ، وقد يتكرر ذلك الفعل أكثر من المرأة العاملة على وجه الخصوص لأنها معظم الوقت تكون بعيدة عن أطفالها فتعتقد أنها بتلك الطريقة تعوضهم ساعات البعد فما أن تفكر بالخروج لأي مشوار بسيط حتى تأخذ أطفالها معها فتنسى أن السيارة ليس المكان المناسب لتكون إلى جانبهم ، وتغفل تلك الأم الحنونة أن ما تفعله مخاطرة بل مغامرة غير محسوبة النتائج وأنها بذلك تعرض فلذات كبدها للخطر، وبكل أسف كثيراً ما نشاهد مثل هذه المناظر التي تنبئك بما سوف يحدث، فأي حنان وأي امومة تحاول هذه الأم أن تترجمهما من خلال هذا السلوك؟ وكم من النساء اللواتي تسببن في وقوع حوادث نتيجة لهذا السلوك، أليس من الأجدى أن يكون هناك مقعد للطفل في السيارة من أجل سلامته ، وأن تتخذ هذه الأم كافة وسائل السلامة والأمان لحماية طفلها حتى في حالة حدوث حادث لا قدر الله ، فالأمومة إحساس قوي من الممكن أن تستشعر الخطر على أطفالها وتحاول أن تحميهم وتتركهم في المكان الآمن ، فكيف بهذه الأمومة القاتلة وكيف بهذه الأم تغفل كل المخاطر التي تحيط بطفلها في تلك اللحظة، وكيف بهذا الشعور المدمر والحنان القاتل الذي يجعلك لا تشعرين بمدى بشاعة الجريمة التي تركبينها في حق فلذة كبدك ، أليس مؤلما وشعوراً تعيساً أن تتخيلي فقط أنك مع محاولة تهدئته بأنك ربما تسكيتنه للأبد وتحرمين الحياة من صوته ، وتحرمين نفسك من وجوده معك ، وربما تذهبين أنت ضحية أيضاً ، أو تتسببين في إعاقة دائمة له ، ستظلين تذكرينها كلما تألم أمامك، وتألم أمام عجزه عن ممارسة الحياة بشكلها الطبيعي ، ونظل نسال أنفسنا إلى متى نظل بعيدين عن الثقافة المرورية وإلى متى سنبقى نعيش جو المغامرة حتى مع فلذات أكبادنا وأغلى شيء في حياتنا ، إلى متى سيتكرر المشهد نفسه (أم وطفلها على مقود السيارة)،وهل السيارة مكان مناسب لأن تمارس هذه الأم أمومتها ومحبتها لطفلها، أن ما يحدث ليس حبا وليس دليل لعاطفة أمومة فياضة لا تستحمل التأجيل ، أنها نية إجرامية بقصد ارتكاب جريمة في حق الأحب والأغلى لحياتنا وفعل كهذا يستحق العقاب عليه بمجرد الشروع فيه .

وحينما تتكرر الأخطاء ونظل نمارس نفس السلوكيات الخاطئة يتحول الخطا إلى عادة ، وهكذا هناك الكثير من العادات الخاطئة التي نمارسها بشكل يومي دون أن نشعر ولو لحظة أنها خطا ، فمثلا بحكم العلاقة بين الأم وأبنائها ومن منطلق المحبة والإحساس الأمومي والعاطفة المتميزة التي نتمتع بها نحن النساء ، فأن أمومتنا تجدها حاضرة إلى درجة أن هذه العاطفة قد تضع عصابة سوداء على أعيننا عن رؤية الخطر، وأنها قد تكون الأبعد منهم إلى الأبد بدلا من لحظة القرب التي تحلم بها ، فكم من الحوادث التي راح ضحيتها الأطفال كانت بهذه الطريقة حتى ولو كان المكان قريباً ، لأن وجود الأطفال في السيارة في غير أوقات الضرورة مخاطرة كبيرة وقد يؤدي ذلك إلى الكثير من الحوادث المرورية القاتلة ، فالسيارة ليست وسيلة ترفيه ، فلا أعتقد أنه من الضرورة أن يكون الأطفال مرافقين لأبائهم وأمهاتهم في بعض المشاوير الصغيرة وكما يقال (جنة الأطفال منازلهم) ، كما علينا أن نغرس القيم المرورية في نفوس أبنائنا لتصبح تلك عادة جميلة يتبعونها في حياتهم المستقبلية، لأن حياتنا مرهونة بالعادة التي نتعودها والثقافة التي ننشأ عليها ، وكم من العادات الخاطئة التي آن الأوان لأن نتخلى عنها، وكم من العادات الجميلة والحسنة التي يجب علينا أن نعود عليها أبنائنا لتكون منهجاً أمنا لحياتهم ، وكل ذلك يعتمد على الأم المتيقظه المحبة لأبنائها والحريصة على سلامتهم ، فإذا كان القانون يجرم ذلك فليكن شعورالأمومة في داخلنا الأسبق في تجريم مثل هذه السلوكيات والتصرفات ، سلم الله الجميع من كل مكروه .

وقفة :

تدبر وتفكر وتأمل واعتبار
حوادث الطرقات أسباب ومسببات

حمد بن هلال العلوي
وزارة التربية والتعليم

طفحت الأخبار المتناقلة بين الناس حول الحوادث المرورية من تصادم ودهس وتدهور مع دماء سائلة وأرواح مزهوقة في الطرقات؛ حتى صارت هاجسا قلقا في أوساط مجتمعنا العماني.

وحول هذا الموضوع معنا وقفة تفكر حول الأسباب المتداولة التي تقف وراء كل هذه الحوادث من وجهات مختلفة بين فئات المجتمع. حيث تعد السرعة الزائدة وعدم الانتباه والانشغال والعبث أثناء قيادة المركبة من أسباب وقوع الحوادث بكافة أنواعها (التدهور، التصادم بين المركبات، الانحراف عن المسار، الاصطدام بجسم ثابت، الدهس).

بل تكاد تكون السرعة الزائدة سببا رئيسا لوقوع الحادث.

ومن العجاب أن كثيرا مما يتردد ونسمعه : أن ضعف مهارة السائق تشكل السبب الحقيقي في وقوع الحادث، بحيث ينفي قائل هذه العبارة أو يتجاهل بقية الأسباب كالسرعة والانشغال وعدم التركيز والانتباه أثناء القيادة.

فيرى في نفسه قدرة التحكم بالمركبة مع سرعته الزائدة، أو انشغاله بكتابة رسالة نصية، أو وفتح قناة تواصل اجتماعي في هاتفه أثناء القيادة.

كم من قائل لهذه العبارة أصبح في عداد الموتى، أو من ذوي الإعاقات.

يقول سبحانه وتعالى: « مَّا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ..... الأحزاب: ٤

فهل ستجعل قلبك منتبها للقيادة، أم ستشغله في كتابة رسالة نصية؟

«ذَلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ» الأحزاب: ٤.

ويجعل البعض الآخر الشوارع سببا رئيسا في وقوع الحوادث حيث يرى أن الشارع غير جيد للقيادة ولذلك تكون الحوادث واقعة، فكأن هذا نسي أن الذي يقود المركبة هو السائق وليس الشارع، فمن الذي يتحكم في قيادة المركبة من حيث السير على الشارع؟

بينما يرى البعض أن سبب الحوادث ضعف التوعية المرورية وقلة دوريات الشرطة، فهل نسيت يا أخي أنك تقود المركبة بكامل قواك العقلية ولست بحاجة إلى من يوجه قيادتك، بل أنت المتحكم في قيادة مركبتك كيفما تشاء.

حينما نجد البعض الآخر ينسب ذلك للقدر بحجة أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ولن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا.

لا يصح لنا أن نلقي بسوء تصرفاتنا على القدر، فأنت مسؤول عن تصرفاتك، نهاك الله تعالى عن القدوم في المهالك، وحذرك من عاقبة أمرك، وأمرك بالحذر، فالذي خلقك – سبحانه وتعالى – وضح لك طريق الصلاح والسعادة وبين لك أسبابه، وأمرك بالسير فيه، وحذرك من السير في طريق الفساد والشقاوة بعد أن بين لك أسبابه.

أخي السائق:

الإيمان بقضاء الله وقدره ركن من أركان الإيمان، والله سبحانه وتعالى أعلم بما يصلحك أكثر من علمك بصلاح نفسك حيث أرشدك إلى مقومات المحافظة على جسدك ونهاك عن كل ما يؤدي إلى تلف أو هلاك أو إلحاق الأذى بالجسد.

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ" البقرة: ١٧٢

«وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ» الأعراف: ١٥٧

«وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» الأعراف: ٣١

«وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا» النساء: ٢٩

«وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» البقرة: ١٩٥

أخي السائق:

هلا تأملت معي تلك النصوص الشريفة:

أليس تناول الطعام والشراب الطيب المغذي والمفيد للجسد أفضل وأنقى من تناول الطعام والشراب الخبيث المتلف للجسد؟

أليس الغذاء بقدر أنفع للجسد من الإسراف المؤدي إلى التخمة والمرض؟

أليس قتل النفس يتنافى مع رحمة الله عز وجل بخلقه؟

أليست المخاطرة في الهلاك تتنافى مع الإحسان؟

أخي السائق:

التوكل على الله تعالى مع الأخذ بأسباب الحذر نجاة لنفسك من المهالك بإذن الله تعالى، والالتزام بالقواعد المرورية والإرشادات التي صممت ووضعت من قبل المختصين طريق للنجاة بإذن الله تعالى.

فكم من ملتزم بتلك القواعد يفاجأ بمتهور يكون سببا في وقوع حادث عليه

وكم من مسرع ندم على سرعته بعد ان اصبح مقعدا عاجزا عن الحركة

وكم من مخطئ في تجاوزه إما بضعف تقديره أو بسبب تجاوزه بمكان ممنوع صار نادما على ما اقترفت يداه.

أخي السائق:

لعلك تسمع وترى ما يقع من حوادث على الطرقات، فهلا اعتبرت وأشفقت على نفسك، وهلا ألزمت نفسك الانتباه وترك ما يشغلك أثناء قيادتك للمركبة؟

فالله الله في نفسك وفي أهلك وفي الآخرين، والروح حينما تفارق الجسد فإنها لا تعود، وإن كانت نفسك عليك رخيصة فهي غالية علينا جميعا (الوطن والقائد والمجتمع).

أخي السائق:

أنت تعلم ان:

السرعة المتهورة والعجلة المفرطة أوقعت الكثير من الحوادث. فهلا اعتبرت؟

العبث والانشغال وقلة الانتباه أثناء القيادة أوقعت الكثير من الوفيات. فهلا اعتبرت؟

السكر والسهر وقلة النوم تسببت في عدم السيطرة على المركبة فكانت العاقبة سيئة. فهلا اعتبرت؟

أخي السائق:

كيف ستطيب لك الحياة حينما تكون سببا في يتم طفل، أو فقدان عائل لأسرة، أو عجز شخص

كيف سيهنأ لك عيش وأنت عاجز عن الحركة بعد ان كنت تدير أمورك بنفسك

ماذا سيكون جوابك أمام الله تعالى حينما يشتكي منك شخص، أنك كنت السبب في موته؟

ومن لم ينفعه قليل الحكمة ضره كثيرها.

مراقبة وسائل الاتصال
وأثرهما في الإثبات الجنائي

الرائد/ فهد بن سيف الحوسني *
الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية

كفلت الأديان السماوية حرمات وحريات وحقوق للإنسان، قبل أن تكفلها الدساتير والقوانين الوضعية، ولا تختلف الحرمات ولا الحريات من بلد إلى أخر، وبالتالي لا تختلف مصادر حمايتها وإذا اختلفت في شيء، فإنما تختلف في الوسائل، ولكنها لا تكاد تختلف في مضمونها وأساسها وللإنسان خصوصيات التي يجب أن ينفرد معها إلى نفسه، وهو مطمئن إلى خلوته، مطمئن إلى أن أحداً لن يقطع عليه تلك الخلوة، أو يقتحم عليه خصوصياته .

ومن هنا فإن استراق السمع والتصنت على الأحاديث الخاصة وتسجيلها يعتبر اعتداءً صارخاً على الحياة الخاصة.

وإذا كانت القوانين قد كفلت حماية تلك الحرمات، فأغلب تلك القوانين حمت تلك الحرمات في وقت لم يكن العلم قد كشف لنا عن وسائل وأجهزة علمية تقتحم على الإنسان خلوته، وتكشف الستار عما يدور في تلك الخلوات من همس ومناجاة .

ولكي يكون الدليل مقبولاً في الإثبات الجنائي يجب أن تكون وسيلة الحصول عليه مشروعة، وبمعنى أخر يجب أن تكون الإجراءات التي إتبعت للحصول على الدليل مطابقة للأحكام والقواعد ووفقاً للإجراءات الواردة في قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم السلطاني ٩٧ / ٩٩م معدلاً بالمرسوم السلطاني رقم ٧٣ / ٢٠٠١م، فإذا كان الدليل قد وصل إلينا بوسيلة غير مشروعة أنهار وأصبح لا قيمة له، ولقد كفل المشرع العماني الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة بدءاً بالنظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم(١٠١ / ٩٦)، حيث نصت المادة (٣٠)على إن (حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه)

كما أن قانون الإجراءات الجزائية في المادة (٩١) خول لسلطات التحقيق حقوقاً إستثنائيه في ضبط المراسلات والبرقيات أو الإطلاع عليها أو ضبط الجرائد والمطبوعات والطرود أو تسجيل الأحاديث التي تجري في مكان خاص أو مراقبة الهاتف أو تسجيل المكالمات، متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالسجن مدة تزيد على ثلاثة أشهر، ويجب أن يكون مسبباً وألا تزيد مدته على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد مدداً أخرى مماثلة إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك.

وعلة التجريم أستراق السمع أو تسجيل المكالمات ونقلها أو التقاط صورة لشخص ما في مكان خاص بجهاز من الأجهزة، علة التجريم أيضاً إذاعة أو استعمال ولو في علانية تسجيلاً أو مستنداً متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة في القانون، هي حماية حق كل شخص في أن يحيا حياته الخاصة مع ضمانات تكفل له حرمتها فلا ينفذ إليها شخص إلا برضاء صاحب هذه الحياة، غير أنه لما كانت مصلحة التحقيق تقتضي اللجوء في بعض الأحيان إلى مراقبة الأحاديث الخاصة وتسجيلها، فقد أجاز المشرع العماني بذلك استثناء من القاعدة الإصليه وبشروط خاصة، وقد حددت المادة (٩٠) من قانون الإجراءات الجزائية على أنه (لا يجوز ضبط المراسلات والبرقيات أو الاطلاع عليها أو ضبط الجرائد والمطبوعات والطرود أو تسجيل الأحاديث التي تجري في مكان خاص أو مراقبة الهاتف أو تسجيل المكالمات بغير إذن من الادعاء العام).

وكما نعلم أن المكالمات الهاتفية تتضمن أدق تفاصيل أسرار الناس وخبايا نفوسهم، ففيها يطمئن الشخص إلى صاحبه خلال الأسلاك فيبثه أسراره دون حرج أو خوف من تسمع الغير، معتقداً أنه في مأمن فضول أستراق السمع، والأصل العام هو احترام حق الإنسان في الخصوصية ومشروعية المراقبة هي استثناء يرد على الأصل العام.

فجوازيه مراقبة المكالمات الهاتفية لا يكون حقاً للادعاء العام إلا :

- إذا كانت هناك جريمة قد وقعت بالفعل .
- وأن تكون هذه الإجراءات الاستثنائية، تفيد في كشف الحقيقة .
- وأن تكون الجريمة، جناية أيا كانت، أو جنحة بشرط أن يكون معاقباً عليها بالسجن لمدة تزيد على ثلاثة أشهر.
- ويهمنا في هذا أن نؤكد أن المراقبة هي إجراء من إجراءات التحقيق لا الاستدلال.

■■ حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه

ماهية المراقبة الهاتفية :

يقصد بها التصنت على المكالمات من ناحية، ومن ناحية أخرى تسجيل المكالمات .ويكفي مباشرة إحدى هاتين العمليتين (التصنت أو التسجيل) لقيام المراقبة فقد تتم بمجرد التصنت، وقد يكتفي بالتسجيل الذي يسمع بعد ذلك ثم يفرغ مضمونه في المحضر المعد لذلك.

ولا يهم الأداة المستخدمة في التسجيل طالما أنها نقلت إلينا مضمون هذه المكالمة وذلك لأن الخط الهاتفي الخاص لكل مشترك يجب أن يكون محلاً لحماية خاصة حفاظاً على حق الإنسان في السرية ولا يجوز الخروج على هذه الحماية إلا بأمر من الإدعاء العام.

خطورة مراقبة المكالمات الهاتفية وضرورتها :

تعد مراقبة المكالمات أخطر من الوسائل الأخرى التي تقررت إستثناءاً على حق الإنسان في الخصوصية كتفتيش المنازل أو المركبات أو المكاتب أو ضبط المراسلات والإطلاع عليها، لأن مراقبة المكالمات الهاتفية تتم دون علم الإنسان ،وبالتالي تتيح سماع وتسجيل أدق أسرار حياته الخاصة حيث يفضي بتلقائية إلى أصدقائه أو أقاربه بأدق أسراره الخاصة على نحو لا يستطيع التفتيش أو الإطلاع على الرسائل أن يصل إليها. فخطورة مراقبة المكالمات الهاتفية أنها تكشف أدق أسرار الإنسان دون علمه ولا تفرق بين مكالمة لها علاقة بسبب وضع الهاتف تحت المراقبة وغيرها من المكالمات فضلاً عن امتدادها لأسرار أشخاص آخرين أبرياء لمجرد اتصالهم عن طريق الهاتف بالشخص الموضوع تحت المراقبة.

لكن رغم خطورة مراقبة المكالمات الهاتفية على حرمة الحياة الخاصة فإن الفقه لم ينكر دورها وأهميتها للأجهزة الأمنية ،حيث تمكنها من إجهاض العديد من المشروعات الإجرامية وكشف غموض العديد من الجرائم وضبط مرتكبيها فليس من المقبول أو المعقول أن نجعل استغلال مزايا المخترعات والتكنولوجيا العلمية الحديثة حكراً على المجرمين وحدهم ونحرم منها سلطات الأمن.

حماية حق الإنسان في الحياة الخاصة :

إن التقدم العلمي والتقني المذهل كان له جانبه السلبي على حياة الإنسان مثلما كان له من جانب إيجابي في تسهيل معيشته وأهم ما في الجانب السلبي هو أختراق الحاجب وتهديد حياته الخاصة مما أدى إلى تعرية الإنسان معنوياً وفكرياً وجسدياً لكشف أسراره وتهديد حرياته .ولقد أدت الأجهزة الحديثة المتطورة إلى أختراق حياته الخاصة ولكن:

الشريعة الإسلامية : أجتمع فقهاء الشريعة الإسلامية في الرأي على حرمة الحياة الخاصة فحرمة المسكن وسرية الحديث تصونهما الشريعة الإسلامية بآيات قرآنية وأحاديث نبوية غاية في الوضوح والدلالة قال الله تعالى في محكم التنزيل ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها**﴾ صدق الله العظيم – الآية (٢٦)من سورة النور-، ويقول الله تعالى أيضاً "يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن...." صدق الله العظيم – الآية (١٢) من سورة الحجرات -، ويقول المصطفى عليه الصلاة والسلام (من إطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفقئوا عينة ،ففقئوا عينة فلا دية له ولا قصاص) ، ويقول (ص) (فمن أستمع إلى حديث قوم صب في أذنه الآنك) وهو الرصاص الخالص المذاب أي كناية من العقاب الشديد في الآخرة.

النظام الأساسي للدولة : حرص المشرع العماني على مجمل من الحقوق والحريات العامة، كحرية الرأي الواردة في المادة ٢٩ وحرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية المنصوص عليها في المادة ٣٠ وحرية الصحافة والطباعة والنشر المنصوص عليها في المادة ٣١، وحق الاجتماع المكفول بمقتضى المادة ٣٢.... الخ. كافة هذه الحقوق والحريات المنظمة بقوانين قررها النظام الأساسي وأكد عليها، غير أنه لدواعي الصالح العام ترك للتشريعات والقوانين المكملة أمر تنظيمها.

فمن وجهة نظري إن المراسلات التي يتبادلها الإنسان مع غيره سواءً أكانت مراسلات بريدية أو بالبرق أو مخاطبات هاتفية، هي سر من أسرار الإنسان وحرمه من حرماته وشيء لصيق بذاته، ومن هنا يلزم أحاطتها بالرعاية وعدم انتهاكها والإطلاع عليها بغير علمه، حتى ولو كان هو نفسه مقصراً في الحفاظ عليها، وليس المنهي عنه مجرد الإطلاع عليها بغير علم صاحبها، وإنما أيضا منهي عن مصادرتها أو إعدامها أو إخفائها عن صاحبها أو أية وسيلة أخرى تمثل اعتداءً على حق الإنسان فيما يتعلق بالمراسلات والمخاطبات التي تخصه.

وقد حرص النظام الأساسي على تقرير هذا الحق، بالنص الآتي للمادة ٣٠ (حرية المراسلات البريدية

والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه). ويلاحظ على هذا النص أنه أولا استخدم عبارة (وغيرها من وسائل الاتصال مصونة)، مما يستفاد منه أن صيانة حرمة المراسلات والمخاطبات لا تقتصر على ما ورد منها بالنص وهي المتعلقة بالبريد والبرق والهاتف، وإنما تمتد إلى غيرها من وسائل الاتصال الأخرى الحالة منها أو التي سوف يستحدثها العلم مستقبلاً. والأمر الثاني أن هذه الحرمة ليست مطلقة كي لا ينجم عن استغلالها وقوع الضرر بالصالح العام للدولة وخاصة فيما يتعلق بأمنها الداخلي أو الخارجي أو باقتصادها القومي أو المساس بحريات الغير، ولذا حرص النظام الأساسي على أن يكون التمتع بهذا الحق محكوما بما يضعه المشرع من تنظيم.

النصوص القانونية: نظم قانون الإجراءات الجزائية في مواده من (٩٠ – ٩٣)، الإجراءات القانونية الواجب إتباعها لمراقبة المكالمات الهاتفية أو تسجيلها أو ضبط المراسلات والبرقيات أو الإطلاع عليها أو ضبط الجرائد والمطبوعات والطرود دون الأضرار بمصالح الخاصة أو العامة.

المواثيق والمعاهدات الدولية: نصت المواثيق والمعاهدات على حماية حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة، وهو ما أكدته المادة (١٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٨م، والمادة (١٧) من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٦٦م، والمادة (٨) من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تم التوقيع عليها في روما سنة ١٩٥٠م.

المراقبة إجراء من إجراءات التحقيق لا الاستدلال:

أن مأموري الضبط القضائي لا يجوز لهم التصنت على المكالمات الهاتفية أو تسجيلها قبل أو بعد بدء التحقيق الإبتدائي دون الحصول على إذن من الإدعاء العام، ولهذا يكاد الإجماع أن ينعقد في الفقه والقضاء على إدانة مراقبة المكالمات الهاتفية قبل فتح باب التحقيق الابتدائي، ويجب الحكم ببطلان المحضر الذي أعدة بناء على هذه المراقبة غير القانونية.

حظر التصنت على المكالمات الهاتفية الدائرة بين المحامي والمتهم وأساسها القانوني:

الحظر هنا يرتد إلى أصل عام هو احترام سر المهنة وهو سر عام ومطلق ويتفرع عنه احترام سرية المراسلات بين المحامي وعميلة، واحترام سرية المكالمات الهاتفية بينهما ولا يشترط لحماية سرية المراسلات أو المكالمات بين المحامي وموكلة أن تكون المراسلات أو المكالمات لاحقة للاتفاق النهائي بينهما على تولى المحامي الدفاع عنه، بل تشمل الحماية المرحلة التمهيدية هذا الأتفاق، وينتهي الحق في السرية إذا خرج المحامي عن دوره ورسالته في الدفاع عن موكلة وأضحى فاعلاً معه أو شريكاً له في الجريمة، ففي هذه الحالة لا يمكنه أن يتحصن خلف سر المهنة أو حظر التصنت على محادثة مع موكلة وتصبح مراقبة مكالماته الهاتفية أمراً مشروعاً، ويتفرع عن هذا المبدأ الدفع ببطلان الإجراءات التي بنيت على مراقبة غير مشروعة للمكالمات الهاتفية لمخالفة المراقبة لمبدأ الحق في الدفاع ومبدأ سر مهنة المحاماة.

■■ لا يجوز ضبط المراسلات والبرقيات أو الاطلاع عليها أو ضبط الجرائد والمطبوعات والطرود أو تسجيل الأحاديث التي تجري في مكان خاص أو مراقبة الهاتف أو تسجيل المكالمات بغير إذن من الادعاء العام.

المراجع:

- النظام الأساسي للدولة.
- قانون الإجراءات الجزائية. د.أبو العلا عقيدة.
- مؤلف لسمير الأمين المحامي.

١. الآية (٢٦) من سورة النور.

٢. الآية (١٢) من سورة الحجرات.

* دكتوراه في علوم الشرطة

التعويض

عن الحبس الإحتياطي

الملازم أول / إسحاق بن سالم التوبي*
إدارة الشؤون القانونية

لا ريب في أن سلطة الأمر بالحبس الاحتياطي تتخذ قرار حبس المتهم احتياطياً بناءً على الدلائل المتوفرة لديها، وقد يترتب على ذلك التقدير رغم مشروعيته ضرر المحبوس احتياطياً ضرراً اجتماعياً ونفسيا واقتصاديا، ويبدو ذلك الضرر أكثر تحققاً عند عدم ثبوت ما نسب إلى المتهم.

ولم يترك المشرع مدة الحبس الاحتياطي التي قضاها المتهم وإنما أجاز خصمها من مدة العقوبة المحكوم بها عليه أو خصمها بمقدار الغرامة المقررة ضده.

بيد إن المشكلة تثور عند عدم ثبوت ارتكاب المتهم للجريمة المنسوبة إليه، كصدور قرار حفظ التحقيق حفظاً نهائياً لعدم ثبوت التهمة ضد المتهم، أو تقضي محكمة الموضوع ببراءة المتهم، ولا يكون الأخير قد ارتكب أية جريمة أو تحقق أي من الفروض التي قررتها قاعدة خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة، فهل يكفي الإفراج عن المتهم فقط؟ أم يكون له الحق في المطالبة بالتعويض عن مدة الحبس الإحتياطي التي قضاها من أجل تلك الجريمة؟ وما هي الجهة التي تلتزم بالتعويض؟ هل هي السلطة الآمرة بالحبس الاحتياطي أم الدولة بصفة عامة ؟

لا شك في أن تقدير سلطة التحقيق الابتدائي أو النهائي بضرورة حبس المتهم لضرورات تقتضيها مصلحة التحقيق قد يعتريه الخطأ، إذ هو مبني على الشك والتقدير لا الجزم واليقين، ولا يمكن القول بإعفائها من مسؤولية الأضرار التي ترتبت على المتهم، إذ العبرة بما يتم تقريره من مسؤولية جزائية لا إلى ما يتم افتراضه أو توقعه، وإلا كان ذلك عسفاً بالحريات والحقوق الفردية.

والتعويض عن الحبس الاحتياطي يلزم أن تكون أحكامه مبينة في قانون الإجراءات الجزائية بحسبان أن الحبس الاحتياطي إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائي الذي يتخذ في كافة مراحل الدعوى العمومية، إلا انه وباستقراء نصوص قانون الإجراءات الجزائية يتبين لنا عدم تناول نصوصه أحكام ذلك التعويض، مما يدعونا بداية أن نعرض للشروط اللازم توافرها للمطالبة بالتعويض، ثم نبين مدى مسؤولية الدولة عن ذلك التعويض، وأخيراً نبين الوضع القانوني للتعويض عن الحبس الاحتياطي في التشريع العماني .

المطلب الأول

شروط المطالبة بالتعويض

١- التعرض للحبس الإحتياطي :

يشترط للمطالبة بالتعويض عن الحبس الاحتياطي ثبوت تعرض المتهم للحبس الإحتياطي، ويتحقق ذلك بصدور قرار من سلطة التحقيق الابتدائي أو النهائي بحبسه احتياطياً، مما يترتب على ذلك تحقق ضرره المادي والمعنوي جراء ذلك الحبس(١).

ولا يحقق اتهام الشخص بإرتكاب الجريمة وسماع أقواله أو استجوابه دون الأمر بحبسه احتياطياً معنى التعرض المحقق للمطالبة بالتعويض عن الحبس الاحتياطي(٢).

■■ ولا يحقق اتهام الشخص بإرتكاب الجريمة وسماع أقواله أو استجوابه دون الأمر بحبسه احتياطيا معنى التعرض المحقق للمطالبة بالتعويض عن الحبس الاحتياطي [٣].

٢- صدور قرار حفظ التحقيق الابتدائي أو صدور حكم نهائي بالبراءة:

بيد أنه إذا اصدر الادعاء العام قراراً بحفظ الدعوى نهائياً أو صدر حكم نهائي ببراءة المتهم فعندئذ يجوز للمتهم المطالبة بالتعويض عن الحبس الاحتياطي لثبوت عدم مسؤوليته عن الفعل المنسوب إليه (٣).

٣- تحقق ضرر طالب التعويض:

ويتمثل الضرر المادي للمحبوس احتياطياً في فقدانه وظيفته وضياع مصالحه خلال فترة حبسه، كما أنه قد يؤثر على تعاملاته المالية مع آخرين (٤).

أما الضرر المعنوي فيتحقق بإساءة سمعته في مجتمعه وبين أفراد أسرته وفي محيط وظيفته وفقدان الثقة بالتعامل معه (٥).

المطلب الثاني

مدى مسؤولية الدولة عن التعويض

قد تنتهي دعوى المخاصمة بعدم ثبوت التعويض للمحبوس احتياطياً، وقد يحدث أحياناً في حالة ثبوتها عدم قدرة من تقرر مسؤوليته عن ذلك الحبس الاحتياطي وصدر ضده حكم التعويض الوفاء بذلك التعويض كأن يكون معسراً، وفي حالة ثالثة قد لا تسند المسؤولية لشخص معين، فهل يجوز لمن يطالب بالتعويض مطالبة الدولة عن الأضرار التي لحقت به جراء ذلك الحبس الاحتياطي (٦) بإعتبار أن الأمر بالحبس الاحتياطي موظفاً أخذاً بقاعدة "مسؤولية الدولة عن أعمال موظفيها"؟

القاعدة العامة في التشريع العماني عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، واستثناءً تقرير تلك المسؤولية في حالات محددة عن طريق دعوى المخاصمة.

المطلب الثالث

التعويض في قانون الإجراءات الجزائية

بينا مسبقا أن نصوص قانون الإجراءات الجزائية قد خلت من النص على حق المتهم المحبوس احتياطياً في التعويض عما أصابه من أضرار مادية أو معنوية في حالة حفظ التحقيق نهائيا أو صدور حكم براءته من المحكمة المختصة.

ويثور التساؤل في ظل عدم وجود تلك النصوص عن كيفية مطالبة المتهم المحبوس احتياطياً عند ثبوت براءته أو حفظ التحقيق نهائياً؟

تتفق أغلب التشريعات على أن المتهم المحبوس احتياطياً في مثل تلك الحالات الحق في المطالبة بالتعويض عن ما لحقه من أضرار مادية ومعنوية اتباع أحد طريقين، الأول هو اللجوء بالتعويض على مصدر أمر حبسه احتياطياً بصفته الشخصية عن طريق دعوى المخاصمة، والطريق الثاني هو التماس إعادة النظر في الحكم الصادر بإدانته متى توافرت شروطه.

أولاً: مخاصمة القضاة وأعضاء الادعاء العام:

يقصد بالمخاصمة دعوى ترفع بطلب من أحد الخصوم على القاضي أو عضو الإدعاء العام لسبب من الأسباب المبينة في القانون لضمان عدم اتخاذ مقاضاته وسيلة للتشهير به (٧).

وقد بينا مسبقاً أن سلطة الأمر بالحبس الاحتياطي محصورة في سلطة التحقيق الابتدائي ممثلة في الإدعاء العام أو المحكمة المختصة بنظر الدعوى، وبالتالي فإن دعوى المخاصمة تقام على إحداهما في حالة مطالبة المتهم بالتعويض عن حبسه إحتياطياً.

ويتفق الفقه (٨) أن مطالبة المتهم بالتعويض عن طريق نظام مخاصمة القضاة تكتنفه الصعوبة وليس من السهل الحصول على التعويض عن الحبس الإحتياطي، لإحاطة القضاة بضمانات تحول دون مساءلتهم أو اتخاذ مقاضاتهم للتشهير بهم (٩).

وقد عمد المشرع العماني إلى التضييق من الحالات الجائز فيها إقامة دعوى المخاصمة، إذ تبنى معيار الخطأ الجسيم حتى يحفظ للادعاء العام والقضاء هيبته (١٠)، إذ تنص المادة (٣٢٩) من قانون الإجراءات

المدنيـة والتجاريـة علـى أنه : " يجـوز مخاصمة القضـاة وأعضاء الادعـاء العام في الأحـوال الآتيـة : أ- إذا وقـع من القاضـي أو عضو الادعاء العـام في عملهما غش أو تدليـس أو خطـأ مهنـي جسيـم . ب- في الأحـوال الأخرى التـي يقضي فيهـا القانون بمسؤولية القاضي والحكم عليه بالتعويض " .

ثانياً : طلب إعادة النظر :

تفترض هـذه الحالـة صدور حكم بـات على المتهـم المحبوس احتياطيـاً وبدء في تنفيـذ العقوبة – عدا الاعدام- ثم تقـدم بطلب التماس إعادة النظر، وقد حددت المـادة (٢٦٨) مـن قانون الإجراءات الجزائية الحـالات التي يجوز فيها تقديم طلب إعادة النظر .

وإذا قبـل طلـب إعـادة النظر وقضي بـبراءة المتهم فلا يكـون في مكنة الأخير إلا الحصـول على التعويض المعنوي عن ما لحقه مـن أضرار مادية ومعنويـة، والمتمثلة في نشـر حكم براءتـه في الجريدة الرسميـة وجرائد النشر، إذ تنص المادة (٢٧٧) مـن قانون الإجراءات الجزائية على انـه : " كل حكم صادر بالبراءة بناءً على طلب إعادة النظر يجب نشره على نفقة الدولة في الجريدة الرسمية وفي إحدى الجرائد المحلية يختارها صاحب الشأن " .

المراجع :

١. د. محمد عبد اللطيف فرج – الحبس الإحتياطي – ط١ ٢٠١٠ – بدون دار نشر- ص٢٤٨.
٢. د. أمـين مصطفـى محمـد – مشكلات الحبس الاحتياطي بين قيـوده والتعويض عنـه- دار النهضة العربية - ص١٠٧.
٣. د. محمد عبد اللطيف- المرجع السابق-ص٢٥٠.
٤. د. أمين مصطفى – المرجع السابق- ص١١٠.
٥. د. محمد عبد اللطيف- المرجع السابق-ص٢٥٠.
٦. د. محمـد عبـدالله المر – الحبس الإحتياطي " دراسة مقارنـة " - دار الفكر الجامعي بالاسكندرية ٢٠٠٦م - ص٤١٣.
٧. د. محمد عبدالله المر- المرجع السابق- ص٤٠٤ ، علي الحوسني- الحبس الاحتياطي في ضوء قانون الاجراءات الجزائية الاتحادي- دار النهضة العربية٢٠٠٨م - ص٣٥٥.
٨. د. أمـين محمـد مصطفـى – المرجـع السابـق- صـ١١٦ ، على محمـد الحوسنـي – المرجـع السابق- ص٣٦٢.
٩. د. محمد عبد اللطيف فرج – المرجع السابق-ص٢٥٨.
١٠. د. عـادل يحيـى – الضوابط المستحدثة للحبس الاحتياطي ط١ – دار النهضة العربية ٢٠٠٧م - صـ١٢٩، وقـد جاء في قرار محكمة النقض المصرية " القاضي لا يسأل عـن أي خطأ يرتكبه وانما يسأل إذا اخل إخلالاً جسيماً وقد نص المشرع على الأحوال التي تصلح سبباً لمخاصمة القضاة وهذه الأحـوال وردت علـى سبيـل الحصر بحيـث لا يجوز بأي حال مـن الأحوال رفع دعـوى المخاصمة في غيرهـا ومـن باب أولى لا يجوز ايضاً أن ترفع على القاضي أو عضو النيابة العامة دعوى بمسؤوليته عـن أي عمـل قـام به بحكـم وظيفتـه وإلا كانـت الدعوى غـير مقبولة " نقض ٢٩ مارس ١٩٦٢ – مجموعة أحكام النقض س ١٣ ص ٣٦٠.

* ماجستير في القانون.

كلاب الشرطة ذراعٌ أمنية

متابعات:
النقيب / محمد بن ناصر الحنظلي
وحدة شرطة الخيالة

الرقيب / أصيلة بنت مرهون العامرية
إدارة العلاقات العامة

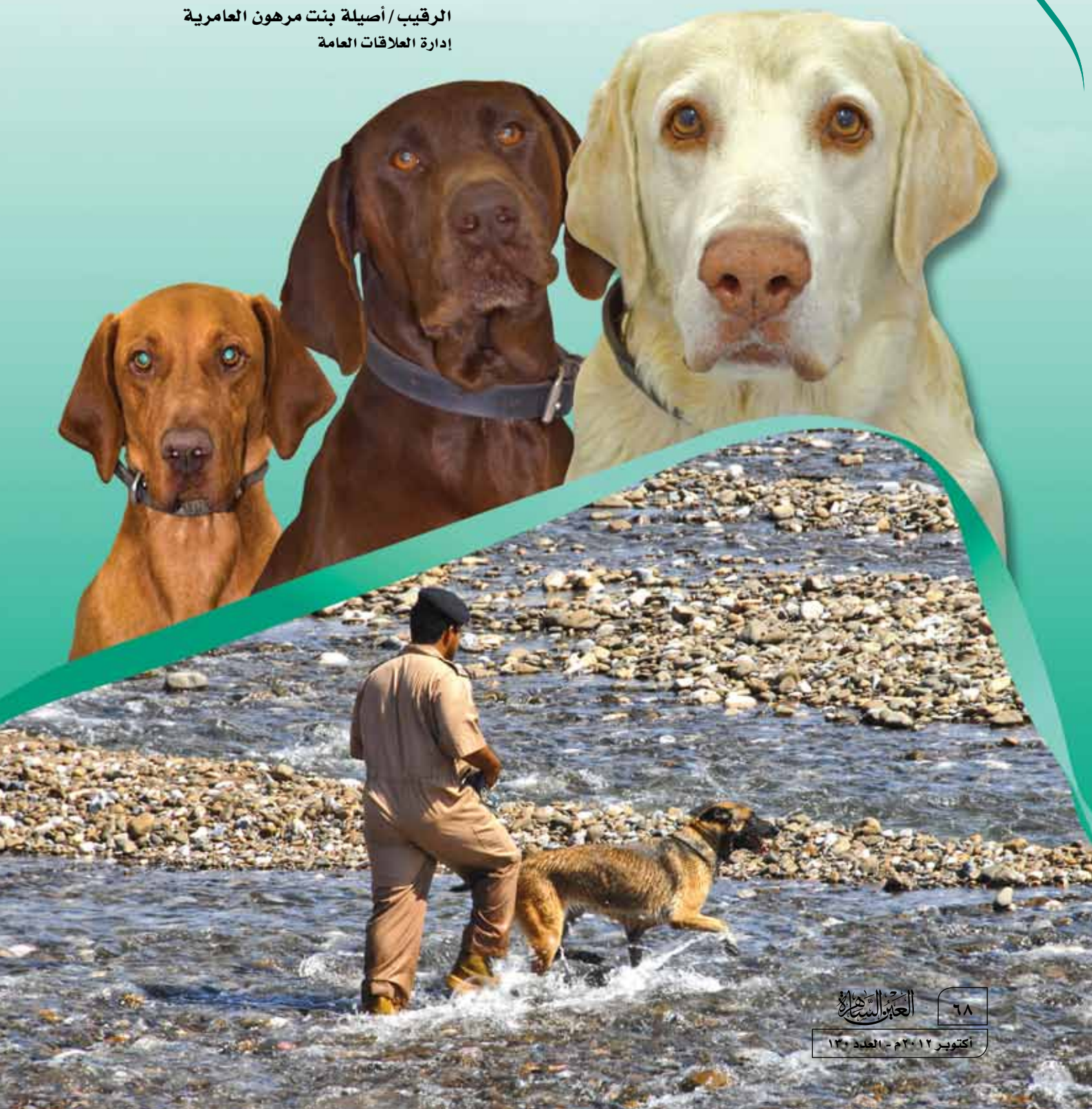

يعد قسم كلاب الشرطة التابع لوحدة شرطة الخيالة أحد الأقسام المهمة ضمن المنظومة الشرطية التي تقوم بمهام عديدة من بينها :- تعقب آثار المجرمين والمتورطين في قضايا المخدرات والسرقة والسطو والقتل وغيرها من الجرائم التي تكون في كثير من الأحيان غامضة ، ولكلاب الشرطة كذلك حضور واضح وأهمية بالغة فلطالما كانت أحد أذرع رجل الشرطة في أداء رسالته ، بالإضافة إلى قيامها أدوارا استعراضية شيقة في المناسبات والاحتفالات المختلفة. أنشئ هذا القسم في عام ١٩٧٦م وكان مقره الرئيسي في الإدارة العامة للسجون بالمنومة سابقا وتم نقلة إلى منطقة العذيبة (المطار) في نهاية عام ٢٠٠٦م ، ويعمل جنبا إلى جنب مع القيادات والتشكيلات الأمنية في المحافظات الجغرافية بهدف مكافحة القضايا والجرائم المختلفة ، ويضم القسم الفروع التالية :-

المقر الرئيسي الحالي بمنطقة العذيبة (المطار) :

يضم المقر الرئيسي مدرسة التدريب بكل التخصصات الموجودة بالقسم لتدريب كلاب الحراسة ، والعروض وفض الشغب ، واقتفاء الأثر، والكشف عن المخدرات والبحث عن المتفجرات، وكلاب البحث عن الجثث والأشخاص المفقودين .

كما يتم عقد دورة تأسيسية للأفراد الملتحقين حديثا بالقسم في مجال معاملة كلاب الشرطة لتمارين الإطاعة وذلك لمدة (٣) أشهر تحت إشراف مدربين أكفاء سواء من شرطة عمان السلطانية وبعض من المدربين الأجانب، وأيضا يتم عقد دورات تدريبية داخلية بمدرسة كلاب الشرطة بمختلف التخصصات ، ويتم إرسال أفراد لدورات خارجية بالتنسيق مع قسم التدريب بالوحدة ، وأحيانا يتم التعاقد مع خبراء ومدربين من خارج السلطنة للاستفادة من أحدث الخبرات التدريبية.

ويضم القسم أيضا فريق البحث والإنقاذ بالإشتراك مع الإدارة العامة للدفاع المدني للقيام بعمليات البحث عن الجثث والأشخاص المفقودين في الأودية وفي انهيارات المباني ، ويقوم قسم كلاب الشرطة بالتغطية الأمنية في مهام الحراسة والدوريات وفض الشغب والجرائم والبحث عن المتفجرات وعمليات المسح الأمني عند إنعقاد المؤتمرات المهمة ، ويقوم القسم بمساندة قيادة شرطة المهام الخاصة (إدارة المتفجرات) بالمسح الأمني لمواقع الاحتفالات الرسمية المختلفة والفنادق التي يتم فيها عقد الندوات والمؤتمرات ، والمسح الأمني للمسارات أثناء تحرك الموكب السامي ، كما يقوم بمساندة فريق الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في مداهمة أوكار مهربي ومروجي المخدرات والتفتيش في المنازل والأماكن الأخرى عند الطلب. وتقوم كلاب الشرطة بتقديم العروض المسلية في الاحتفالات الرسمية والمناسبات العامة وفي الجامعات والمدارس الحكومية والخاصة لتعريف المجتمع بالدور الذي يقوم به القسم ، ولخلق رابطة قوية بين أفراد المجتمع وقسم كلاب الشرطة وتعريفهم عن الدور الإيجابي الذي تقوم به هذه الكلاب ، ويضم قسم كلاب الشرطة قسماً لتوليد المحلي للكلاب من سلالات مستوردة لتتلاءم مع طقس السلطنة وحرصا على عنصر الذكاء لدى الكلاب لا يتم الاعتماد على التوليد المحلي فقط بل يستمر الاستيراد من أجل تقوية السلالة والمحافظة على حدة الذكاء لدى الكلاب المولودة محلياً .

فرع كلاب الشرطة بمطار مسقط الدولي :

أنشئ هذا الفرع في عام ١٩٨٤ ضمن الإدارة العامة لأمن المطارات ويضم مجموعة من كلاب البحث عن المتفجرات والمخدرات ويقوم بتغطية العمل في منطقة الشحن الصادر وتفتيش بعض الرحلات المشتبه بها . ويعمل على مدار الساعة في صالتي الركاب المغادرين والقادمين وفي عمليات الطوارئ بالإشتراك مع قيادة شرطة المهام الخاصة إدارة المتفجرات وفريق الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

وعندما يكتمل التوسع في مطار مسقط الدولي والمتوقع افتتاحه في عام ٢٠١٤م سيتوسع وسوف تكون هناك أعداد أخرى من هذا القسم أيضاً في القوة البشرية التي من المتوقع أن تصل إلى نحو ٩٢ فردا وفي القوة الحيوانية كذلك.

فرع كلاب الشرطة فرع الوطية بمحافظة مسقط :

يعمل هذا الفرع الذي تم إنشاؤه عام ١٩٨٩ للتغطية الأمنية في حدود محافظة مسقط من ولاية السيب وحتى

ولاية قريات، للتحرك في البلاغات الجرمية المختلفة على مدار الساعة وعند الطلب والمسح الأمني لمواقع الاحتفالات الرسمية المختلفة والفنادق التي يتم فيها عقد الندوات والمؤتمرات، والمسح الأمني لمسارات أثناء تحرك الموكب السامي، كما يقوم القسم بمساندة فريق مكافحة المخدرات في مداهمة أوكار مهربي وتجار المخدرات وتفتيش المنازل والأماكن الأخرى، كما يؤدي أعمال الحراسات الأمنية على المنشآت الهامة في حدود محافظة مسقط، التمشيط الأمني في ميناء السلطان قابوس.

فرع كلاب الشرطة بمنفذ الوجاجه البري:

أنشئ هذا الفرع في عام ١٩٨٣م بمنفذ الوجاجه البري ضمن قيادة محافظة شمال الباطنة والذي يقع بين حدود السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويؤدي عمله للتغطية الأمنية في ساحة الجمارك ويعمل في تفتيش المركبات القادمة والمغادرة المحملة بالأمتعة والبضائع وفي حالة الاشتباه، ويقوم بالتغطية الأمنية للبلاغات الجرمية المختلفة على مدار الساعة وعند الطلب بدايةً من الوجاجه وحتى ولاية الخابورة، كما يقوم بتفتيش المركبات المشتبه بها والمنازل وغيرها عند الطلب في حدود محافظة شمال الباطنة.

فرع كلاب الشرطة بمنفذ حفيت البري:

أنشئ هذا الفرع في عام ١٩٨٣ بمنفذ حفيت البري ضمن قيادة محافظة البريمي، والذي يقع بين حدود السلطنة ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويؤدي عمله في التغطية الأمنية في ساحة الجمارك وتفتيش المركبات القادمة والمغادرة المحملة بالأمتعة والبضائع وفي حالة الاشتباه، كما يقوم بالتغطية الأمنية للبلاغات الجرمية على مدار الساعة وعند الطلب في حدود واختصاص قيادة المحافظة.

فرع كلاب الشرطة بقيادة شرطة محافظة ظفار:

يعمل هذا الفرع منذ إنشائه عام ١٩٧٧ ضمن قيادة شرطة محافظة ظفار ويغطي عمليات أمن مطار صلالة المدني لتفتيش أمتعة المغادرين على مدار الساعة ومبنى الشحن عند الطلب. وتبعاً لتوسعة مطار صلالة المدني والذي سيفتتح في الأعوام المقبلة، تم اعتماد القوة البشرية لمطار صلالة المدني بما يقارب ثلاثين فردا.

ويقوم هذا الفرع أيضاً بأعمال الحراسات على بعض المنشآت الهامة في المحافظة وبالتغطية الأمنية على مدار الساعة للبلاغات الجرمية المختلفة والقضايا الجنائية وقضايا المخدرات والمسح الأمني للمتفجرات

فرع كلاب الشرطة بالإدارة العامة للسجون بسمائل:

افتتح هذا الفرع عام ٢٠٠٦ م ويعمل ضمن الإدارة العامة للسجون.

ويقوم بالتغطية الأمنية والحراسات في السجن المركزي ويضم كلاباً لفض الشغب والمظاهرات التي قد تحدث من قبل نزلاء السجن.

الأدوار التي تؤديها الكلاب في كشف الجرائم والتعرف على المجرمين:

تلعب كلاب الشرطة عدة أدوار منها في قضايا السرقات بمختلف أنواعه ،تم اكتشاف عدة سرقات منها سرقة الكابلات الكهربائية وسرقة خزنة من دائرة حكومية وغيرها من القضايا عن طريق كلاب تقفي الأثر. وللكلاب دورٌ فعال في جرائم القتل وقد تم عن طريق الكلاب التوصل إلى الجاني في عدة جرائم قتل،

وهناك دور آخر للكلاب في عمليات الإنقاذ عند انهيار مبنى واكتشاف الجثث تحت الإنقاض، وتساعد الكلاب أيضاً في البحث عن مفقودين والعالقين في الأودية . وللكلاب دور مميز في البحث عن المخدرات بمختلف أنواعها .من خلال (تفتيش المنازل والمزارع والمطارات وأمتعة المسافرين والطرود البريدية والموانئ البحرية والسفن والشواطئ والمنافذ البرية –وتفتيش المركبات القادمة من الدول المجاورة والمحملة بالبضائع وتفتيش المركبات الصغيرة المشتبه بها عند الطلب. وعن طريق التفتيش بالكلاب تم اكتشاف كميات كبيرة من المواد المخدرة)، وفي مجال البحث عن المتفجرات تساعد الكلاب فريق المهام الخاصة في عمليات المسح الأمني للمسارات التي يمر منها الموكب السامي والمخيمات السلطانية وفي الجولات السامية ، وأثناء وصول ومغادرة الضيوف للسلطنة والاحتفالات الرسمية وافتتاح المنشآت الهامة في السلطنة وتفتيش السفارات الموجودة بالسلطنة عند الطلب ، وتفتيش الفنادق التي يقيم فيها كبار الشخصيات والحدائق العامة التي يرتادها عامة الناس، وللكلاب دور في حراسة المنشآت الهامة والفنادق التي يقيم فيها كبار الشخصيات . وتتم الاستعانة بالكلاب أثناء المباريات الرسمية للمنتخب تحسباً لأي شغب قد يحدث في الملاعب ، وفي تفريق المتظاهرين ومطاردة المجرمين الذين يحاولون الهرب من العدالة، وتقوم الكلاب أيضاً بتقديم عروض شيقة في المناسبات والاحتفالات الرسمية وعند افتتاح مراكز الشرطة الحديثة ، كما تقدم عرضاً في الجامعات والمدارس الحكومية والمدارس الخاصة والحدائق العامة لخلق رابطة قوية مع أفراد المجتمع وتعريفهم بالدور الايجابي الذي تقوم به الكلاب المدربة والصديقة للإنسان.

أنواع الكلاب البوليسية ومميزاتها :

هناك عدة أنواع للكلاب البوليسية منها اللبرادور وهي تقوم بتقفي الأثر والبحث عن المخدرات والبحث عن المتفجرات والبحث عن الجثث المفقودة حيث تمتاز بقوة حاسة الشم والذكاء وخفة الحركة أثناء القيام بالتفتيش في المواقع المطلوبة ، كما أنها هادئة الطبع وغير شرسة ، السبرينجل سبانيل تقوم بالبحث عن المخدرات والبحث عن المتفجرات حيث تمتاز بقوة حاسة الشم والذكاء وسرعة الحركة اثناء التفتيش ، ويمكن الاستعانة بها في مواقع التفتيش الضيقة لصغر حجمها وهدوء طبعها ، الالسيشن تقوم بالحراسة وتقفي الأثر وتمتاز بقوة حاسة الشم والذكاء والشراسة وبنية الجسم وتستخدم للمظاهرات وحراسات الملاعب الرياضية وتعطي هيبة أثناء التواجد في مهمة العمل ببنيتها الجسمانية وتميزها بالشراسة ، البلجم آل سيشن تستخدم في الحراسات وتمتاز بالشراسة وطول القامة ، الفيزلاء تقفي الأثر والبحث عن المخدرات والبحث عن المتفجرات حيث يمتاز بقوة الشم والذكاء وتحملها للمتابعة لساعات طويلة ومسافات طويلة نظرا لخفة وزنها ، ديش شيبر تستخدم للحراسات فقط تمتاز بالشراسة وطول القامة ، بلجم منولا تستخدم للحراسات فقط ،تمتاز بالشراسة والبنية الجسمانية.

أصولها :

١. فصيلة اللبرادور (بريطانية الأصل ومنها أمريكية ومنها بولندية)
٢. فصيلة السبرينجل سبانيل (بريطانية الأصل)
٣. فصيلة الألسيشن (ألمانية الأصل)
٤. البلجم آل سيشن (هولندية الأصل)
٥. الفيزلاء (هنجارية الأصل)
٦. الفيزلاء (هنجارية الأصل)
٧. ديش شيبر (هولندية الأصل)
٨. بلجم منولا (هولندية الأصل)

يتم استيراد الكلاب من ألمانيا وهولندا وهنجاريا وبريطانيا وامريكا ، وهناك من خطة مستقبلية للاستيراد من بولندا ومن دول أخرى لانتقاء السلالات الجديدة الصالحة للتدريب في العمل الشرطي.

الرعاية البيطرية :

توفر للكلاب رعاية بيطرية خاصة حيث يقوم بالإشراف عليها طبيب بيطري بدرجة ضابط مدني ومساعدين بيطريين اثنين متخصصين في هذا المجال لتقديم العلاج والتحصينات والأدوية لها ضد الأمراض المعدية ومراقبتها صحياً والإشراف على نظافتها وتغذيتها ويكون ذلك على مدار الساعة.

تأهيل مدربي الكلاب :

عند التحاق أفراد جدد بالقسم بعد أن يتم إخضاع كل منهم لدورة تأسيسية في مجال معاملة كلاب الشرطة لمدة ٣ أشهر ، بعدها يتم إلحاقهم وتأهيلهم في دورات تخصصية وهذا يستغرق عدة سنوات فيصبحوا مؤهلين كمدربين كل في مجال تخصصه وتعقد هذه الدورات تعقد في المقر الرئيسي بالقسم وأحيانا تتم الاستعانة بخبراء أجانب لعقد دورات تخصصية وإرسال البعض في دورات خارجية لتعزيز قدراتهم بما هو جديد في هذا المجال .

فريق شرطة المهام الخاصة يتوج بدرع

بطولة شرطة عمان السلطانية للرماية لعام ٢٠١٢م

بعد منافسات مثيرة شهدها ميدان الرماية بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، فقد اسدل الستار على بطولة شرطة عمان السلطانية للرماية لعام ٢٠١٢م وذلك بمشاركة سبعمائة وخمسة وستين مشاركاً، يمثلون تسعةً وعشرين فريقاً من مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية ، بزيادة ملحوظة في عدد الرماة والفرق المشاركة عن البطولات السابقة.

وقد رعى حفل ختام البطولة الذي أقيم على ميدان الرماية بأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بتاريخ ١٨ / ٩ / ٢٠١٢م معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك، بحضور عدد من قادة أسلحة قوات السلطان المسلحة وشرطة عمان السلطانية والأجهزة الأمنية وعدد من أصحاب السعادة ومديري المصالح الحكومية بمحافظة الداخلية.

بدأ الحفل بوصول معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك حيث استمع الحضور إلى إيجاز عن مناشط وإنجازات اتحاد الشرطة لعام ٢٠١٢م، ثم شاهد فعاليات اليوم الختامي للبطولة التي اشتمل على التصفيات النهائية لتحديد الفرق الفائزة بالمراكز الأولى في مسابقات إسقاط الصفائح لفرق الضباط والرتب الأخرى والشرطة النسائية، وقد شهد اليوم الختامي للبطولة منافسة قوية بين الفرق المتأهلة لدور الأربعة في مسابقات إسقاط الصفائح. وجاءت نتائج البطولة النهائية على النحو التالي :

مسابقة رماية البندقية لفرق الرتب الأخرى:

المركز الأول: قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (١٢٥٦) نقطة.

المركز الثاني: أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة برصيد (١٢٠٨) نقطة.

المركز الثالث: الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم برصيد (١١٦٤) نقطة.

مسابقة رماية المسدس لفرق الضباط:

المركز الأول: قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٤١٥) نقطة.

المركز الثاني: أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة برصيد (٣٨٣).

المركز الثالث: قيادة شرطة محافظة مسقط برصيد (٣٤٩).

مسابقة رماية المسدس لفرق الرتب الأخرى:

المركز الأول: الإدارة العامة لأمن المطارات رصيد (٦١٥).

المركز الثاني: قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٦٠٩) نقطة.

المركز الثالث: الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم برصيد (٦٠١) نقطة .

مسابقة رماية المسدس لفرق الشرطة النسائية :

المركز الأول: قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٣٨٩) نقطة .

المركز الثاني: أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة برصيد (٣٧٣) نقطة.

المركز الثالث: الإدارة العامة للسجون برصيد (٣٢٦) نقطة .

مسابقة إسقاط الصفائح لفرق الضباط :

المركز الأول أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بزمن قدره (٢١,٣٦) ثانية .

المركز الثاني الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم بزمن (٢١,٥٠) ثانية.

المركز الثالث قيادة شرطة المهام الخاصة بزمن (٢١,٨٦) ثانية .

مسابقة إسقاط الصفائح لفرق الرتب الأخرى :

المركز الأول: قيادة شرطة المهام الخاصة بزمن (١٧,٣١) ثانية .

المركز الثاني: الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم بزمن (١٨,٤٤) ثانية .

المركز الثالث: قيادة شرطة محافظة البريمي بزمن (٢٠,٤٦) ثانية.

مسابقة إسقاط الصفائح لفرق الشرطة النسائية :

المركز الأول أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بزمن قدره (٧,٨٣) ثانية .

المركز الثاني: قيادة شرطة المهام الخاصة بزمن (٨,٢٦) ثانية.

المركز الثالث: قيادة شرطة محافظة الظاهرة بزمن (١٠,٣١) ثانية .

أحسن الرماة في مسابقة رماية المسدس لفرق الضباط :

المركز الأول: الملازم / علي بن سالم الريسي من قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٢١٣) نقطة.

المركز الأول مكرر: النقيب / سلطان بن صالح بني عرابة من قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٢١٣) نقطة .

المركز الثالث: الملازم أول: سالم بن حمد الهنائي من قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٢١٢) نقطة .

المركز الثالث مكرر: الملازم / جلال بن صالح الشكيلي من أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة برصيد (٢١٢) نقطة.

أحسن الرماة في مسابقة رماية المسدس لفرق الرتب الأخرى :

المركز الأول: الملازم أول / حمد بن سالم الحجري من الإدارة العامة لأمن المطارات برصيد (٢١٦) نقطة.

المركز الثاني: الرقيب / حارب بن تعيب البلوشي من قيادة شرطة محافظة مسقط برصيد (٢١٥) نقطة.

المركز الثاني مكرر: الشرطي / سليمان بن عبدالله الرحبي من الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم برصيد (٢١٥) نقطة.

أحسن الرماة في مسابقة رماية المسدس لفرق الشرطة النسائية :

المركز الأول: الرقيب / سارة بنت محمد الحراصية من قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٢٠٩) نقطة.

المركز الثاني: طالبة الكلية / أحلام بنت ناصر العزرية من أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة برصيد (٢٠١) نقطة.
المركز الثالث: الرقيب / عالية بنت الرويس العامرية من قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٢٠٠) نقطة.

أحسن الرماة في مسابقة رماية البندقية للرتب الأخرى.

المركز الأول: الرقيب أول / خلفان بن ناصر الهشامي من قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٢٠١) نقطة .
المركز الثاني: الرقيب / طلال بن راشد الشملي من الإدارة العامة للسجون برصيد (١٩٠) نقطة.
المركز الثالث: الوكيل / عبدالله بن سعود الراشدي من أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة برصيد (١٨٨) نقطة.

وفي الختام قام العميد الركن / عامر بن سالم العمري قائد قوة السلطان الخاصة بتوزيع جوائز الجولة الأولى، ثم قام اللواء الركن / سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك بتوزيع جوائز الجولة الثانية، فيما قام اللواء الركن بحري / عبدالله بن خميس الرئيسي قائد البحرية السلطانية العمانية بتوزيع جوائز الجولة الثالثة عقب ذلك قام معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتسليم الكؤوس للفرق الحاصلة على المراكز الثلاثة الأولى، ثم توّج فريق شرطة المهام الخاصة بدرع البطولة الذي حصل على المركز الأول على الترتيب العام، يليه فريق الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم، ثم فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

وقد أجمع أعضاء لجنة التحكيم على ارتفاع المستوى الفني للبطولة والتنافس بين الفرق المشاركة كدلالة على جديتها واهتمامها برياضة الرماية التي تعتبر إحدى الأركان الرئيسة في العمل العسكري، كما ساهمت الجهود التي بذلت من جانب اتحاد الشرطة الرياضي وأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة في إنجاح البطولة وتحقيق النتائج المرجوة منها .

وفي الختام عبر رؤساء الفرق والرماة الفائزون بالألقاب الفردية في هذه البطولة عن سعادتهم الكبيرة بهذه الإنجازات مثمنين الدعم والمساندة التي تجدها بطولة الرماية المشتركة بشرطة عمان السلطانية من القيادة العامة للشرطة .

شرطة عمان السلطانية
تختتم مسابقاتها الرمضانية لعام ١٤٣٣هـ
بفوز فريق الإدارة العامة للمشاريع والصيانة بالمركز الأول

اختتمت بتاريخ ١٣/٨/٢٠١٢م بمعهد السلامة المرورية بالسيب، المسابقة الثقافية الرمضانية التي نظمها إتحاد الشرطة الرياضي على مستوى تشكيلات شرطة عمان السلطانية، تحت رعاية اللواء الركن / سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك.

حيث تمكن فريق الإدارة العامة للمشاريع والصيانة من الفوز بالمركز الأول بعد تغلبه في المسابقة الختامية على فريق الإدارة العامة للعمليات، وحل فريق أكاديمية السلطان لعلوم الشرطة في المركز الثالث بعد فوزه على فريق الإدارة العامة للمشاريع والصيانة الذي جاء في المركز الرابع.

وفي المسابقة الأدبية في الشعر الفصيح تصدرت المركز الأول قصيدة الوكيل / أحمد بن سعيد الريامي من قيادة شرطة المهام الخاصة بعنوان (قافلة المجد) وجاءت قصيدة (يوم الشرطة) للرقيب أول / سليم بن حمد الهاشمي من قيادة شرطة المهام الخاصة في المركز الثاني وقصيدة (هب النسيم) للرائد / محمد بن عيسى الجابري من الإدارة العامة للموارد البشرية في المركز الثالث.

أما في مسابقة الشعر الشعبي فقد فاز العريف/ نبيل بن محمد المزيني من قيادة شرطة محافظة الظاهرة بالمركز الأول عن قصيدة (الوصايا الأربعين) فيما احتلت قصيدة (حوادث السير) للرقيب/ سالم بن حمد الفارسي المركز الثاني من قيادة شرطة محافظة شمال الشرقية وقصيدة (الهم واحد) في المركز الثالث للمقدم/ سيف بن سعيد المكتومي من قيادة شرطة محافظة شمال الشرقية.

وفي مسابقة القصة القصيرة فازت قصة (قضبان الموت) للملازم محمد بن عبدالله الطوقي من أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة بالمركز الأول وقصة (بائعة البخور) للرائد عبدالله بن سعيد المقبالي من قيادة شرطة محافظة البريمي بالمركز الثاني فيما جاءت قصة الرقيب أول/ عيسى بن عباس ساجواني من قيادة شرطة محافظة شمال الباطنة في المركز الثالث عن قصته بعنوان (وشاءت الأقدار)

وقد تخلل المسابقات طرح أسئلة للجمهور وإلقاء القصائد الفائزة في المسابقة الأدبية التي أقامها الإتحاد هذا العام.

وفي ختام أمسية المسابقة قام اللواء الركن/ سالم بن مسلم قطن مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك بتوزيع الجوائز على الفرق الحاصلة على المراكز الأولى والمسابقة الأدبية، ومسابقة أسئلة الجمهور وتكريم اللجنة المنظمة.

الجدير بالذكر أن تصفيات هذه المسابقة الرمضانية كانت قد انطلقت في التاسع من شهر رمضان المبارك لعام ١٤٣٣ هـ بمشاركة (٣٨) فريقاً من مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية، تم تقسيمها إلى (٦) مجموعات لعبت بنظام خروج المغلوب، وقد تنوعت الأسئلة بين الإسلاميات والمعلومات العامة والعلوم الشرطية والقانونية واللغة والأدب والرياضة والمحليات، كما تم خلال المسابقة طرح مسابقة للجمهور والتي شهدة حضوراً جماهرياً كبيراً من منتسبي شرطة عمان السلطانية.

كما اختتمت بتاريخ ١٢/٨/٢٠١٢م المسابقات الثقافية الرمضانية بتشكيلات الشرطة في عدد من محافظات السلطنة، ففي محافظة البريمي رعى العميد/ عبدالله بن محمد الحوسني قائد شرطة محافظة البريمي حفل ختام المسابقات الثقافية والرياضية التي نظمتها القيادة خلال شهر رمضان المبارك، حيث تمكن فريق قيادة شرطة المهام الخاصة من الحصول على المركز الأول بعد فوزه على فريق قيادة شرطة محافظة البريمي، وفي منافسات بطولة كرة الطائرة حصل على المركز الأول فريق منفذ وادي الجزي فيما حصل فريق قيادة شرطة محافظة البريمي على المركز الثاني. وفي نهاية الحفل قام قائد شرطة محافظة البريمي بتوزيع الجوائز على الفرق الفائزة في المسابقات الثقافية والرياضية. وقد تخلل الحفل طرح أسئلة للجمهور وتقديم الجوائز لهم.

ورعى العقيد/ محسن بن أحمد العبري قائد شرطة محافظة جنوب الباطنة ختام المسابقة الثقافية الرمضانية حيث تمكن فريق إدارة مرور الرستاق من الفوز على فريق مركز شرطة الرستاق في اللقاء النهائي، وفي ختام الحفل قام قائد شرطة محافظة جنوب الباطنة بتوزيع الجوائز على الفرق الفائزة.

كما احتفلت قيادة شرطة محافظة الداخلية بختام المسابقة الثقافية الرمضانية لهذا العام ١٤٣٣هـ والتي استمرت لمدة ثلاثة أسابيع، وقد قام المقدم/ عبدالله بن علي المحروقي مساعد قائد شرطة محافظة الداخلية بتوزيع الجوائز على الفرق الفائزة، حيث حصل مركز شرطة بدبد على المركز الأول، وحل فريق إدارة تحريات نزوى والقسم الخاص في المركز الثاني، ومركز شرطة بهلاء في المركز الثالث.

ويأتي تنظيم هذه المسابقات في إطار الجهود التي تبذلها شرطة عمان السلطانية لتثقيف منتسبيها وتنميه الفكر والمعرفة لديهم، وزيادة قدراتهم الذهنية والبدنية.

واحة القراء

إرضاء الناس

ركب جحا في إحدى المرات حماره ومشى ابنه خلفه ومر أمام جماعة فقالوا: انظروا إلى هذا الرجل الذي خلا قلبه من الشفقة ركب هو الحمار ويترك ابنه يمشي.

فنزل جحا ومشى وأركب ابنه الحمار وسارا بعض الطريق فمرا بجماعة فقالوا: انظروا إلى هذا الغلام المجرد من الأخلاق فهو يركب الحمار بينما يترك أباه الكبير في السن يسير خلفه.

فركب هو وابنه الحمار وسارا في الطريق فقابلتهما جماعة قالوا: انظروا إلى هذا الرجل القاسي فإنه يركب الحمار هو وابنه وليس عند أيهما شفقة بالحمار المسكين.

فنزل جحا وابنه وساقا الحمار ومشيا خلفه فمرا بجماعة قالوا:

انظروا إلى هذين المغفلين يتعبان من المشي وأمامهما الحمار لا يركبانه.

فقام جحا وابنه يحملان الحمار بدلاً من أن يحملهما فقابلا جماعة فقالوا:

انظروا هذين المجنونين يحملان الحمار بدلاً من أن يحملهما وسخروا منهما.

وحينئذ أنزلا الحمار وقال جحا لابنه:

يا بني إنك لا تستطيع أن ترضي الناس جميعاً.

أبيات من الشعر صارت أمثالا و حكماً

- لاخير في وعد إذا كان كاذبا *** و لا خير في قول إذا لم يكن فعل . (السابوري)
- إذا لم تخشَ عاقبة الليالي *** و لم تستحِ فاصنع ما تشاء. (أبو تمام)
- إذا شئت أن تلقى المحاسن كلها *** ففي وجه من تهوى جميع المحاسن. (أبو العلاء المعري)
- أيها الشاكي و ما بك داء *** كيف تغدو أذا غدوت عليلا. (إيليا أبو ماضي)
- وتعظم في عين الصغير صغارها *** وتصغر في عين العظيم العظائم. (المتنبي)

معلومات رياضية

- الطول الرسمي لأحواض السباحة في الألعاب الأولمبية ٥٠ متراً.
- أوضاع طرق السباحة الأربع هي: الكرول، سباحة الظهر، سباحة الصدر، سباحة الفراشة.
- تتكون لعبة كرة الماء من ٧ لاعبين ويمكن تبديل ٤ لاعبين عند التوقف عرض الشبكة ٣ أمتار وارتفاعه ٩٠ سم.
- دفع الجلة: يقوم اللاعب بدفع جلة وزنها ٢٦، ٧ كجم.
- المطرقة : يقوم اللاعب برمي مطرقة وزنها ٢٦، ٧ كجم.

من عجائب العالم.. صدق أو لا تصدق

- اللحظة هي وحدة قياس الزمن الفعلية لكل واحد على مائة من الثانية.
- في كل ثانية تتجدد ١٥ مليون كرية حمراء في جسم الإنسان.
- ينبض قلب القنفذ ٣٠٠ مرة بالدقيقة.
- لا يمكن طي ورقة مربعة الشكل أكثر من سبع مرات.
- عظم الإنسان أكثر قوة وصلابة من الاسمنت.
- وزن الطائر الطنان أقل من وزن قطعة نقدية صغيرة.

إعداد الرقيب/
زكريا بن سالم الصبحي
إدارة العلاقات العامة

اخطاء شائعة بيننا

يقولون (نفذ الوقود من السيارة)

الصواب (نفد الوقود من السيارة)

- نفِدَ الشيءُ يَنْفَدُ نَفَداً ونَفاداً: فَنِيَ وذهب.
- نَفَذَ الأمرُ يَنْفُذُ نُفُوذاً ونَفاذاً: مضى. يقال، هذا الطريق ينفُذُ إلى مكان كذا: يصل بالمارّ فيه إلى مكان كذا.

يقولون (فشل، فشلت في حياتها الزوجية، وفشل في دراسته)

الصواب (أخفق في كذا)

- الفشل هو الضعف، قال تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾ سورة الأنفال: ٤٦

يقولون (أصيب فلان بدوخة)

الصواب (أصيب فلان بدوار)

- معاني داخ: ذل وخضع، وداخ البلاد: قهره

ثلاث بثلاث

- من يصاحب صاحب السوء لا يسلم، ومن يدخل مدخل السوء، يتهم، ومن لايملك لسانه، ينعدم.
- احفظ لسانك لا تبح بثلاثة: سن ومال ما استطعت ومذهب.
- وقال بعض الحكماء: احذروا من صحبة ثلاثة أصناف من الناس:
- اللئيم: فإنه بمنزلة الأرض السبخة التي لا ينفع فيها العمل.
- الفاحش: فإنه يرى أن ما صنعت إليه إنما هو من مخافة فحشه.
- الأحمق: فإنه لا يعرف مقدار ما أحسنت.
- لا يكن الصديق صديقاً حتى يحفظ الصداقة في ثلاثة: في النكبة والغيبة والوفاة.

المسابقة رقم (٣٠) العدد ١٣٠

شروط المسابقة:

١. لا يقل عمر المتسابق عن ١٥ سنة.
٢. لا تقبل إلا القسائم الأصلية للمسابقة.
٣. يمكن للمشترك أن يشترك بأكثر من قسيمة.
٤. تبعث القسائم إلى بريد المجلة أو يتم تسليمها باليد إلى إدارة تحرير مجلة العين الساهرة بإدارة العلاقات العامة - القيادة العامة للشرطة بالقرم.

سؤالا المسابقة:

١. تسحب الجنسية العمانية من حاملها....

أ- بقرار من وزير الداخلية
ب - بقرار من المفتش العام
ج - بمرسوم سلطاني.

٢. رخصة القيادة الخفيفة تجيز للمرخص له قيادة مركبة ....

أ - لا يزيد وزنها عن (٣) أطنان
ب- لا يزيد وزنها عن (١٠) أطنان
ج - لا يزيد وزنها عن (٦) أطنان

إجابتا المسابقة رقم (٢٩) للعدد رقم ١٢٩ هما:

١. طارق بن زياد
٢. ٦ سنوات

الفائزان في مسابقة العدد الماضي هما:

١. خالد بن عبدالله اللمكي
٢. سعيد بن صالح الفرعي

قسيمة الإشتراك في المسابقة رقم ٣٠ العدد ١٣٠

الإجابات : .....
الاســـم : .....
العنـــوان : .....
الهـــاتف : .....

(يرجى من الفائزين الحضور إلى مكتب مجلة العين الساهرة بإدارة العلاقات العامة / القيادة العامة للشرطة بالقرم - لاستلام جوائزهم)

وتستمر الفاجعة..

النقيب/هلال بن محمد الحراصي*
مدير التحرير

فاجأتني الإحصائية المهولة حينما كنت أتصفح مقالاً قيد النشر لأحد الكتاب المجيدين وقمت حينها بالرجوع إلى الإحصاءات الموثوقة للوقوف على تفاصيل تلك الأرقام بغية الإتعاظ أولاً وحتى يمكنني المساهمة في إبراز الجهود المبذولة، وتركيز الأضواء عليها كواجب مهني، في سبيل الحد من حوادث المرور .

وأخذتني الذكرى إلى الحديث الأبوي الذي باح به سلطان البلاد أيده الله قبل أكثر من عامين وما حث به الجهات المسؤولة من استنفار كافة قواها لحقن فوهات الدماء، والنزف الدامي، والوحشية الشنعاء التي يُمارسها العديد من مرتادي الطرق، ومستخدمي المركبات.. ألا يكفي بالموت واعظا أيها القراء الأعزاء.

إن تظافر الجهود للحد من فظاعة هذه الحوادث، والتوعية الهادفة المركزة على تقليل الأرقام الحالية وفق خطط واقعية مدروسة استجابةً لحديث جلالة السلطان حفظه الله بأن تكون حديث المجالس ليس المقصود منها الترحم والحسرة بل قصد بها الاستماع لكافة وجهات النظر، والاستفادة الحقيقية من تجارب الدول المطبقة لأنظمة المرور الناجحة، فالوقفة الصحيحة، والتكاتف الملموس، والأطروحات الجادة، والدراسات الناجحة والتجارب الصادقة التي يُقدمها الشرفاء من أبناء الوطن، ودعم المبادرات الحقيقية القابلة للتنفيذ على أرض الواقع، فكفى نزفاً، وكفى وحشية..

إنني أحلم كغيري من الملايين أن نشاهد مبادرة حقيقية واضحة،من كافة أفراد المجتمع تترجم على أرض الواقع، يشعر بها القاصي والداني، وتؤتي ثمارها في حينها، حيث استبشرنا خيراً بمبادرة القيادة العامة لشرطة بتوقيع اتفاقية دراسة وتقييم عوامل السلامة المرورية على الطريق مع المعهد البريطاني للنقل، وذلك للاستفادة من الخبرات العالمية في مجال السلامة المرورية على الطريق، فنرجو الله أن يكلل تلك المساعي بالتوفيق والنجاح ودمتم في حفظ الله .

* ماجستير في إدارة الجودة الشاملة